وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر- سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

التخصص إدارة بنكية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

بعنوان

أثر البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة بنك BNA سعيدة 2022

مقدمة من طرف:

خداوي رانيا

داهنيين دليلة

تحت إشراف الأستاذ:

عمر بلخير جواد

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د.....	رئيسا
أ.د عمر بلخير جواد	مشرفا
أ.د.....	مناقشا

السنة الجامعية

2022/2021

الشكر

قبل شكر العباد يحمد ويشكر رب العباد

فالحمد لله تعالى الذي أنعم علينا بنعمة العقل وزودنا بالعلم

ليكون سلاحا في يد كل من أراد في الحياة نجاحا وفي الآخرة فلاحا .

أتوجه بكل عبارات الاحترام والامتنان

إلى الأستاذ الدكتور **عمر بلخير جواد** على ما قدمه من مساعدة وتوجيهاته

القيمة واهتمامه وإشرافه على هذا العمل .

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة

على قبولها مناقشة هذه المذكرة وتقيمها وإثرائها .

الإهداء

إلى من وهبت شبابها من أجلي وعمرها لعيشي وراحتي

والتي أدت دور الأم والأب في وقت واحد ولم تشعرني بفقدان وغياب الأب في حياتي

أمي

إلى رياحين حياتي وسندي وقوتي إخوتي الأعزاء

إيمان وشاهين

الى صديقتي وجارتي ورفيقة دربي

قروج حياة فاطنة

من يعرفني من بعيد أو قريب، إلى كل من وسعتهم ذاكرتي

ولم تسعهم مذكرتي، إلى كل من أراد لي فشلا، أهديهم ثمرة جهدي الذي تكلّل بالنجا

لاخداوي رانيا لا

احمد الله عز وجل واشكره

الذي أنار لي طريق العلم ومنحني القدرة والصبر ووفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع الذي اهديه إلى من رافقتني بدعواتها أينما ذهبت إلى من أيقظت ليلها لراحتي وسهرات على سعادتي أمي الحبيبة، إلى من علمني ذات يوم أن الحياة كفاح، إلى مصدر القوة والثبات أبي الغالي أسأل الله أن يحفظهما ويجزيهما عني كل خير.

-كما أهدي هذا العمل إلى الذين أعتبرهم نعمة من الله إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي أخواتي (نصيرة ،فاطمة ، مليكة ، سميرة) و نعم الأخ (محمد) وزوجته، الى من رحلت قبل هذا اليوم أختي الحنونة رحمها الله، و الى جميع أبنائهم و بناتهم.

والى رفقاء الدرب الجامعي والى كل زملاء الدفعة، وكل الأساتذة الذين صادفتهم طيلة مشوار الدراسي.

-داهينين دليلة-

فهرس المحتويات والمواضيع

الفهرس

المقدمة العامة..... أ

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية والتمويل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1

تمهيد 1

المبحث الأول :مفهوم البنوك التجارية: 1

المطلب الأول :تعريف البنوك التجارية ونشأتها: 1

المطلب الثاني: أنواع البنوك..... 3

المطلب الثالث: وظائف البنوك 4

المطلب الرابع: أهمية وأهداف البنوك التجارية: 7

أولا: أهمية البنوك التجارية: 7

ثانيا: أهداف البنوك التجارية: 7

المبحث الثاني: عموميات حول التمويل 8

المطلب الأول: مفهوم التمويل..... 8

المطلب الثاني: وظائف وأنواع التمويل 10

المطلب الرابع: العوامل المحددة لأنواع التمويل..... 17

المطلب الخامس: أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 18

المبحث الثالث: مدخل الي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 19

المطلب الاول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 19

المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 23

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 24

المطلب الرابع: عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 25

أولا: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 26

المطلب الخامس: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 29

خلاصة الفصل : 1

الفصل الثاني: الدراسات السابقة..... 3

تمهيد 3

المبحث الاول: الدراسات السابقة 4

المطلب الاول: أوجه الاختلاف..... 4

الدراسة (1) 4

الدراسة (2) 4

الدراسة (3) 5

الدراسة (4) 5

المطلب الثاني : الدراسات باللغة الاجنبية :..... 6
المطلب الثاني :أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة 7
الخلاصة: 9
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الوطني الجزائري BNA سعيدة 2022 11
تمهيد:..... 11
المبحث الأول: لمحة تاريخية حول BNA سعيدة 2022 11
المطلب الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري..... 12
المطلب الثاني: نشاطات البنك الوطني الجزائري 15
المطلب الثالث: شبكة استغلال البنك الوطني الجزائري وإحصائيات عنه 19
المبحث الثاني: دور البنك الوطني الجزائري BNA سعيدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 20
المطلب الأول: القروض المقدمة من قبل البنك الوطني الجزائري 20
المطلب الثاني: الودائع البنكية في البنك الوطني الجزائري 27
المطلب الثالث: تطور بنود القروض والودائع للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015-2019..... 29
المبحث الثالث: تفريغ وتحليل البيانات 32
المطلب الأول: تحليل محور البيانات شخصية 32
المطلب الثاني: تحليل نتائج المحور الأول 37
المطلب الثالث: تحليل بيانات المحور الثاني 44
خلاصة الفصل: 51
خاتمة عامة..... 53

قائمة الجداول

الجدول رقم (1): أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة. 8
الجدول 02: توزيع شبكة استغلال البنك الوطني الجزائري 19
الجدول 03: احصائيات البنك الوطني الجزائري..... 20
الجدول 04: يبين الودائع والقروض لبنك BNA خلال سنوات من (2015-2019) 30
الجدول 05: تطور الودائع (ديون) البنك (2015-2019) الوحدة: مليون دج..... 30
الجدول رقم (6): تطور قيم القروض (السلفيات) للفترة (2015-2019) الوحدة: مليون دج..... 31
الجدول 7 توزيع أفراد العينة من حيث الجنس..... 33
الجدول 8 توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث العمر 34
الجدول 9 توزيع أفراد العينة من حيث المؤهل العلمي..... 35
الجدول 10 توزيع أفراد العينة من حيث سنوات الخدمة..... 36
الجدول 11 استجابات أفراد العينة حول قيام بنك BNA بالتخطيط المسبق لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 37
الجدول 12 استجابات أفراد العينة حول اهتمام بنك BNA في تمويل المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة..... 38
الجدول 13 استجابات أفراد العينة حول الهدف المنتظر من تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 39
الجدول 14 استجابات أفراد العينة تنوع الخدمات التي يقدمها البنك مقارنة بخدمات البنوك الأخرى..... 40
الجدول 15 استجابات أفراد العينة حلو الحافز الذي يدفع بنك BNA إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 41
الجدول 16 استجابات أفراد العينة حول انتهاج البنك لسياسة معنية من أجل تحسين سير عملية التمويل..... 42
الجدول 17 استجابات أفراد العينة حول أثر البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسط..... 43
الجدول 18 استجابات أفراد العينة حول نوع القروض التي يطلبها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 44
الجدول 19 استجابات أفراد العينة حول المدة اللازمة لمنح الفروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 45
الجدول 20 استجابات أفراد العينة حول إجراءات منح القروض 46
الجدول 21 استجابات أفراد العينة حول طرق متابعة القروض الممنوحة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 47
الجدول 22 استجابات أفراد العينة حول طبيعة المشاكل التي تواجه البنك من خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 48
الجدول 23 استجابات أفراد العينة حول نسبة المخاطر التي يواجهها البنك خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 49
الجدول 24 استجابات أفراد العينة حول وجود نظرة مستقبلية للبنك في أساليب التمويل المبتكرة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 50

قائمة الأشكال

شكل1: يمثل الهيكل التنظيمي العام لبنك BNA 13

الشكل 02: الموارد المالية المستقطبة حسب نوعها لسنة 2018 15

الشكل 03: هيكل الحسابات الى غاية 31 ديسمبر 2018 16

الشكل 04: الوضعية الشهرية لخزينة البنك خلال السنة المالية 2018 17

الشكل 05: القروض البنكية للأفراد في البنك الوطني الجزائري 20

الشكل 06 القروض البنطية الممنوحة للمهنيين في البنك الوطني الجزائري 23

الشكل 07: القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الكبرى في البنك الوطني الجزائري 24

الشكل 08: القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنك الوطني الجزائري 26

الشكل 09: يبين الودائع البنكية في بنك BNA 27

الشكل 10: تطور الودائع (ديون) البنك (2015-2019) الوحدة: مليون دج. 31

الشكل 11: تطور قيم القروض (السلفيات) للفترة (2015-2019) الوحدة: مليون دج. 32

الشكل 12 توزيع أفراد العينة من حيث الجنس 33

الشكل 13 توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث العمر 34

الشكل 14 توزيع أفراد العينة من حيث المؤهل العلمي 35

الشكل 15 توزيع أفراد العينة من حيث سنوات الخدمة 36

الشكل 16 استجابات أفراد العينة حول قيام بنك BNA بالتخطيط المسبق لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 37

الشكل 17 استجابات أفراد العينة حول اهتمام بنك BNA في تمويل المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة 38

الشكل 18 استجابات أفراد العينة حول الهدف المنتظر من تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 39

الشكل 19 استجابات أفراد العينة تنوع الخدمات التي يقدمها البنك مقارنة بخدمات البنوك الأخرى 40

الشكل 20 استجابات أفراد العينة حلو الحافز الذي يدفع بنك BNA إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 41

الشكل 21 استجابات أفراد العينة حول انتهاج البنك لسياسة معنية من أجل تحسين سير عملية التمويل 42

الشكل 22 استجابات أفراد العينة حول أثر البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسط 43

الشكل 23 استجابات أفراد العينة حول نوع القروض التي يطلبها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 44

الشكل 24 استجابات أفراد العينة حول المدة اللازمة لمنح الفروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 45

الشكل 25 استجابات أفراد العينة حول إجراءات منح القروض 46

الشكل 26 استجابات أفراد العينة حول طرق متابعة القروض الممنوحة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 47

الشكل 27 استجابات أفراد العينة حول طبيعة المشاكل التي تواجه البنك من خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 48

الشكل 28 استجابات أفراد العينة حول نسبة المخاطر التي يواجهها البنك خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 49

الشكل 29 استجابات أفراد العينة حول وجود نظرة مستقبلية للبنك في أساليب التمويل المبتكرة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 50

المقدمة العامة

المقدمة

زاد الاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها البديل الأمثل والأقوى للتغلب على العديد من المشاكل الاقتصادية وإدارة لتحقيق التنمية في المجتمعات المتقدمة والنامية بصفة عامة حيث ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر عنصر مهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما تتميز به من خصائص كقبليتها لتكيف مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في تحقيق معدلات البطالة وتكييف النسيج الصناعي في توفير مناصب شغل.

نظرا لفشل استراتيجيات المؤسسات الكبرى نتيجة التغيرات والأزمات العديدة والمختلفة التي مرت بها الدول والانفتاح المالي والاقتصادي الذي شهده العالم بدا الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطبيق بعض الاجراءات كإصدار قانون النقد والقرض وإنشاء وزارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأقامت اجهزة حكومية متخصصة في تقديم الدعم المالي لهذه المؤسسات ومرافقتها في جميع المراحل والخطط الا ان عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختفي في المرحلة الأولى في نشأتها بسبب عدم حصولها على التمويل.

ان الجانب التمويلي يعتبر أكبر عائق توجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه يقضي على نموها حيث تتطلب هذه المؤسسات تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المتاحة وفي ظل قلة الموارد الداخلية وحاجة المؤسسات الى موارد إضافية تبحث هذه المؤسسات عن مصادر تمويل خارجية وأبرز هذه المصادر هي البنوك التجارية التي تلجأ اليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طالبة قروض لتمويل وتغطية مختلف حاجاتها المالية.

الإشكالية

وعلى ضوء مما سبق وقصد معالجة هذا الموضوع نطرح إشكالية بحثنا المتماثلة في السؤال التالي:

ما هو دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الأسئلة الفرعية: تفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تتبع البنوك التجارية أساليب معينة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ماهي المصادر الأساسية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- هل هناك عوائق تواجهها البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الفرضيات:

من اجل تحليل الإشكالية والإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بصيغة الفرضيات التالية:

- تنتهج البنوك التجارية عدة أساليب في تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعتبر البنوك المصدر الأساسي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

دوافع اختيار البحث:

- فهم عمل البنوك والرغبة في معرفة كل خبايا الموضوع بما يخص الجانب التمويلي
- تسليط الضوء على الدور المهم للبنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- الرغبة الشخصية والميول في اختيار موضوع البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة للبحث في توضيح أثر البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى:

- التعرف على البنوك التجارية من خلال مفاهيم أساسية
- توضيح مختلف المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- التعرف على مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- معرفة العلاقة التي تربط البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

صعوبات الدراسة

عدم الحصول على معلومات دقيقة نظرا للخصوصية التي يتعامل بها البنك.

المنهج المتبع في البحث:

لقد اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجزء التطبيقي الذي يعتبر مناسب لبحثنا وللمساعدة في تحليل الجداول والرسومات المدنية والوصول بها الى النتائج.

هيكل البحث:

من اجل تحقيق أهداف الدراسة والوصول الى النتائج تم تقسيم البحث الي مقدمة وثالثة فصول فصليين نظريين وفصل تطبيقي وخاتمة.

الفصل الأول :مفاهيم عامة حول البنوك التجارية والتمويل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتناولنا فيه ثالثة مباحث المبحث الأول مفهوم البنوك التجارية أما المبحث الثاني عموميات حول التمويل وأخيرا مدخل الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني: يوضح الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لبنك الوطني الجزائري BNA ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول البنوك التجارية،

التمويل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية، التمويل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الأكثر أهمية في كافة الدول منها المتقدمة او النامية وذلك لمساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني من جهة ومن جهة أخرى تساهم في توفير مناصب عمل والتقليل من مستوي البطالة. وتعتبر البنوك التجارية اهم المصادر لتمويل هذا القطاع.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز المفاهيم النظرية المتعلقة بها من خلال تحديد المفهوم والأهمية والأهداف ومختلف لمصادر التمويل المتاحة لها إضافة الى تحديد العوائق التي تعترض نموها وتطورها.

المبحث الأول :مفهوم البنوك التجارية:

المطلب الأول :تعريف البنوك التجارية ونشأتها:

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية:

نشأت البنوك التجارية كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطور الاقتصادية على مر السنيين ولعل الصيارفة في أوروبا وإيطاليا بالذات هم أول طرق هذا الباب فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيارفة بقصد حفضها مقابل إيصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك وهي إيداع الأموال وكان المودع إذا ارادا ذهبه يعطي الصانع الإيصال و يأخذ الذهب ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل ويبقى الذهب مكدسا في خزائن الصانع وقد تنبو الصانع إلى هذه الحقيقة فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة و هكذا نشأة الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنوك وهي الإقراض أما خلق النقود أو إصدارها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصانع ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما أصبح الناس يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أيوقت وقيام الصانع بالأعمال لم يأت طفرة وإنما كان نتيجة لتطور استغرق زمنا طويلا واكبا ازدياد كبير في ثقة جمهور المتعاملين مع الصانع مما حول مؤسسته إلى نواة الأولى للبنك التجاري.[1]

حيث لم يكتف الصيارفة بمجرد قبول الودائع فقد عملوا على استثمار أموالهم الخاصة بإقراضها للغير نظير فوائد التي يحصلون عليها منهم، وفي مرحلة لاحقة عملوا على استثمار الودائع التي لدبهم أي مال الغير المودع عندهم – بإقراضها للأفراد نظير فائدة بعد أن لاحظوا أن جانبا كبيرا من هذه الودائع يظل راكدا بدون أن يسحب علاوة على تيار الودائع الجديد وقد حققوا من وراء ذلك أرباحا طائلة وباختصار : قبول الودائع، الإقراض من المال المملوك الإقراض من مال الغير.[2]

---

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك** دار وائل للنشر والتوزيع ط4، الاردن، 2013،ص 72.

[2] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، ط 5،2011 ص 25.

الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية:

سنحاول في المطلب تقديم بعض التعارف المختلفة للبنوك التجارية:

- يقصد بالبنوك التجارية تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد وتلزم بدفعها عند الطلب أو في موعد يتفق علية والتي تمنح القروض قصيرة الأجل وهي القروض التي لا تزيد مدتها عن سنة، ويطلق عليها أحيانا بنوك الودائع.[1]
- يقصد بالبنوك التجارية، البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار ولاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يلزمه من عمليات مصرفية ومالية وتجاريه وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[2]
- عرف المشرع المصري البنك التجاري بأنه يعتبر بنكا تجاريا كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع تحت الطلب أو بعد أجل لا يجاوز السنة.[3]
- البنوك التجارية وهي البنوك التي تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلقة سواء كانت تحت الطلب أو الآجل أو بأشعار وإعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الخارجية والداخلية، ومن أمثلة هذه الاستثمارات القروض والسلف وخصم الأوراق التجارية أو التسليف بضمانتها هذا بالإضافة إلى شراء وبيع الأوراق المالية فضلا عن إصدار خطابات الضمان، وفتح الاعتمادات المستندية، وغيرها من الخدمات المصرفية.[4]
- البنوك التجارية هي تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية، والتي تشمل تقديم الخدمات المصرفية، لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة) تحت الطلب، وتوفير، ولأجل وخاضعة لإشعار)واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كليا أو جزئيا بإقراض أو بأي طريقة أخرى يسمح بها القانون (المادة الثانية من قانون البنوك رقم 24 لسنة 1971 م) . [5]

---

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الجامعة الجديدة، الازاريطة،2004 ص 190.

[2] عبد الغفار حنفى عبدالسلام أبو قحف، **إدارة البنوك وتطبيقاتها**، دار المعرفة الجامعية، الازاريطة، ط 2000،01 ص26/25.

[3] محمد سعيد أنور سمطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الازارايطة، مصر2005، ص 15.

[4] خالد أمين عبدالله، **العمليات المصرفية**، دار وائل لنشر،1998،ص 19.

[5] خالد امين، مرجع سابق،ص 35.

من خلال التعارف السابقة نستنتج: أن البنوك التجارية هي مؤسسة ائتمانية غير متخصصة التي تقبل الودائع من الأفراد مستخدمة هذه الودائع في منح القروض، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل، أي أن وظيفتيها الأساسية هي الاضطلاع بعملية الاقتراض والإقراض.

المطلب الثاني: أنواع البنوك

لا تقوم البنوك جميعها بأعمال بنكية من نوع واحد كما أنها ليست كلها خاضعة لنظام واحد، ولقد اقتض تعدد الفعاليات البنكية من حيث الاختصاص أن تصنف البنوك إلى الأنواع التالية:

1. **البنوك الزراعية:**

يمكن تعريفها بأنها تلك البنوك أو مؤسسات الإقراض الزراعي المتخصصة في تقديم خدمات مصرفة لعملائها في مجال الزراعة، إذ تتولىّ تقديم القروض قصيرة ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل والتمويلات الائتمانية للمزارعين وتكون هدفها الأساسي تطوير وتنمية القطاع الزراعي.[1]

2. **البنوك الصناعية:**

وهي تلك التي تتخصص في إقراض المنشآت الصناعية بالقروض الطويلة او المتوسطة الأجل اللاّزمة لشراء المعدات أو الآلات الإنتاجية، وهي تحصل على سعر فائدة يفوق فائدة القروض التي تقدمها البنوك.

3. **البنوك العقارية:**

هي البنوك التي توفر الأموال لمن يرغبون بالاستثمار في الحصول على الملكيات العقارية أو تحسينها، وتحصل هذه البنوك على أموالها عن طريق إصدار سندات مضمونة بالرهن العقاري وتتدخل الحكومات لتنظيم شروط القروض التي تمنحها لها لحماية ملاك الأراضي.[2]

4. **البنوك الإسلامية:**

هي البنوك التي تقوم بتقديم الصبغ المختلفة التي تعالج بعض الصعوبات التي تواجه المشروعات في الحصول على التمويل المطلوب من خلال البنوك التجارية والمتخصصة، حيث تعتمد على توفير الموارد والتمويل الداخلي للمشروعات أكثر من الاقتراض الخارجي وذلك بصيغ وطرق متعددة منها المشاركة تمارس البنوك الإسلامية أنشطة لا تمارسها البنوك الربوية أي أنها لا تمارس الربا، لأنها تقوم بالخدمات التي تؤديها البنوك الربوية بممارستها لأعمال أخرى مأخوذة من فقه المعاملات.[3]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك** دار الجامعية، مصر الإسكندرية، سنة2007.

[2] سعيد سامي الحلاق، **النقود او البنوك والمصارف المركزية**، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2010 ص73.

[3] عبد فضل الشعراوي، المصارف **الإسلامية**،دراسة عملية فقهية للممارسات العملية دار الميسر للنشر والتوزيع،2008 ص13

5. **البنوك الإلكترونية:**

هناك بنوك افتراضية من خلال شبكة الأنترنت، حيث يكون البلد مجرد موقع على الإنترنت ليس له مبدأ إداري أو مادي وفقا لما هو معروف على هذا البنك الافتراضي يقدم خدماته من خلال شبكة الإنترنت للمشتركين فيه بل أن هناك مؤسسات مالية لها القدرة على إدارة موقع مالي على شبكة الإنترنت لتقديم الخدمات البنكية[1].

6. **البنوك التجارية:**

هي تلك البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج والمساهمة في إنشاء المشروعات وما تتطلبه من عمليات التحويل، تجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[2]

7. **بنوك الادخار:**

تتميز بالانتشار الكبير والقرب البالغ من المدخرين، كما توفر لصغار المدخرين مالا تستطيع البنوك الأخرى وبالذات البنوك التجارية توفيره، من ظروف استثمار تلائم صاحب الدخل المحدود وهي الأمان في استثمار مدخراته الصغيرة أو السيولة ويستطع أن يسحب أمواله المودعة في أي وقت والربح أو العائد المعقول على أموال صغيرة الحجم.[3]

المطلب الثالث: وظائف البنوك

تعددت وظائف البنوك إلى تقليدية وحديثة مع بقاء الوظائف الأساسية والمتمثلة في خلق النقود الكتابية وقبول الودائع ومنح الائتمان، وبمكن عرض هذه الوظائف كما يلي[4] :

الفرع الأول :الوظائف التقليدية للبنوك

1) **تلقي الودائع:**

تقبل البنوك الاحتفاظ بأموال الجمهور لفترات مختلفة قد تكون قصيرة كحالة الودائع الجارية أو الطويلة كحالة الودائع الادخارية وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد الوساطة المالية خاصة ذات البعد النقدي منها وعلى هذه الودائع تتوقف الكثير من عمليات هذه الوساطة مثل منح القروض وإنشاء النقود.

---

[1] مصطفى كمال طه، وائل أنور ،**الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة** دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،2002.

[2] مجدي محمود شهاب،**اقتصاديات النقود و المال**،الدار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية،2000 ص35.

[3] سمير محمد عبد العزيز ،**اقتصاديات إدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرين**،الجزء الأول،المكتب العربي الحديث،الاسكندرية،مصر،2006 ص 51.

[4] إبراهيم الهندي المكتب العربي الحديث الطبعة الأولى ، ط 1996 01، ص15

2) أنواع الودائع في البنوك:

تتمثل أنواع الودائع في البنوك فيما يلي:[1]

- **الودائع الجارية (تحث الطلب)** هي ودائع دائما تحت تصرف أصحابها، يمكنهم اللجوء إلى سحبها كليا او جزئيا متي ما شاء، دون إشعار مسبق فالبنك لا يفرض قيود أو شروط أمام أصحابها.
- **الودائع لأجل (ثابتة):** هي الودائع التي بضعها أصحابها لمدة معينة لا يمكن لهم سحبها إلا بعد انقضاء هذه فترة وتقديم إخطار للبنك بتاريخ السحب، تعطي هذه الودائع لصاحبها الحق في الحصول على فائدة.
- **الودائع الادخارية:** تعتبر بهذه الودائع بمثابة عملية توفير وادخار حقيقة نظرا لمدة إيداعها في البنوك أو العائد المنتظر منها. فهي تبقى لفترات طويلة، لا بمكن لصاحبها أن يسحبها مهما كانت الظروف، حتى انقضاء مدة الإيداع.

3) **منح القروض:**

تقوم البنوك بتلقي ودائع العملاء الذين يهدفون إلى الحصول على فائدة، تم إقراضها لأصحاب المشروعات والصناعية مقابل الحصول على فائدة أعلى نوعا ما من استثمار أموال العملاء. هذه العملية تحقق مصلحة العملاء سواء كانوا من المودعين أومن أصحاب المشروعات، وتحقق في الوقت نفسه مصلحة البنك، فعملية الاقتراض والإقراض هي لب النشاط المصرفي وهذا الأسلوب من الاستثمار تتسم بالأهمية الشديدة، حيث يعود على البنوك بعائدات مجزية ومضمونة في أغلب الأحيان.

4) **خصائص القروض:**

تتمثل خصائص القروض فيما يلي:[2]

- **المبلغ:** هو قيمة الأموال التي تمنح.
- **المدة:** هي الفترة التي تبقى فيها الأموال بحوزة العميل، ويكون ملزما بدفعها عند نهاية هذه الفترة.
- **معدل الفائدة:** هو ثمن استخدام الأموال، وهو اجر الكراء للنقود تلتزم الفرد بدفعه إلى البنك مقابل تنازل مؤقت عن السيولة.
- **الضمانات:** تتمثل في القيم المادية أو المعنوية التي يقدمها المقترض على شكل رهن، ففي حالة عدم قدرته على السداد يأخذ البنك تلك القيم .

5) **فتح الحسابات الجارية :**

حيث يحق لأصحابها السحب عليها في الحال بواسطة دفاتر الشيكات التي تعطى لهم ويسمى هذا النوع من الودائع تحت الطلب، تعتبر الوديعة تعهدا من البنك لصاحبها بأن يدفع له أي مبلغ في شكل نقود

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003،ص 25، 26 ،28.

[2] سامر جلدة، **البنوك التجارية و التسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر و التوزيع الطبعة الأولى، عمان الاردن،2009، ص 18.

قانونية في حدود قيمة الوديعة وذلك في أي وقت يشاء له أو لأي شخص أخر يعنيه صاحب الوديعة ويتم ذلك بواسطة شيكا يحرره صاحب الوديعة.[1]

الفرع الثاني :الوظائف الحديثة للبنوك

بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للبنوك، برزت وظائف أخرى لها وتطورت مع تطور المعاملات المالية لهذه البنوك يمكن انجازها فيما يلي[2] :

- ✓ المساهمة والدعم في تمويل المشاريع التنموية
- ✓ المساهمة والدعم في تمويل المشاريع السكنية
- ✓ تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء
- ✓ شراء وبيع الاوراق المالية وحفظها لحساب العملاء
- ✓ إصدار خطابات الضمان
- ✓ تحويل العملة للخارج
- ✓ إصدار الشيكات السياحية
- ✓ خدمات البطاقة الانتمائية
- ✓ خدمات الكمبيوتر الحديثة
- ✓ شراء وبيع الشيكات السياحية
- ✓ شراء وبيع العملات الأجنبية والعربية
- ✓ إدارة أعمال ممتلكات العملاء
- ✓ البنك الآلي
- ✓ فتح الاعتمادات المستندية
- ✓ تشجيع ادخار المناسبات
- ✓ **تأجير الخزائن الحديدية للعملاء:** وهو عقد يتعهد بمقتضاه البنك مقابل أجرة بوضع خزائن معينة تحت تصرف المستأجر لمدة معينة.
- ✓ **تقديم خدمات استشارية للمتعاملين:** تشترك البنوك في إعداد الدراسات المالية للمتعاملين معها عند إنشائهم لمشروعاتهم والهدف من هذه الدراسات هو تحديد الحجم الأمثل للأموال اللازمة للمشروع.

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة ومدحت محمد الفقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،2008، ص 62 63.

[2] رشاد العطار، **النقود والبنوك**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الاردن،2000، ص 77.

المطلب الرابع: أهمية وأهداف البنوك التجارية:

أولا: أهمية البنوك التجارية:

لقد تطور النشاط البنكي بتطور النشاط الاقتصادي وأصبحت البنوك الداعم الأساسي على الصعيدين التنموي والاستثماري وتظهر أهمية البنوك فيما يلي:[1]

1. قيام البنوك التجارية بالوساطة المالية، وعلى ذلك فلن يتعين على صاحب المال أن يجد نفسه المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.
2. تستطيع البنوك التجارية الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية نظرا لتنوع الاستثمارات التي تقوم بها، ومن ثم توزيع المخاطر بين الاستثمارات المختلفة.
3. تمتلكك البنوك التجارية موجودات قريبة من النقود تدر عائدا، مما يقلل الطلب على النقود وتزيد بذلك سيولة الاقتصاد.
4. تقدم البنوك التجارية موجودات مالية متنوعة بمخاطر مالية مختلقة وعوائد مختلفة أيضا وتستوعب بذلك جميع رغبات المستثمرين وشروطهم.
5. تمثل البنوك التجارية الركيزة الأساسية لتطبيق أدوات السياسة النقدية التي تطبقها الدول من خلال بنوكها المركزية، حيث تستخدم البنوك المركزية أسعار فائدة المدينة والدائنة والنسب المالية الرقابية في التأثير على حالات الاقتصاد من حالات الكساد أو تضخم.

ثانيا: أهداف البنوك التجارية:

تهدف البنوك التجارية الى:

- **الربحية** : يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع ، وفقا لفكرة الرفع المالي ، أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثيرا بالتغير في إيراداتها ، وذلك بالمقارنة مع منشئات الأعمال الأخرى ، لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضا لأثار الرفع المالي ، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة للأرباح بنسبة اكبر ، وعلى العكس من ذلك إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة اكبر ، بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر و هذا ما يقضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب

[1] ريما حيدر شيخ السوق، **أثر كفاية راس المال في المصارف التجارية الخاصة في سوريا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماة الجمهورية العربية السورية، 2017 ص 17.

حدوث انخفاض بها ، أما الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات فيحقق البنك حافة صافي الفوائد التي تمثل الفرق بين الأرباح المتولدة عن استثمارات تلك الودائع وبين الفوائد المدفوعة عليها .[1]

- **السيولة:** يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، تعد هذه السمة من أهم السمات التي بتميز البنك بها عن المنشآت الأعمال الأخرى ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل السداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس.[2]
- **الأمان) الضمان):** من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون، ولما كانت البنوك التجارية تعتمد إلى حد كبير عمى أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات فان البنوك التجارية لابد وان توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل.[3]

المبحث الثاني: عموميات حول التمويل

ظهر التمويل وتطور بشكل ملحوظ للتغلب على التحديات المختلفة التي تواجهها الأعمال الاستثمارية، ونظرا لكونه من أهم الوظائف في المؤسسة، فهو منطلق وبداية كل مشروع كونه أداة فاعلة وناجحة في عملية التنمية الاقتصادية، وعلى ضوء هذا ارتأينا في هذا المبحث أن نتطرق إلى مفهوم التمويل بصفة عامة، ومختلف أنواعه ووظائفه، ومن ثم الوصول إلى تعريف التمويل البنكي، وفي الأخير إبراز مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم التمويل

سنعرض في هذا المطلب تعاريف مختلفة للتمويل بشكل عام بالإضافة إلى تعريف التمويل البنكي، وسنتطرق أيضا إلى خصائص التمويل ووظائفه، كما وسنعرض أهم مصادر التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمية التمويل بالنسبة لهذه المؤسسات.

---

[1] منير ابراهيم هنيدي، **ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاد القرارات**، المكتب العربي الحديث،الاسكندرية،ط 3 ، 2000،ص 10.

[2] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة لمنشر والتوزيع، الاردن،2009،ص 20.

[3] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **ادارة البنوك** ، دار المناهج لمنشر والتوزيع ، الاردن ،ص 36.

1) تعريف التمويل:

قبل التطرق إلى التمويل البنكي سنوضح مفهوم التمويل من خلال التعاريف التالية:

- ✓ التمويل هو النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير كل ما تحتاجه من المستلزمات والأدوات الإنتاجية وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها [1].
- ✓ التمويل هو البحث عن مصادر الأموال ثم إدارة هذه الأموال بأسلوب علمي وفني في نفس الوقت.[2]
- ✓ التمويل هو نشاط متشابك مع الأنشطة الأخرى كالإنتاج والتسويق، وتأمين الأموال بأقل تكلفة ممكنة ومن مزيج أمثل وتوجيه استخدامها بشكل ريعي.[3]
- ✓ التمويل هو الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها ويكون ذلك بتحديد دقيق لوقت الحاجة إليه والبحث من مصادر الأموال، والمخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله[4].
- ✓ التمويل هو مجموع العمليات التي تصل من خلالها المؤسسة إلى تلبية كل احتياجاتها من رؤوس الأموال سواء تعلق الأمر بالتخصيص الأولي من الأموال والزيادات اللاحقة للقروض المت وفرة في الأوساط العامة والهياكل المالية، أو المساهمات الممنوحة من طرف الخزينة العامة أو الجماعات المحلية والدولة أو الخواص وغيرها.[5]

فمن خلال المفاهيم السابقة نلاحظ تعدد الجوانب التي تم من خلالها تحديد مفهوم التمويل، حيث يمكن استخلاص أن التمويل هو تلك الوظيفة التي تسمح بتوفير حجم من الأموال للازمة للقيام بمشاريع اقتصادية وتطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة مما يساعدها على تحقيق أهدافها.

2) **تعريف التمويل البنكي:** بعد تعريفنا للتمويل عموما وإبراز أهم خصائصه يمكن تعريف التمويل البنكي بانه ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز البنكي، أو هو مختلف القروض التي يقدمها الجهاز البنكي الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل المؤسسات التي تكون في حاجة إليه إما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع استثماراتها أو لحل أزمة سيولة تمر بها[6]

3) **خصائص التمويل:** لكل مصدر تمويلي خصائصه ويمكن إبرازها في النقاط التالية[7]:

---

[1] نايت إبراهيم محمد، **آليات تمويل المنشآت الرياضية والمتابعة المالية لها دراسة وصفية لمجموعة من المنشآت الرياضية الجزائرية**، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، خصص إدارة وتسيير رياضي، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر ،2011 2012، ص 80.

[2] عاطف جابر طه عبد الرحيم، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2008، ص 20.

[3] فريد راغب النجار، التمويل المعاصر، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص 40.

[4] طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2002، ص21.

[5] زواوي فضيلة، **تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر(دراسة حالة سونلغاز)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة محمد بوقرة–بومرداس ،2008–2009، ص 11.

[6] رابح خوني، حساني رقية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص99.

[7] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، **ادارة البنوك**، دار وائل لنشر، عمان 2001، ص 124.

- تاريخ الاستحقاق ويعني أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة لها فترة سداد بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى حيث لكل نوع من أنواع التمويل تاريخ يختص به باستثناء أموال الملكية فليس من المنطق أن يتم الاقتراض دون أن يتم الاتفاق على تاريخ السداد وتوجد ثلاث فترات لسداد الديون.
  - قصيرة السداد أقل من سنة.
  - متوسطة السداد ما بين السنة وعشر السنوات.
  - طويلة السداد بعد عشر سنوات.
- الدخل لكل مصدر تمويلي مردود وكل دخل يمكن أن يمتاز بما يلي:
  - الأولية: إذ توجد هنالك أولويات لما يحصل على دخل أولي من المقترضين.
  - التأكد بأن لكل مقرض دخل محدد بغض النظر عن الأرباح أو الخسائر التي حققها المقترض باستثناء أموال الملكية.

المطلب الثاني: وظائف وأنواع التمويل

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من وظائف التمويل وبعدها سنبرز مختلف أنواعه.

الفرع الأول: وظائف التمويل: في البداية سنبرز وظائف التمويل ومن ثم سنعرض وظائف التمويل البنكي:

1) **وظائف التمويل:** يتميز التمويل بشكل عام بعدة وظائف هي كالتالي[1]:

- **التخطيط المالي:** تطبق المؤسسة هذا النوع من التخطيط لوضع توقعاتها ألمستقبلية وبغية تحضير نفسها حيث أنه خلال تقديرات المبيعات والمصاريف تسعى المؤسسة الى تحضير المستلزمات المالية وطريقة تحصيلها، دون إهمال عنصر عدم التأكد من المعلومات التنبؤية، كما يجب وضع خطط ملائمة مع الأوضاع الغير متوقع حدوثها.
- **الرقابة المالية:** تتم عملياتها من خلال التقييم المتواصل لأداء النشاط مقارنة بالخطط الموضوعة، وتقييم الأداء من خلال الاطلاع على تقارير الأداء بإبراز الانحرافات ثم تحديد أسباب حدوثها.
- **الحصول على الأموال:** يبين التخطيط المالي للمؤسسة الأموال التي تحتاجها في الوقت المناسب ولتلبية هذه الحاجة تلجأ المؤسسة إلى مصادر داخلية وخارجية من أجل الحصول عليها بأدنى التكاليف وأبسط الشروط.
- **مقابلة مشاكل خاصة وطارئة:** يفترض على المسير المالي بأن يقوم بالوظائف الأربعة السابقة دوريا، ولكن هنالك بعض المشاكل التي قد تحدث من حين لآخر: كعمليات في إنتاج سلعة

[1] محمد ابراهيم عبيدات، **أساسيات الإدارة المالية**، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 1997 ، ص 21-22.

معينة، وإنتاج سلع جديدة، أو الجمع بين مشروعين أو أكثر من عمليات الاندماج أو الانضمام.

- **استثمار الأموال:** من المهم أن تستعيد المؤسسة الأموال التي استثمرتها في أصل من الأصول، سواء كانت ثابتة أو متداولة، نظرا لاحتياجها في تسديد التزاماتها،

وعند الحصول عليها يسعى المدير المالي إلى استغلالها بشكل أمثل في مختلف المشاريع وذلك من أجل تحقيق أعلى مستوى من الربح.

2) وظائف التمويل البنكي:

أما التمويل البنكي فيتميز بثلاث وظائف تختلف عن وظائف التمويل التي ذكرناها ويمكن إيجازها فيما يلي:[1]

- **وظيفة الإنتاج:** أصبح اللجوء إلى البنوك أمرا ضروريا وذلك لتزايد احتياجات الاستثمار الإنتاجي لتمويل العمليات الاستثمارية مما يستوجب توفير قدر كبير من رؤوس الأموال كما نجد البنوك تقوم بدور الوساطة بين المدخرين والمستثمرين لتسهيل وزيادة الاستثمار.
- **وظيفة تمويل الاستهلاك:** يمكن الحصول على السلع الاستهلاكية عن طريق الائتمان الذي يوظفه البنك وهذا عند عجز الفرد عن توفيره عن طريق الدخل

أي حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية حاليا مقابل دفع مستقبلي حسب مدة الائتمان.

- **وظيفة تسوية المبادلات:** يستخدم الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين مختلف الأطراف وهذه التسوية تتم بشيكات كوسيلة للتبادل مع اعتماد أقل للبنوك الحاضرة في القيام بهذه المهمة.

الفرع الثاني: أنواع التمويل

تختلف أنواع التمويل حسب عدة معايير وتتمثل في:[2]

1. **من حيث المدة:** بموجب هذا المعيار ينقسم التمويل إلى:

- **تمويل قصير الأجل:** يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء مدخلات ما تحتاجه العملية الإنتاجية ويتم تسديدها في نفس الدورة.

---

[1] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف**، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1995، ص 112.

[2] يوسف حسين يوسف، **التمويل في المؤسسات الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2012، ص 172 173.

- **تمويل متوسط الأجل:** يستخدم التمويل متوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمؤسسة كتغطية تمويل الأصول الثابتة أو لتمويل المعدات والآلات الخاصة بالربحية المنتظرة من هذا التمويل، وتكون مدته ما بين السنة إلى خمس سنوات.
- **تمويل طويل الأجل:** وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل يوجه إلى مشاريع إنتاجية وتفوق مدتها خمس سنوات.

2. **من حيث مصدر الحصول عليه:** وينقسم إلى:

- **التمويل الذاتي:** هو أكثر استعمالا بحيث يسمح لتمويل نشاطات الاستغلال بنفسها دون اللجوء إلى أي عميل أو مصدر آخر.
- **التمويل الخارجي:** ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية) قروض، سندات، أسهم)لمواجهة الاحتياجات التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتية المتوفرة لدى المؤسسة.

3. **حسب الغرض الذي يستخدم لأجله:** وينتج من هذا التصنيف ما يلي:

- **تمويل الاستغلال:** يصنف إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الاحتياطات والمعاملات قصيرة الأجل والتي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية في المؤسسة.
- **تمويل الاستثمار:** ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة، وتوسيع الطاقة الحالية للمشروع لاقتناء الآلات والتجهيزات وما يليها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع.

المطلب الثالث: احتياجات ومصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مراحل حياتها:

تحتاج صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لعدة أنواع من التمويلات، إذ تختلف احتياجاتها المالية حسب الطور الذي تمر به، بدءا من إنشائها فانطلاقها فنموها ثم إلى نضجها، منها تلك اللازمة للتشغيل ولمواجهة الطوارئ ولتمويل التوسعات او الحصول على استثمارات جديدة .وبذلك يمكن أن ندرج الاحتياطات التمويلية، التي يراها المستثمرون في هذه المؤسسات ضرورية للبدء في المشروع او لاستمرار فيه بنجاح ضمن العناصر التالية:[1]

[1] بزطوح جابر، السوق المالية الثانية وسيلة تمويل الأمثل للمشروعات الصغيرة ا ولمتوسطة، مذكرة ماجيستر، جامعة سطيف ، 2004 ، ص 53 . 55

1. الاحتياجات المالية في طور التأسيس أو الإنشاء:

تبدأ هذه المرحلة منذ استقرار فكرة المشروع في ذهن صاحبها إلى غاية تجسيد في أرض الواقع، بل تمتد إلى غاية نموها الأولي، حيث يحتاج أثنائها صاحب المشروع إلى ما يسمى برأسمال المخاطر. ويمكن أن تتعمق أكثر في هذه المرحلة كي نميز بين ثلاثة أنواع من الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

- **رأس مال الأول:**

خلال الفترة التجريبية يحتاج المشروع لتمويل يسبق انطلاقه ويهدف إلى إثبات جدواه في دنيا الأعمال، و طبيعة هذه المرحلة أنها تواجه صعوبات في الحصول على الأموال من المصادر الخارجية، فغالبا ما يتخوف المستثمرون أو الممولون او البنوك من هذا النوع من التمويل لأنه يعتبر الأكثر مخاطرة لكون المشروع في بدايته ولا يعرفون مدى كفاءة صاحب المشروع لمقاومة الطوارئ. لهذا يقوم صاحب المشروع بإعداد خطة للتطوير من أجل إقناع المستثمرين لتمويل الانطلاق أو عند بعث منتوج جديد حيث يتعين على صاحب الفكرة بدل جزء من رأس ماله لبداية تطوير الفكرة ،و التي تستخدم في تطوير النماذج التجريبية ثم النماذج التجارية للسلعة الجديدة وكذلك لتجريب السلعة في السوق ومعرفة مدى الإقبال عليها بالإضافة إلى تكوين البنية القانونية للمؤسسة الجديدة مثل إجراءات التسجيل والمقر والعلامات التجارية،و حقوق التأليف للبرامج والأدلة المصاحبة للتطوير.[1]

- **تمويل الانطلاق الفعلي للمشروع:**

وهو التمويل المتعلق بالسنوات الأولى من حياة المؤسسة ،تكون فيها المؤسسة قد انتهت من تصميم وتطوير منتوج معين وهي بحاجة إلى أموال للإنطلاق في تصنيعه وبيعه ،وبالتالي تتطلب هذه المرحلة كذلك توفر الأموال الخاصة التي ستمكن من مواجهة جزء من مصاريف حيازة المعدات وكذا مصاريف التشغيل ،الي ان تتمكن العوائد المتأتية عن التشغيل من تغطية المصاريف الإدارية المتكررة ، حيث تكون نتائج المؤسسة خلال هذه المرحلة في أغلب الأحيان سالبا نظرا للتكاليف الثابتة التي تتحمله ،وهذا ما لايسمح للمؤسسة من تكوين مصدر تمويلي داخلي بل تضطر إلى اللجوء إلى مصادر تمويلية خارجية وذلك في ظروف غير مواتية بسبب ضعف شهرتها ونتائجها السيئة وحالات عدم التأكد المحيطة بتطورها المستقبلي ،وهنا تكمن حساسية هذه المرحلة التي غالبا ما تؤدي إلى فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

---

[1] عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الفجر للنشر اولتوزيع، القاهرة،مصر ، ط 1 ،2002،ص 223.

[2] محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى** ،مجموعة النيل العربية، القاهرة،2003،ص 53 54.

2. **الاحتياجات المالية في طور النمو:**

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتم إدارتها بشكل جيد، فإنها تصل إلى هذه مرحلة التي تتسم بنمو سريع لمستوى الإنتاج والمبيعات، وكذلك الأرباح نظرا لقبول منتجاتها من قبل المستهلكين، حيث تبدأ معها التدفقات النقدية الموجبة، ومن الناحية المالية سوف ينعكس هذا النمو الذي تشهده المؤسسة في ارتفاع وزيادة احتياجاتها المالية المرتبطة بالاستثمارات التي يتطلبها التوسيع في القدرات الإنتاجية للمؤسسة وكذا الاحتياجات في راس المال العامل الناتج عن ضرورة تشكيل المحزونات والقروض للزبائن ولذلك تحتاج المؤسسة في هذه المرحلة إلى ما يسمى برأسمال النمو الذي سوف يدعم الأموال الخاص التي تملكها هذه المؤسسات لتمويل نموها وتوسعها أو لاجتياز مرحلة جديدة كتدعيم وتعزيز سياستها التجارية، و الرفع من مستوى إنتاجها ،بعث منتجات جديدة لتمويل حيازات جديدة.

3. **الاحتياجات المالية في مرحلة النضج:**

بعد مرحلة توسع ناجحة تكون المؤسسة قد ضمنت حصة سوقية معتبرة وتكون قد بلغت أعلى مستوى مردودية، و تصل إلى مرحلة تتسم بالنضج من حيث إست قرار ونمو المبيعات، و الأرباح وكذلك استقرار نمو التدفقات النقدية ومن أجل الحفاظ على حصتها من المبيعات، يجعلها في احتياج مستمر للتمويل قصير الأجل وقليل من التمويل طويل الأجل لتمويل منتجات بديلة أو تطوير المنتجات الحالية ،إذا ما استدعى الأمر ذلك لمواجهة متطلبات المنافسة.

وبذلك سوف تعرف احتياجاتها التمويلية الإضافية انخفاضا كبيرا لأن المؤسسة ملزمة بالإبقاء على مستوى رأس المال الثابت وراس المال العامل وليست ملزمة بالرفع والزيادة فيهما ،ومن جهة أخرى يسمح مستوى الإنتاج الذي بلغته المؤسسة من تغطية جميع التكاليف والاعباء الثابت. وبالتالي إمكانية توفير مصادر تمويل ذاتية ونظريا سوف تعرف المؤسسة مشاكل أقل في الحصول على التمويل مقارنة بالمراحل السابقة.[1]

4. **الاحتياجات المالية في مرحلة الانحدار:**

في هذه المرحلة تبدأ مبيعات المؤسسة تعرف ت ا رجعا ملحوظا ،بسبب انخفاض الطلب على منتجاتها لفقدانها تنافسينها في السوق،مما يزيد من احتياجها إلى تمويل إضافي لاسيما عند محاولة طرح منتج جديد وما يرافق هذه العملية من تمويلات معتبرة،وهنا يبرز دور الحكومة والمؤسسات التمويلية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساندتها ليس بالتمويل المناسب فقط،بل ببرامج متكاملة كعمليات إعادة التأهيل بجميع وظائف المؤسسة.

[1] طلحي سماح، **قرض الإيجار إ وشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة ا ولمتوسطة** ،رسالة ماجيستير ،2007/2006،المركز الجامعي العربي بن مهيدي،أم البواقي،ص، 46.

هكذا يتبين لنا من خلال ما سبق أن الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متعددة ومختلفة تبعا لمرا حل التطور التي تمر بها هذه المؤسسات طيلة مدة حياتها منذ استقرار فكرة الاستثمار لدى صاحب المؤسسة. ثم بلوغها مرحلة النضج إلى غاية تراجع الحصة السوقية وتنافسية المنتوج[1].

الفرع الثاني :مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بما ان التمويل أساس ممارسة أي نشاط للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتبعا لتعدد مصادر ووسائل التمويل ودور مؤسسات الوساطة المالية (مالية مصرفيه، مالية غير مصرفية)،يمكن تقسيم هذه المصادر حسب عدة معايير[2]:

- ✓ **معيار الملكية:** تمويل ذاتي وتمويل عن طريق الديون.
- ✓ **معيار الزمن:** ونعني به تاريخ الاستحقاق،و يشمل التمويل قصير الأجل ، المتوسط وطويل الأجل.
- ✓ **المعيار الداخلي والخارجي:** وفيه نجمع المعيارين ألسابقين حيث يشمل المعيار الداخلي (التمويل الذاتي للمؤسسات،للافراد وللحكومة)،واما التمويل الخارجي فيشمل (التمويل المباشر وتمويل الوساطة المالية)،وعليه نري ان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشمل التمويل الذاتي،و هو التمويل المباشر وتمويل الوساطة المالية المعبر عنه بالتمويل غير المباشر.

اولا: من حيث الملكية وينقسم الى:

1) **التمويل من المالكين أنفسهم:** وذلك من خلال عدم توزيع الأرباح زيادة راس المال ويطلق عليه بأموال الملكية.
2) **التمويل من غير المالكين(المقرضين)** : وقد يكونوا موردين المنشأة، أو البنوك او مؤسسات مالية ....الخ ويطلق عليه بأموال الاقتراض.

ثانيا: من حيث معيار الزمن(الفترة الزمنية) و ينقسم الي:[3]

1) **التمويل طويل الأجل:** وتشمل القروض البنكية، السندات، وتكون مدتها أكثر من 10 سنوات

---

[1] طلحي سماح، مرجع سبق ذكره، ص48 .

[2] خليل عبد القادر، بوفاسة سليمان " **دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة ا ولمتوسطة**"الملتقي الدولي لمتطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المركز الجامعي بالمدية،2006 ص 399.

[3] طارق الحاج، " **مبادئ التمويل**" ، دار الصفاء للنشر، عمان والطبعة الأولى، سنة2010، ص25.

2) **التمويل متوسط الأجل:** وهو ذلك النوع من التمويل الذي يمتد ما بين فترة السنة والعشرة سنوات مثل القروض المصرفية....الخ.

3) **التمويل قصير الأجل:** وهو الذي تكون مدته أقل من سنة مثل :القروض البنكية التمويل التجاري أذوات الخزينة... الخ. في التمويل القصير الأجل نجد:

- **تمويل مصرفي:** وهو الذي نحصل عليه من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

ثالثا: من حيث معيار الداخلي و الخارجي:

1) التمويل الداخلي:

مصدره المؤسسة نفسها أو مالكيها ويعرف على أنه قدرة المؤسسة على تمويل نفسها انطلاقا من العمليات التي تقوم بها.و تتمثل عناصر التمويل الداخلي فيما يلي:

- **المدخرات الشخصية** : يلجأ أصحاب المؤسسات إلى مدخراتهم الشخصية في تمويل احتياجاتهم المالية وبالأخص في مرحلة الانطلاق وكثيرا ما يعتمدون على قدراتهم الخاصة في الأموال الخاصة بالمؤسسين أو على القروض العائلية أو الاقتراض من عند الأصدقاء بناء على علاقات خاصة تجمع بينهم[1].
- **التمويل الذاتي** : يقصد بالتمويل الذاتي مقدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية يتكون التمويل الذاتي من الأرباح غير الموزعة و الاهتلاكات السنوية للأصول ومؤونات الخسائر و الأعباء طويلة الاجل[2].

2) التمويل الخارجي:

يكون مصدره من خارج المؤسسة وبعيدا عن مالكيها، مثل الاقتراض البنكي التمويل التجاري السندات..الخ. تلجأ إليه المؤسسة نظرا لضعف إمكانية التمويل الداخلي وذلك للأسباب التالية (انخفاض هامش الربح بفعل المنافسة اوارتفاع الأجور،إضافة إلى ارتفاع المديونية).[3]

يمكن تقسيم التمويل الخارجي الي قسمين:

- **التمويل المباشر** : هو العلاقة المباشرة بين المدخر وذوي الفائض في الأموال والمقترض وذوي العجز المالي دون اللجوء إلى وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي.[4]

---

[1] قاسم كريم، أمرزيق عدمان، **الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة،يوم 17 18 افريل 2005**،حول دور حضنات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المدرسة العليا للتجارة ،الجزائر،ص54.

[2] مبارك لسلوس ،**التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر 2004 ،ص 36.

[3] أشنهو فريدة، "**نظام تمويل المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب**،دراسة حالة ولاية تلمسان،مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية ،تخصص نقود وبنوك ،جامعة تلمسان،2004-2005 ص82.

[4] شاكر القزويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992 ص138.

- **التمويل غير المباشر:** ويعبر عن الصورة الأخيرة للتمويل عن طريق الوساطة المالية سواء المؤسسات المالية أو النقدية،إذن التمويل غير المباشر يتطلب تدخل الوسيط المال لتوفير السيولة اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وهذا ما يسمح بعملية خلق النقود عند البنوك.[1]

المطلب الرابع: العوامل المحددة لأنواع التمويل

إن أحد العوامل المحددة للإستراتجية المالية هي اختيار التمويل الملائم، فينبغي على المؤسسة المفاضلة بين المصادر المتاحة واختيار الأنسب منها، مما يحقق التوازن بين العائد والمخاطر ومن أهم هذه العوامل نذكر:

1. الملائمة:

والمقصود بها الملائمة بين أنواع الأموال المستخدمة ومجمل الأصول التي يتم تمويلها باستعمال تلك الأموال أما إذا كان الهدف المؤسسة من قرار التمويل هو التوسع أو شراء أصل رأسمالي فيكون في هذه الحالة تمويله عن طريق قرض بنكي طويل الأجل.[2]

2. المرونة:

ويقصد بالمرونة قدرة المؤسسة على تعديل مصادر التمويل تبعا للمتغيرات الرئيسية لحاجياتها للأموال، أي الملائمة بين الظروف المالية السائدة وبين مصادر الأموال حيث أنه هناك بعض مصادر تمويل أكثر مرونة من غيرها ، ويقصد بالمرونة كذلك تعدد مصادر التمويل المتاحة لإمكانية الاختيار من بين أكبر عدد ممكن من البدائل لتحديد مصدر التمويل المناسب والتي تتيح للمؤسسة إمكانية إحداث أي تغير تراه مناسب على مصدر التمويل في المستقبل.[3]

3. التوقيت:

إن هذا العامل يرتبط بالمرونة ، وهو يعني أن المؤسسة تختار الوقت المناسب للحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة وعن طريق الاقتراض أو عن طريق أموال الملكية ، وتحقق المؤسسة وفرات كبيرة عن طريق التوقيت السليم لعمليات الاقتراض والتمويل.[4]

4. الدخل:

وهو حجم العائد على الاستثمار المتوقع الحصول عليه من تلك الأموال المقترضة، فعندما تقوم المؤسسة بالاقتراض لتمويل عملية معينة فإنها تقارن بين معدل الفائدة التي ستدفعها للممول ومعدل الفائدة

---

[1] خليل عبد القادر ،بوفاسة سليمان " **دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة ا ولمتوسطة**"،مرجع سابق.

[2] جميل أحمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**، دار النهظة العربية، بيروت، لبنان، دون ذكر سنة النشر،ص 309-310.

[3] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2002،ص 413.

[4] هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر،2000،ص 122.

المتوقع الذي ستحصل عليه، فإذا كان الفرق إيجابيا يتم الاعتماد على القرض كوسيلة للتمويل .كذلك حجم الضمانات والقيود على المشروع التي تطلبها مصادر التمويل أو الاقتراض[1].

5. **الخطر:**

إن قرارات اختيار مصادر التمويل المناسبة تحتاج إلى دراسة مقدار الخطر الذي يلحقه كل مصدر تمويلي والمقصود بالخطر التمويلي مدى تعرض الملاك لمخاطر الإفلاس نتيجة زيادة العبء المالي للمؤسسة، وتعدد الجهات التي لها الحق والأولوية على حقوق الملاك وهذه الأولويات تكون على النحو التالي:

- إن توزيع الأرباح يعطي الدائنون أموالهم أولا ثم الملاك الممتازون ثم العاديون.
- عند تصفية أصول الشركة يعطي الدائنون أموالهم أولا ثم الملاك الممتازون ثم العاديون وبالتالي يزداد الخطر على أموال الملاك كلما ا زدت ديون المؤسسة وكلما اعتمدت على القروض فديون المؤسسة تسدد من أصولها وكلما زادت هذه الديون كلما هددت بالقضاء على كل الأصول .ومن ناحية اخرى لا يكون هناك خطر إذا كانت المؤسسة تعتمد على أصولها وتمويل عمليتها إذا تبقى أصول المؤسسة لملاكها في حالة تعطل أعمال المؤسسة أو حتى تصفية المؤسسة.[2]

المطلب الخامس: أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنبع أهمية تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية تلك المؤسسات ذاتها لاقتصاديات الدول جميعا، فهي من البداية أساس الإنتاج واصل النشاط الاقتصادي الذي بدأ بمشروعات صغيرة قبل أن تظهر المشروعات الكبيرة ، كما أنها طوق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية ،لقدرتها العالية على تنمية الاقتصاد،و تحديث الصناعة ،و مواجهة مشكلة البطالة ،و تطوير المستوى المعيشي للأفراد، وينقل العديد من الطبقات الفقيرة من خط الفقر إلى دائرة الحياة[3].

من هذا المنطلق يمكن إجمال أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:[4]

- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات.
- كونه مصدر لتنميتها وهذا لتلبية احتياجات المواطنين من السلع والخدمات المتزايدة.

---

[1] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2000،ص 104.

[2] هيثم محمد زغبي، مرجع سابق، ص 121.

[3] سحنون سمير ، مرجع سبق ذكره ص،55-56.

[4] صلاح الدين حسن السيسي ،إستراتجيات وآليات دعم وتنمية المشروعات المتناهية الصغر والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية والمحلية، دار الفكر العربي،ص27.

- يساعد على إنجاز المشاريع جديدة للمؤسسة المعطلة بسبب نقص الأموال.

المبحث الثالث: مدخل الي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف الاراء حول تحديد مفهوم دقيق للمؤسسات الصغيرة، من دولة إلى أخرى باختلاف إمكانياتها وقدراتها وكذا ظروفها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة النمو الاقتصادي التي بلغتها ، ولهذا لم يحصل اتفاق بين الدول على تعريف شامل لهذه المؤسسات ،وهو ما سنتعرف إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الاول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الاول: صعوبة تحديد التعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أهم الصعوبات التي واجهت الباحثين عند تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد :[1]

- تفاوت درجة التقدم، فإن العالم مقسم إلى قسمين الأول يضم البلدان الصناعية المتقدمة ، أما الثاني فيضم البلدان النامية ، وهذا التقسيم يظهر لنا الاختلاف في نوع التكنولوجيا المستعملة ،فالمؤسسات الصغيرة في أي بلد مصنع جد متقدم كالولايات المتحدة الأمريكية ، تعتبر كبيرة في أي بلد نامي كالسنغال، والمؤسسة الصغيرة في اليابان تعتبر متوسطة أو كبيرة في الجزائر.

ومن ثمة لا يمكن إعطاء تعريف موحد يتناسب مع كل الدول.

- كما يعد الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف (حكومات، هيئات ، جهات معنية...)، في تحديد دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،سبل ترقيتها من جهة واختلاف الأوضاع والظروف والمستويات بين بلدان العالم في شتى الميادين من جهة أخرى ، هنالك عوامل مؤدية إلى وجود تباين في تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تختلف هذه العوامل بين : عوامل اقتصاديه ، عوامل التقنية وعوامل سياسية.

1) **العوامل الاقتصادية:**

يعود التعدد الكبير في معايير التصنيف إلى التفاوت الواضح في العوامل الاقتصادية التي تعد أكثر العوامل إعاقة في إيجاد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب اختلاف مجال ومكان النشاط الاقتصادي، التطور الاقتصادي والاجتماعي، مستويات النمو، التكنولوجيا المستخدمة ، المحيط الذي تعمل فيه أو ضمنه هذه المؤسسات.[2]

---

[1] عثمان لخلف، **دور ومكانة الصناعة الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية،الجزائر ،1995،ص 03.

[2] ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مساهمة القرض الشعبي الجزائري،CPA،وكالة بسكرة،رسالة ماجيستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر ،2005/2004، ص 45.

2) **العوامل التقنية:**

وتتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا تؤدي هذا إلى توجه عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسة إلى الكبر، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزاة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات ، يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.[1]

3) **العوامل السياسية:**

تتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له، وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه وترقيته ودعمه.

وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمون بشؤون هذا القطاع.[2]

الفرع الثاني: تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت تعاريف المؤسسة باختلاف مواقع تواجدها في البلدان سواء عند البلدان المتقدمة أو المتخلفة ونذكر منها عدة تعاريف.

أولا: عند الدول المتقدمة

1) الولايات المتحدة الأمريكية

لقد تم اعتماد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف البنك الفدرالي سنة 1953 والذي يعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسة المستقلة في الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب معين من السوق.

وتعرف حسب عدد العمال كما يلي:

- من 01 الي 250 عامل .....مؤسسة صغيرة.
- من 251 الي 500 عامل .....مؤسسة متوسطة.
- أكثر من 500 عامل .....مؤسسة كبيرة.

لكن هذا التعريف واجه مسألة حجم المؤسسة من خلال الموافقة بين القيود الرقمية والسمات النوعية لكل صناعة، ففي بعض الصناعات تعتبر المؤسسة صغيرة على الرغم من أن عدد عمالها

[1] ليلى لولاشي، مرجع سابق،ص 45.

[2] رابح خوني،مرجع سابق،ص 08.

يتجاوز 1000 عامل في حين أننا نلاحظ أنه في بعض الصناعات الأخرى لا يتجاوز عدد العمال بها 250عامل لتعتبر مؤسسة صغيرة .وعليه فإن المؤسسة الصغيرة ليس من الضروري أن تكون صغيرة بالمعنى المطلق، بالنسبة للمؤسسات أخرى في نفس مجال النشاط وتأسيسا على ذلك، فما يعتبر طبقا لأحكام هذا التعريف ،مؤسسة صغيرة ،قد يكون في واقعه مؤسسة متوسطة أو كبيرة.[1]

1) **عند اليابان:**

تعرف تلك المؤسسات على أنها الوحدات التي يعمل بها أقل من 200 عامل ،أما في الوحدات التي يعمل بها اقل من 20 عامل فأقل فتعرف على أنها المؤسسات المصغرة فيختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعة :

- قطاع المؤسسات المنجمية والتحويلية وباقي فروع النشاط الاقتصادي، راس المال المستثمر اقل من مئة مليون ين ياباني، عدد العمال 300 عامل أو اقل.
- قطاع التجارة بالجملة، راس المال المستثمر اقل من ثلاثين مليون ين ياباني، عدد العمال 100 عامل او اقل.
- قطاع مؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات، اقل من عشرة مليون ين ياباني، عدد العمال 50 عامل او اقل.
- قطاع التجارة بالجملة، راس المال المستثمر اقل من ثلاثين مليون ين ياباني، عدد العمال 100 عامل او اقل.

ثانيا: عند الدول النامية:

1) **السودان:** تعرف الصناعات الصغيرة في السودان بأنها المنشات الصناعية التي يعمل بها عاملا ولا يتعدى رأسمال المستثمر فيها عن 76 ألف دولار متضمنا المباني والأراضي .[2]

2) **تعريف دولة الإمارات العربية** : يستند التعريف في الإمارات أيضا على المعيار البشري وتعد مؤسسة صغيرة انطلاقا من ذلك كل المؤسسات التي تشمل على 50 عاملا أو اقل.[3]

---

[1] عبد الرحمن يسري، **الصناعات الصغيرة في البلدان النامية– المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب– البنك الإسلامي للتنمية**، سلسلة بحوث العلماء الزائرين،ط 1995،1،ص 1.

[2] سحنون سمير، بونوة شعيب " **المؤسسات الصغيرة ا ولمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر** الملتقى الدولي حول متطلبات ، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة الشلف ،يومي 18/17،افريل، 2006ص22 .

[3] فؤاد نجيب الشيخ ،**ممارسات التخطيط في منشاة الأعمال الصغيرة في الإمارات العربية المتحدة** ، المجلة العربية للعلوم، المجلد السابع ، العدد الأول،2000 ص 117.

3) **تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

- المؤسسات المتوسطة هي كل مؤسسة تشغّل ما بين 50 إلى 250 شخص ، رقم أعمالها مابين 200 مليون و 2 مليار دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار.
- المؤسسات الصغيرة هي كل مؤسسة تشغّل ما بين 10 إلى 49 شخص ، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي(200) مليون دينار ، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار.
- المؤسسات المصغّرة هي كل مؤسسة تشغّل من عامل (01) إلى تسعة (09)عمّال وتحقق رقم أعمال أقل من (20) مليون دينار، أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار.

ويمكن تلخيص هذه التعاريف في الجدول التالي :

جدول رقم 01: توزيع المؤسسات الصغيرة ا ولمتوسطة حسب التعريف القانوني

المؤسسة	المستخدمون	رقم الاعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 01 الي 09	اقل من 20 مليون دينار	اقل من 10 ملايين دينار
صغيرة	من 10 الى 49	اقل من 200 مليون دينار	اقل من 100 مليون دينار
متوسطة	من 50 الى 250	من 200 مليون الى 2 مليار	من 100 الى 500 دينار

المصدر : راجع القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، 2001، ص06.

من خلال الجدول نستخلص أنّ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، يرتكز على ثلاثة مقاييس: المستخدمون ، رقم أعمال ، الحصيلة السنوية.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تلخيصها كالتالي[1] :

الحجم: يمثل الحجم خاصية مهمة للأعمال المتوسطة والصغيرة فقد ترى الإدارة والمالكين ضرورة بقاء المنظمة متوسطة وطويلة ولا تأخذ حجما آخر.

سهولة التكوين: إن متطلبات التكوين عادة ما تتسم بالبساطة والسهولة والوضوح والتحديد فيكفي الحافز الفردي أو الجماعي الصغير أن يكون وراء القيام بأعمال صغيرة تنطلق لاحقا إلى شركات ومنظمات متوسطة الحجم.

الاستقلالية في الإدارة: عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص مالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها مما يسهل من عملية قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقه.[2]

انخفاض رؤوس الأموال: تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالانخفاض النسبي لرؤوس الأموال وذلك سواء تعلق الأمر بقدرة الإنشاء والتشغيل، أي أننا نلاحظ انخفاض نسبة رأس المال بالنسبة للعمل وهذا لاعتمادها في أغلب الأحيان على اليد العاملة.[3]

الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل والتجديد: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحلية النشاط، وهذا ما يؤدي إلى وجود نوع من الألفة والمودة والعلاقة الطيبة بين المؤسسة والعملاء، الأمر الذي يجعل تقديم الخدمة أو المنتج يتم في جو يس وده طابع الصداقة، كما يتعرض هذا النوع من المؤسسات للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات الكبير.[4]

مرونة الإدارة: تتميز الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدر عال من المرونة وسرعة مواكبة التغيرات في العمل وظروفه والتكيف معها، وتتميز أيضا ببساطة الهيكل التنظيمي ومركزية اتخاذ القرارات وعدم وجود لوائح جامدة تعرقل هذه القرارات فالأمر كله متروك إلى صاحب المؤسسة وخبرته في تقدير المواقف ومعالجتها.[5]

---

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، **منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، الطبعة الأولى، جامعة الأردن،2009 ص 26.

[2] ليلى لواشي،مرجع سبق ذكره،ص5 .

[3] سيد علي بلحميدي،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة**،دراسة حالة الجزائر،رسالة ماجيستير ، تخصص، إدارة أعمال،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة سعد دحلب،البليدة،2006 ص 54.

[4] توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008ص33.

[5] رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص 42.

سهولة الدخول للسوق والخروج منه: تتجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الصغيرة والمحدودة والتي لا تثير اهتمام المؤسسات الكبيرة، ودرجة المخاطرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست كبيرة خاصة المخاطر في السوق، نظرا لسهولة الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الأصول الثابتة الى الأصول الكلية في أغلب الأحيان.[1]

خصائص تسويقية: حيث نجد أن من أهمها [2]

- كل الأنشطة التسويقية من مهام المسير.
- الاستراتيجيات والخطط التسويقية عشوائية وغير ممنهجة.
- التقارب مع عناصر بيئتها الخارجية يرتكز على الاتصال الشخصي.
- نظام المعلومات ضيق النطاق وغير مقنن.
- مجال الإبداع واسع ومتاح.
- هيكل إداري أفقي.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية أهمها مساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الاقتصادي وقدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية وصمودها التنافسي وكذا دورها على الصعيد الاجتماعي، ونستعرض فيما يلي أكثر أهم هذه الأدوار.[3]

1- **توفير مناصب عمل:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إتاحة فرص عمل كثيرة ، وتتمثل أهم الأسباب التي جعلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر استقطابا لليد العاملة في أنها مؤسسات كثيفة العمالة ، حيث تتميز بصغر رأس المال المتاح مما يجعلها تعتمد على استخدام فنون إنتاجية كثيفة العمل ، هذا فضلا عن نقص الخبرة الإدارية والتنظيمية والمهارة الفنية لدى مستخدميها مما يجعلها تجذب زيادة الكثافة الرأسمالية ، كما أنها تقبل توظيف الأشخاص الذين لم يتلقون التكوين والتدريب الذي يؤهلهم للعمل في المؤسسات الكبيرة.

---

[1] كنوش عاشور،طرشي محمد،**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**،مداخلة ضمن الملتقى الدولي، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**،يومي 17/18 افريل2006، ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،ص45 .

[2] محمد مولود غزيل ،عبد الحميد مراكشي،**دور خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصورة الذهنية والميزة التنافسية**، مجلة الباحث العدد 16 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة غرداية، 2016 الجزائر ،ص101.

[3] جمال بلخياط جميلة، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**،مداخلة ضمن الملتقي الدوالي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتسير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر،17-18 افريل 2006 ،ص 635.

2- **دعم المؤسسات الكبيرة** : تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في دعم الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة ، حيث تزودها بالعمالة الماهرة التي اكتسبت الخبرة في المؤسسات الصغيرة لتنتقل إلى المؤسسات الكبيرة باعتبارها تقدم أجورا أعلى ومزايا اجتماعية أفضل .بالمقابل تحقق المؤسسات الكبيرة انخفاضا في تكاليف الإنتاج من خلال التعاقد مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج جزء من المنتج النهائي، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة تتم بدرجة عالية من الكفاءة والتحكم في الجانب التكنولوجي.

3- **المساهمة في التوزيع العادل للدخل:** في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة ، يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة ، وهذا النمط في التوزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة والتي لا تعمل في ظروف تنافسية.

4- **التخفيف من المشكلات الاجتماعية:** ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا وبذلك توجد علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي بصرف النظر عن الدين واللون والجنس.

5- **تقديم منتجات وخدمات جديدة:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة حيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة ، ويمثل الإبداع جانبا من إدارة هذه المؤسسات والملاحظ أن كثيرا من السلع والخدمات ظهرت وتبلورت وأنتجت داخل هذه المؤسسات ، وهذا يرجع إلى معرفتها لاحتياجات زبائنها بدقة ومحاولة تقديم الجديد ومواكبة التجديد .

6- **تحقيق التطور الاقتصادي:** يشهد الاقتصاد العالمي ظهور مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي المؤسس على التكنولوجيات الجديدة مثل قطاع المعلومات ، الاتصالات ، قطاع التكنولوجيا الحيوية ، علوم الحياة...الخ، وهذه القطاعات هي سمة الاقتصاد الجديد وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك لهذ النمو الاقتصادي نظرا لإعطائها أهمية قصوى لتكنولوجيا المستقبل والاهتمام بها وجعلها في دائرة تخصصها وسر نجاحها ، وبذلك فهي تساهم بشكل واضح في تحقيق التطور الاقتصادي.[1]

7- **ترقية الصادرات** : أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي ، وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات ، بل أنها ساهمت في إحداث فائض فيميزان المدفوعات لبعض الدول ، ويمكن للصناعات الصغيرة أن تساهم بفاعلية في تنمية الصادرات للعديد من المنتجات ، وذلك من خلال العمل على تطوير الصناعات الصغيرة الحديثة التي تمد السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية لتصبح صناعات تصديرية ، وذلك بتقديم

المطلب الرابع: عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] ربح خوني ، مرجع سابق الذكر،ص 50 54.

أولا: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن القول أن فرص النجاح بصفة عامة تزداد إذا تم الاهتمام بالخصائص والمفردات التالية:

1. **الخصائص والمهارات الشخصية والإدارية للمالك:** الدراسات الادارية تعطي مكانة اولى للاستعدادات والمؤهلات النفسية والشخصية لصاحب العمل الصغير، والمصارف والمهارات الإدارية التي يحتاجها حتى يقوم ويدير عملا ناجحا ،أي انها تبين بأنه ليس كل شخص مؤهل لان يكون صاحب عمل ناجح، ولكن الشخص الذي يتمتع بهذه المؤهلات يحتاج معارف ومهارات محددة.
2. **تحديد الأهداف من طرف المالك** : يجب أن يعرف مدير العمل تحديد أهداف واضحة وصريحة لذلك العمل،أن هذه المعرفة تتجسد بوجود إجابات دقيقة وواضحة عن العديد من الأسئلة ، ما هي الاهداف العامة المنظمة ؟ لماذا وجدت المنظمة ؟ ما هي اهدافها في المدى القصير ؟ ان لم تكن هذه الاسئلة عرضت بوضوح وتمت مناقشتها مع العاملين قصد استيعابها،فإن المنظمة ستكون معاقة في طريق نموها وازدهارها.[1]
3. **المعرفة الممتازة بالسوق** : تستطيع المنظمات الصغيرة والمتوسطة بواسطة منتجاتها وسلوكيات عاملها،وردود أفعال المنافسين تحقيق النجاح أو الفشل في خلق زبائنها الخاصين بها ، ويرى العديد من الباحثين ان العلاقة بين الأعمال الصغيرة والزبائن هي السبب وراء نجاح هذه الأعمال، حيث ان هذا النمط من العلاقات يسمح للأعمال الصغيرة بتقديم خدمات شخصية وليست خدمات قائمة على أساس معرفة الأراء ، أن الأعمال الصغيرة لها المرونة والقدرة على تلبية احتياجات الزبائن ضمن جزء محدود من السوق أو مجموعات من الزبائن قد لا تكون جذابة لمشركات الكبيرة.[2]
4. **قدرة المؤسسة على تقديم شيء متميز خاص** : تقدم المؤسسة أو تجلب شيء جديد أو أصيل لسوق حتى لو بدت هذه السوق مزدحمة بالمنافسين والمنتجات المعروضة، تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة أو استخدام خاص ومتفرد لطرق التوزيع المعروفة ، يفترض أن يكون نادرا أن تبدأ المؤسسة دون قدرة على الإبداع أو تصور رؤية ريادية تستطيع أن تجسدها في أفعالها المختلفة.
5. **وجود الفرصة الاستثمارية الحقيقية** : العامل الأساسي لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو وجود الفرصة الاستثمارية الحقيقية،بمعنى انه يجب أن يكون هناك مجموعة من المستهلكين يرغبون في منتجات وخدمات المؤسسة وهناك طريقان لتحديد الفرصة الاستثمارية الحقيقية:الأولى وهي الأقل

---

[1] قارة ابتسام، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع بالجزائر** – دراسة حالة ولاية مستغانم، مذكرة لنيل شيادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بمقايد، تلمسان،2012،2011،ص45.

[2] قارة ابتسام، مرجع سابق ص 48.

عملي وهي البدء باعتقاد أن السوق عادة ما يحتاج إلى سمعة أكثر جودة واقل سعرا من المنتجات المنافسة وهو ما يعرف بالتوجه الإنتاجي.

أما المدخل الأخر لتحديد الفرصة الحقيقية وهو المدخل العلمي والذي يعتمد عمى التعرف على السوق واحتياجاته ومدى تقبله للمنتجات وهو ما يعرف بالمدخل التسويقي.[1]

ثانيا : أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات الكبيرة وخاصة في سنواتها الأولى إلى حالات معينة من الفشل، وذلك بسبب تعرضها إلى محددات خاصة بالموارد وعدم توفر الخبرة الإدارية والنقص في مسالة الاستقرار المالي وسوف يتم التطرق إلى بعض العوامل المؤدية إلى فشل بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

1. **كلفة راس المال:** إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة يدفع سعر الفائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذى تدفعه المنشئات الكبيرة إضافة المنشآت الصغيرة والمتوسطة عمى الاقتراض من البنوك مما يؤدي لزيادة الكلفة التي تحملها.
2. **التضخم:** من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل سيؤدي حتما إلى ارتفاع تكاليف التشغيل، هنا تعترض هذه المنشآت مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.
3. **الإجراءات الحكومية:** هذه المشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصا في جانب الأنظمة والتعميمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. **الضرائب:** يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم.
5. **المنافسة:** المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصادر المنافسة: هي الواردات والمشروعات الكبيرة.[3]
6. **نقص الخبرة** : من البديهيي أن مدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتجون إلى الخبرة المتنامية في المجال الذي ينوون الدخول فيه، وممارسة أنشطتهم الاقتصادية فيه ، حيث أن الحاجة قائمة وبشكل مستمر لاكتساب الخبرة العلمية بالإضافة إلى المعرفة حول طبيعة الأعمال، حيث أن هذه الخبرة تساهم في تفعيل القدرات وتوجيهيها نحو خدمة المؤسسة وزيادة القدرة على استقرار السوق ودراسة

---

[1] مكاحلية محي الدين، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية ولايتي قالمة وتبسة**، أطروحة مقدمة لنيل شيادة دكتورا نظام جديد،lmd، كلية العموم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة 8 ماي 1945،قالمة،2015/2014،ص 59-71.

[2] -مكاحلية محي الدين، مرجع سابق، ص 66-71.

[3] قارة ابتسام، مرجع سابق، ص52.

وتحليل المتغيرات البيئية المختلفة، وعليه فان الخبرة يمكن أن توضح الفرق بين النجاح والفشل، حيث أن تزايد الخبرة ينعكس إيجابيا على تحسين الأداء في مجالات متعددة ويحقق النجاحات المتميزة بينما فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اجتذاب أصحاب الخبرة للعمل بها ،ومن ثم فإن أصحاب هذه المؤسسات، وخاصة في مرحلة بدء المشروع يلجؤون لتشغيل عمالة نصف ماهرة مما يترتب عليه تدني مواصفات المنتج والخدمة.[1]

7. **إهمال دراسة الجدوى:** عدم قيام بعض المستثمرين الصغار بدراسة الجدوى الاقتصادية للمؤسسة قبل تنفيذه، وان قامت بها المؤسسة فإنها تكون على معلومات وأرقام غير حقيقية، الأمر الذي يجعل المؤسسة قي موقف تمويلي أو تسويقي غير مناسب مع متطلبات السوق أو الإمكانات المتاحة لصاحبه.[2]
8. **سوء التنظيم:** يقصد به عدم تنظيم داخلي للمؤسسة أو المنشأة أو العمل الصغير، يحدد السلطات والمسؤوليات وقد يرجع ذلك إلى:
   - عدم وجود نظم ولوائح داخلية تنظم سير العمل بالمؤسسة.
   - عدم الاهتمام ببرامج التدريب ورفع الكفاءة الإنتاجية[3].
9. **الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي:** العديد من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهملون عملية التخطيط الاستراتيجي لاعتقادهم بعدم ضرورتها لهذا النوع من المؤسسات، ولكن الفشل في التخطيط يؤدي اعتياديا بالفشل هذه المؤسسات في البقاء والاستمرارية ، إذ بدون الخطة الإستراتيجية لا تتمكن هذه المؤسسات من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها.

---

[1] مكاحلية محي الدين، مرجع سابق،ص 66-67.

[2] مدخل خالد، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة حالة الجزائر 2005-2010**، رسالة مقدمة لنيل شيادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 2011،03-2012،ص 43.

[3] مدخل خالد، مرجع سابق، ص44 .

المطلب الخامس: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: النماذج الأساسية لعلاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن أن نميز بين نموذجين أساسين يمكن أن يتحدد من خلال لطبيعة العلاقة التي تربطها البنوك التجارية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهما كالتالي:

1. **النموذج الأمريكي:** من خصائص هذا النمودج ما يلي :[1]

✓ كل عملية قرض تشكل بواسطة عقد مستقل بين البنك والمؤسسة.

✓ يتدارك البنك خطر التمويل عن طريق القيام بدراسات موعدة تسمح له بمقارنة أداء المؤسسة الطالبة التمويل مع المؤسسات النموذجية.

✓ يتم تسيير خطر القرض عبر مجموعة من الشروط التعاقدية التي تضمن للبنك استرجاع أمواله في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.

✓ يتم التقليل من أثار خطر التمويل على مستوى المودعين عن طريق تنويع محفظة قروض البنك.

✓ نجاح البنك ضمن هذا النموذج يخضع لنوعية الأدوات المستخدمة في قياس خطر القرض، وكذلك لحجم وتنوع محفظة القروض، إضافة إلى تخفيض التكاليف التشغيلية لهذه العلاقة.

ومن أكثر الدول استعمالا لهذا النموذج هي الولايات المتحدة الأمريكية، أين نجد أن البنوك هي مقيدة بقوانين في ربط علاقات طويلة المدة مع المؤسسات، وهو ما يعطي فكرة واضحة حول التوجه نحو تفعيل دور الأسواق المالية في تمويل الاقتصاد الأمريكي.

2. **النموذج الألماني:** تتميز العلاقة ضمن هذا النموذج بالخصائص التالية :[2]

- تتحدد العلاقة بين البنك والمؤسسة على أساس الشراكة المالية.
- تتطلب عملية تدارك البنك لخطر الشراكة المالية المعرفة المعمقة للمؤسسة.
- يتم تسيير خطر القرض عبر تدخل البنك الايجابي في حالة وجود مشاكل في المؤسسة.
- يتم التقليل من الآثار المحتملة لخطر القروض على مستوى المودعين عبر قيام البنك بالمتابعة والمراقبة المستمرة.

---

[1] عمران عبد الحكيم ،**استراتجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير والعلوم التجارية،جامعة محمد بو ضياف ،ص 64.

[2] عمران عبد الكريم، مرجع سابق،ص 65.

وتعتبر البنوك الألمانية من اهم البنوك تطبيقا لهذا النموذج ، أين تحتل هذه الأخيرة مكانة متميزة ضمن المصادر التمويلية الخارجية للمؤسسات ، حيث تشير الإحصائيات خلال السنوات 1991 – 1994 ان نسبة 83 % من التمويل الخارجي للمؤسسات الألمانية كان مصدره القروض المصرفية.

ثانيا: طبيعة علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مراحل نموها :

تنشأ علاقة عكسية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنك وتتمثل في التمويل إذ يعد أهم شروط نشاطها والحفاظ عليها ونموها و استمرارها ،أما البنك يعد التمويل بسبب إنشائه ومخاطرته ، يؤثر البنك لاسيما بأساليبه ، التمويلية المختلفة على المؤسسة من اجل زيادة كفاءتها الإنتاجية ودفع قدراتها التنافسية لمواجهة تحديات المناخ الاقتصادي الجديد ويتجلى هذا الاهتمام من خلال المرافقة المالية الدائمة المتمثلة في مختلف التمويلات حسب احتياجاتها تبعا لمراحل التي تمر بها المؤسسة بدءا بإنشائها وتثبيتها على أرض الواقع ونموها وتطورها تتباين درجة التمويل بتباين العلاقة التي تجمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والبنوك من جهة أخري حسب المراحل التالية :[1]

1. علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة:

تكمن العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والبنوك التجارية فيما يلي: [2]

تتوجه الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة نحو البنوك من اجل الحصول عمى القروض، الا ان البنك في تعامله مع هذه المؤسسات التي هي في مرحلة الإنشاء يكون كثير الحذر نتيجة أن خطر تقديم قروض لهذه المؤسسات هو مرتفع جدا، للأسباب التالية:

- المؤسسة الجديدة معرضة للعديد من الأخطار ذلك من أثار سلبية على مردودية المؤسسة.
- الدراسة المعمقة التي يقوم بها البنك تكون عادة على أساس التقديرات فقط.
- عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات عمى إثبات قدراتهم وعدم تقديم ضمانات كافية للحصول على القروض البنكية.
- وجود مؤسسات حكومية في دعم هذه المؤسسات خلال مرحلة الإنشاء.

2. علاقة البنك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة النمو والتوسع:

[1] لوكادير مالحة، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير** ، في القانون،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، 2012،ص 71.

[2] عمران عبد الحكيم،مرجع سابق ص 67.

إذا تجاوزت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المرحلة الأولى واستطاعت أن تتغلب على المصاعب الأولى من حياتها سواء المالية أو غيرها وأثبتت جديتها ، وتمت إدارتها بشكل جيد ، فإنها تصل إلى هذه المرحلة التي تتسم بنمو سريع لمستوى الإنتاج والمبيعات بسبب إقبال المستهلكين على منتوجاتها أو اكتسابها سمعة حسن خدماتها ، وجودتها في التعامل معهم حيث تبدأ التدفقات النقدية ، كما أن تشكيل المخزونات والمؤونات لهذا النوع الذي تشيده المؤسسة ينعكس إيجابا بصفة ايجابية عليها من خلال القيام بالاستثمارات التي يتطلبها التوسيع في القدرات الإنتاجية لها، ففي هذه المرحلة تزيد حاجياتها الي راس المال ويسمى برأسمال النمو الذي سوف يدعم اموالها الخاصة.

ذلك ما يسمح ليا بتحقيق استقرار في تدفقاتها المالية والحفاظ على حصتها من المبيعات وتحسينها بمنتوجات جديدة لمواجهة متطلبات المنافسة التي يفرضها السوق لذلك تكون في حاجة مستمرة إلى التمويل قصير الأجل ، فالبنك وعلى خلاف علاقته مع المؤسسات الحديثة النشأة يفضل ربط علاقاته مع المؤسسات التي هي في طور النمو وذلك نتيجة لوجود معطيات مالية ومحاسبية تكون واقعية يركز عليها دراسته إذ يستطيع البنك تحديد المركز المالي الذي تتمتع به المؤسسة بكل دقة وبالتالي قياس خطر منح القروض الخاصة بدورة الاستغلال ، فان هذا الأخير يفضل ربط علاقات مع تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي في طور النمو و التوسع ، وذلك نتيجة الأسباب التالية :[1]

- وجود معطيات مالية ومحاسبية تاريخية لدي البنك عن نشاطات هذه المؤسسات.
- قدرة البنك على تحديد الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي قياس خطر منح القروض.
- إ مكانية البنك في الحصول على معلومات كافية حول تسيير المؤسسة من خلال تسييره لحساباتها الجارية ونوعية علاقاتها مع الموردين والعملاء.
- المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة هي معطيات واقعية.

[1] لوكا دير مالحة ، مرجع سابق ص 73.

خلاصة الفصل:

من خلال درستنا لهذا الفصل توصلنا الي أن البنوك التجارية تعد حلقة من حلقات الاقتصاد التي ترتكز على تجميع المدخرات ومنح القروض البنكية، وتمنح هذه القروض وفق معايير محددة من طرف البنوك، تهدف البنوك التجارية الي تحقيق الأرباح وما تتميز به من قدرتها على خلق الائتمان.

كما يعتبر التمويل النوّاة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق أهدافها المسطرة وتغطية وتلبية احتياجاتها المتعددة، كما له عدة أنواع ومصادر داخلية وخارجية، كما تم استحداث بدائل وطرق تمويلية جديدة حلّت محل أساليب التمويل التقليدية لتتماشى مع المتطلبات والحاجيات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد

للدراسات السابقة أهمية كبيرة في البحث فهي توفر للباحث العديد من المعلومات عن الموضوع المراد بحثه وتتبع أهميتها من عدة أمور، إغناء الباحث بالمعارف والدراسات وبالمصادر والمراجع، الدارسات السابقة نقطة قوة في البحث، تساعد الباحث علي تجنب بحث المواضيع التي تم بحتها من قبل وبذلك تجنب التكرار، بالإضافة إلى أنها تطلعه على الصعوبات التي واجهت الباحث قبله ليتجنبها، الأمر الذي يجعله يقدم بحثا مبتكرا وفريدا.

المبحث الاول: الدراسات السابقة

المطلب الاول: أوجه الاختلاف

الدراسة (1): سماح طلحي؛ أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه؛ دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ أم البواقي ؛2013-2014.

أهداف الدراسة:

- معرفة صعوبات ومشاكل التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تباين البدائل المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- محاولة الوقوف على تمويل هذه المؤسسات وترقيتها في الجزائر.
- توجيه الانظار الي دور واهمية البدائل المستحدثة في التخفيف من اشكالية التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

النتائج المتوصل اليها:

- يعتبر مشكل التمويل من اهم العوائق التي تقف امام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري من حيث نقص السيولة للازمة للتمويل وكثرة الديون المتراكمة.
- جوهر اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكمل في ضيق البدائل التمويلية وهذا في ظل غياب مؤسسات مالية وبنوك محلية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تجعل الخيار الحتمي هو اللجوء الى المدخرات الشخصية.
- أن البنوك التجارية غالبا ما تحجم عن توفير الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعيق عملية تمويلها ثقل حجم الضمانات، وتعقد إجراءات منح القروض.

الدراسة (2) حنين جلال الدماغ؛ مذكرة ماجستير؛ تحليل دور التمويل في تنمية المشاريع النسائية الصغيرة؛ قطاع غزة؛ 1990-2008

أهداف الدراسة:

- التعريف بالمشاريع المصغرة.
- تحليل دور التمويل في تنمية المشاريع المصغرة.
- اثر التمويل علي المؤشرات الاقتصادية.

نتائج الدراسة:

- عدم وجود ارتباط بين عدد القروض المقدمة من مؤسسات الاقتراض وبين ارتفاع راس مال المشروع.
- لا يمثل عدد القروض المقدمة من مؤسسات الاقتراض على ارتفاع وانخفاض نسبة التمويل المقدم.
- هناك تفضيل لتطبيق أساليب التمويل الإسلامي.

الدراسة (3) : منصور بن عمارة مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر؛ دور البنوك في تمويل المؤسسات المصغرة؛ عنابة ؛2012-2013.

أهداف الدراسة:

- التطرق إلى مفهوم المؤسسات المصغرة.
- مدى قدرتها على التأقلم مع الوضع الاقتصادي الحالي وعلى المنافسة.
- دور البنك في تمويل المؤسسات المصغرة.

أما الاقتراحات التي توصلت إليها الدراسة:

- إنشاء مؤسسات مصغرة في إطار هذا الجهاز الذي ينص على مساهمة كل من المستثمر من جهة الوكالة لدعم وتشغيل الشباب، والبنك من جهة أخرى، الذي لا يمكن تجاهل دوره الرئيسي في عملية التمويل .
- إقبال الجزائر على المؤسسات الصغيرة بغرض تخفيف من معاناة الشريحة الشبابية وإدماجها في سوق العمل ، واثبات وجودها اقتصاديا.
- لابد من وجود ترابط وتنسيق بين البنك والوكالة وأكثر ترابط في دراسة المشاريع الاستثمارية ، دراسة جيدة من جميع النواحي من اجل الوصول إلى الهدف المبتغى والمتمثل في تحقيق مرد ودية فعالة.

الدراسة (4) :عبد الحكيم عمران؛ مذكرة ماجستير؛ إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ المسلية ؛2007

بعنوان : إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وهي دراسة عبد الحكيم عمران مقدمة في إطار مذكرة ماجستير في الإستراتيجية بجامعة المسيلة 2007 تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية

ومعرفة مدى أهمية الإستراتيجية في هذه القطاع وتوجيه أصحاب القرار وخصوصا البنوك التجارية نحو الاهتمام بها.

أهداف الدراسة :

- معرفة مفاهيم عامة البنوك.
- إستراتجية البنوك في تمويل مشروعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الإجابة على التساؤلات المطروحة.

نتائج الدراسة:

- أن الأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى بكل وضوح لما تمثله من نسبة معتبرة ضمن العدد الإجمالي لها.
- قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينقصه توفير الوسائل المادية والبشرية اللازمة ، حيث وجدت الدراسة انه على مستوى اغلب البنوك محل الدراسة لا يوجد إطار واحد مكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الاجنبية :

الدراسة (1)

JOHN AKAMELU CHITOM AND RACHEALMUOGBO Uju THE ROLE OF COMMERCIAL BANKS IN FINANCING SMALL AND MEDIUM SIZE ENTERPRISES IN NIGERIA .(MADE OF JOURNAL OF EUROPEN BUSINESS, ECONOMICS AND ACCOUNTONCY.) 2018

في هذه الدراسة قدم الباحثون مجموعة من التوصيات من بينها:

- تشجيع البنوك عمى إيجاد متطلبات راس المال العامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يتعين على البنك المركزي الترخيص للمزيد من البنوك لتتمكن من توفير القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة في المناطق الريفية حتى تتمكن من تقديم القروض للجميع، ولا ينبغي لها أن تتركز في المناطق الحضرية فقط .

الدراسة (2) بعنوان :

BESSADI Salima – TELLACHE Imene – LE ROLE DES BANQUES COMMERCIALES DANS LE FINANCEMENT DES PME CAS : BNA AGENCE DE TIZI-OUZOU

في هذه الدراسة قدم الباحثون: مجموعة من النتائج:

- يدعم التمويل البنكي الاحتياجات الضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشغل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مركز هام في الاقتصاد الجزائري.
- التمويل المصرفي يبرر وجود علاقة بين المؤسسة والبنك .

المطلب الثاني :أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة

سنبرز في هذا المطلب أهدم نقاط التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في هذا الموضوع .

الجدول رقم (1): أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

رقم الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
1 الدراسات باللغة العربية		
الدراسة رقم (1)	كلا الدراستين توصلتا الى ان البنوك هي المصدر الاساسي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	اختلفت مع دراستنا في اشكالية الدراسة والتي تتضمن : دور البدائل الحديثة في حل اشكالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
الدراسة رقم (2)	تشبه الدراسة دراستنا في هدفها والتي تهدف في دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	اختلفت الدراسة عن دراستنا في انها تناولت دور التمويل المقدم من طرف المؤسسات على تنمية المشاريع النسائية.
الدراسة رقم (3)	اعتمدت الدراسة على أهمية البنوك في عملية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	اختلفت الدراسة عن دراستنا حيث أنها اعتمدت فقط على تمويل البنك وعلى بيانات قديمة.
الدراسة رقم (4)	تشبه الدراسة من خلال عرض كيفية تمويل البنوك والمؤسسات ببعض الإحصائيات.	اختلفت الدراسة عن دراستنا من حيث هدفها وهو التعرف إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط.
الدراسات بالغة الاجنبية		
الدراسة رقم (1)	تشبه مع دراستنا في عنوان البحث: في دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	اختلفت عن دراستنا في الدولة التي اقيمت فيها الدراسة نيجيريا.
الدراسة رقم (2)	تشبه مع دراستنا في عنوان البحث: في دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في اعتمادها على المقابلة.

من إعداد الطالبتين اعتمادا على الدراسات السابقة

الخلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل عرضنا اهم جوانب الاختلاف والتشابه بين دراستنا والدراسات السابقة التي تؤكد على أهمية التمويل لإنشاء وتطوير هاته المؤسسات، حيث تم توضيح أهم ما يميز الدراسات السابقة على دراستنا الحالية والتعقيب عليها وعرض الجوانب المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في حين توصلت الدراسات السابقة إلى خلاصة كانت أغلب نتائجها هي الاهتمام بمجال التمويل والاهتمام بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدور الر ائد الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، بسبب قدرتها الهائلة على المزج بين النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك BNA سعيدة 2022

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك BNA فرع ولاية سعيدة

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سنحاول إسقاط الجانب النظري للمذكرة على الجانب التطبيقي، حيث سنقوم بدراسة حالة على مستوى البنك الوطني الجزائري وبالإستعانة بالموقع الرسمي للبنك، وستكون الدراسة حول الاساليب المتبعة التى يقوم بها البنك لتمويل المؤسسات وانواع القروض كما سنتعرف علي تاتير تمويل البنك على هذه المؤسسات ؛ ولقد تناولنا ذلك من خلال ثلاث مباحث كالتالي :

المبحث الأول: لمحة تاريخية حول BNA سعيدة 2022.

المبحث الثاني: دور البنك الوطني الجزائري BNA سعيدة.

المبحث الثالث: تفريغ وتحليل البيانات.

المبحث الأول: لمحة تاريخية حول BNA سعيدة 2022 ؛

سنتعرف في هذا المبحث على الحيز المكاني للدراسة، وذلك من خلال عرض نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري وكذا هيكله التنظيمي، كما سنقدم تحليلا لنشاطات هذا البنك وبعض الإحصائيات المتعلقة به والتي لها علاقة بموضوع مذكرتنا بشكل خاص.

المطلب الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري

أولا: النشأة والتطور التاريخي للبنك الوطني الجزائري:

يعتبر البنك الوطني الجزائري BNA أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة، حيث أنشئ بموجب المرسوم 66-178 برأس مال قدره عشرون (20) مليون دينار جزائري، وقد جاء ليحل محل سلسلة من البنوك الأجنبية التي كانت في الحقبة الاستعمارية، وقد تطور هذا البنك منذ نشأته على النحو التالي:1

1. **سنة 1966:** أول بنك تجاري وطني، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

2. **سنة 1982:** إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

3. **سنة 1988:** القانون رقم 01-88، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:

- خروج الحزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها؛ - حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك؛

- حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

4. **سنة 1990:** القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الإقتصادية الجديدة للبلاد، هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها إنتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي.

على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

5. **سنة 1995:** يعد أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995.

6. **سنة 2009:** في شهر جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك من 14 مليار دينار جزائري إلى 41 مليار دينار جزائري.

7. **سنة 2018:** في شهر جوان 2018، تم رفع رأسمال البنك من 41 مليار دينار جزائري إلى 150 مليار دينار جزائري.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:

حتى يقدم البنك الوطني الجزائري خدماته المصرفية المختلفة، وينظم إجراء العمليات داخل وكالاته، فإنه يعتمد على عدة مصالح وأقسام تندرج تحت الهيكل التنظيمي التالي:

شكل1: يمثل الهيكل التنظيمي العام لبنك BNA

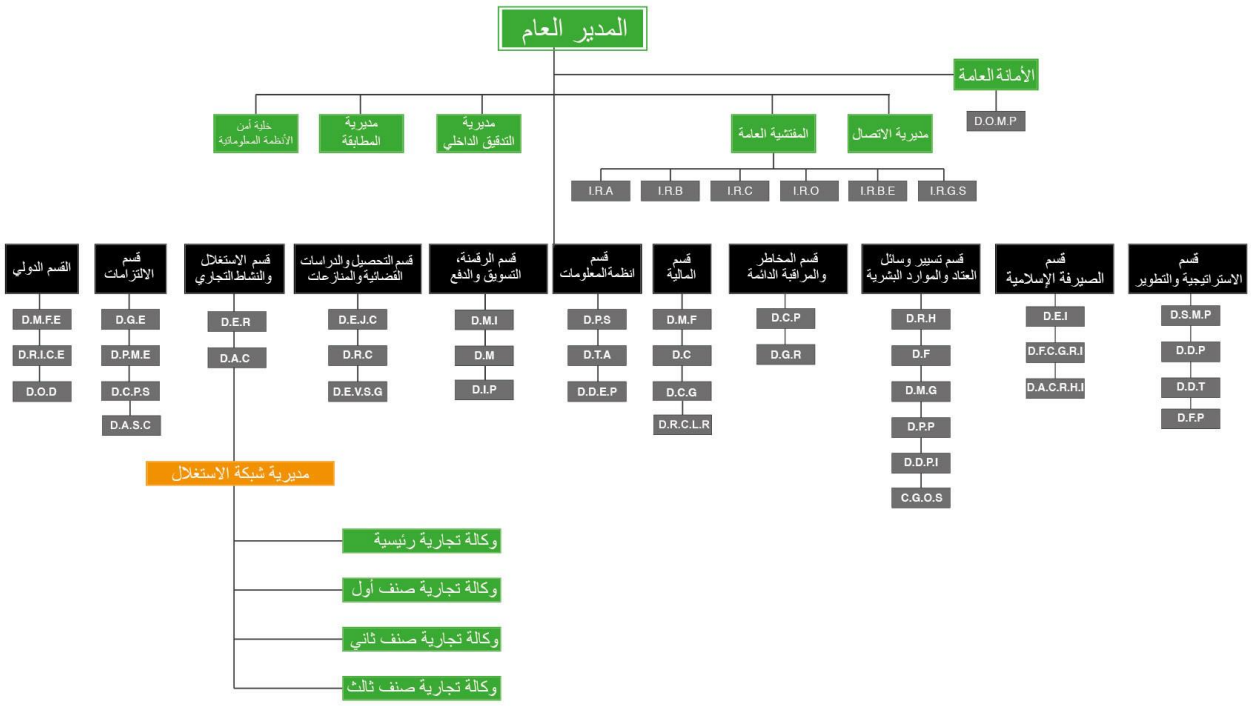

المصدر: الموقع الرسمي بنك BNA

الهياكل الملحقة بالمديرية العامة: مديرية تنظيم المناهج والإجراءات.

- المفتشية العامة:

المفتشية الجهوية - الجزائر العاصمة، المفتشية الجهوية البليدة، المفتشية الجهوية - قسنطينة، المفتشية الجهوية - وهران، المفتشية الجهوية - بجاية، المفتشية الجهوية الجنوب الكبير.

- مديرية التدقيق الداخلي.

– الهياكل التابعة للقسم الدولي: مديرية التحركات المالية مع الخارج، مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية، مديرية العمليات المستندية.

- الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات: مديرية المؤسسات الكبرى، مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة.

- الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والنشاط التجاري: مديرية التسويق والاتصال، مديرية التنشيط التجاري، مديرية دعم شبكة الاستغلال، مديرية التمويل التشاركي.

- **الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات:** مديرية الدراسات القانونية والمنازعات، مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض، مديرية تحصيل الضمانات.

- **الهياكل التابعة لقسم وسائل الدفع والنقد:** مديرية النقد، مديرية وسائل الدفع.

- **الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام:** مديرية الإنتاج والخدمات، مديرية التكنولوجيات والهندسة، مديرية تطوير الدراسات والمشاريع.

- **الهياكل الملحقة بقسم المالية:** مديرية السوق المالي، مديرية مراقبة التسيير، مديرية المحاسبة.

- **الهياكل التابعة لقسم المخاطر، المراقبة والمطابقة:** مديرية المطابقة، مديرية المراقبة الدائمة، مديرية تسيير المخاطر، خلية أمن الأنظمة المعلوماتية.

- **الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية:** مديرية الموارد البشرية، مديرية التكوين، مديرية الوسائل العامة، مديرية المحافظة على الأملاك، مديرية تطوير التراث العقاري، مركز تسيير الخدمات الاجتماعية.

ثالثا: الشركات التابعة والمساهمات:

يمتلك البنك الوطني الجزائري فروعا ومساهمات في 30 مؤسسة منها 06 في الخارج. 1. في الجزائر:

1.1. المؤسسات المالية:

- شركة إعادة تمويل الرهن العقاري؛

- شركة الاستثمار المالي؛

- شركة إدارة البورصة والأوراق المالية؛

- الشركة الوطنية للتأجير المالي.

- شركة المقاصة الجزائرية؛

2.1. شركات التأمين والضمانات:

تحقيق رصيد إجمالي مقداره 1849643 مليون دج في نهاية السنة المالية 2018، مقابل رصيد مقداره 1708524 مليون دج مسجل نهاية السنة المالية 2017، وهو يعكس نموا بنسبة

3.26% (141119 مليون دج). هذا التدفق الإضافي المحقق في مجال استقطاب إيداعات الزبائن، تم إحرازه أساسا بفضل نمو رصيد الإيداعات المالية لأجل بمقدار (118798+ مليون دج) وبنسبة أقل للرصيد الخاص بالموارد المالية الجارية ب (22321+ مليون دج)؛ أما فيما يتعلق بميكلية الموارد المالية المستقطبة وفق الاستحقاق الزمني فهي تنقسم إلى قسمين، حيث تمثل الموارد لأجل نسبة 54% من إجمالي ودائع العملاء، مقابل 46% للموارد المالية الجارية، فيما تمثل نسبة هذه الموارد من القطاع العام ما نسبته 66% مقابل 34% بالنسبة للقطاع الخاص.

تحقيق رصيد إجمالي مقداره 1849643 مليون دج في نهاية السنة المالية 2018، مقابل رصيد مقداره 1708524 مليون دج مسجل نهاية السنة المالية 2017، وهو يعكس نموا بنسبة 3.26% (141119 مليون دج). هذا التدفق الإضافي المحقق في مجال استقطاب إيداعات الزبائن، تم إحرازه أساسا بفضل نمو رصيد الإيداعات المالية لأجل بمقدار (118798+ مليون دج) وبنسبة أقل للرصيد الخاص بالموارد

المالية الجارية ب (22321+ مليون دج)؛ أما فيما يتعلق بميكلية الموارد المالية المستقطبة وفق الاستحقاق الزمني فهي تنقسم إلى قسمين، حيث تمثل الموارد لأجل نسبة 54% من إجمالي ودائع العملاء، مقابل 46% للموارد المالية الجارية، فيما تمثل نسبة هذه الموارد من القطاع العام ما نسبته 66% مقابل 34% بالنسبة للقطاع الخاص.

المطلب الثاني: نشاطات البنك الوطني الجزائري

يمارس البنك الوطني الجزائري عدة أنشطة في إطار ممارسة عمله، وحتى تكون أنشطة فعالة وذات مردودية على نشاط البنك فقد قام هذا الأخير بإتباع ديناميكية جديدة في ممارستها خاصة فيما يخص جذب الزبائن وتحسين الخدمات المقدمة إليهم وكذلك أيضا على المستوى الخارجي، وفيما يلي تقديم هذه الأنشطة وتطورها خلال السنتين 2017 و2018 والتي كانت كالتالي:

أولا: النشاط التجاري:

1. **الموارد المالية**: مكنت ديناميكية البنك المنتهجة في استقطاب الموارد المالية من المودعين خلال السنوات الأخيرة من

تحقيق رصيد إجمالي مقداره 1849643 مليون دج في نهاية السنة المالية 2018، مقابل رصيد مقداره 1708524 مليون دج مسجل نهاية السنة المالية 2017، وهو يعكس نموا بنسبة

3.26% (141119 مليون دج). هذا التدفق الإضافي المحقق في مجال استقطاب إيداعات الزبائن، تم إحرازه أساسا بفضل نمو رصيد الإيداعات المالية لأجل بمقدار (118798+ مليون دج) وبنسبة أقل للرصيد الخاص بالموارد المالية الجارية ب (22321+ مليون دج)؛ أما فيما يتعلق بميكلية الموارد المالية المستقطبة وفق الاستحقاق الزمني فهي تنقسم إلى قسمين، حيث تمثل الموارد لأجل نسبة 54% من إجمالي ودائع العملاء، مقابل 46% للموارد المالية الجارية، فيما تمثل نسبة هذه الموارد من القطاع العام ما نسبته 66% مقابل 34% بالنسبة للقطاع الخاص.

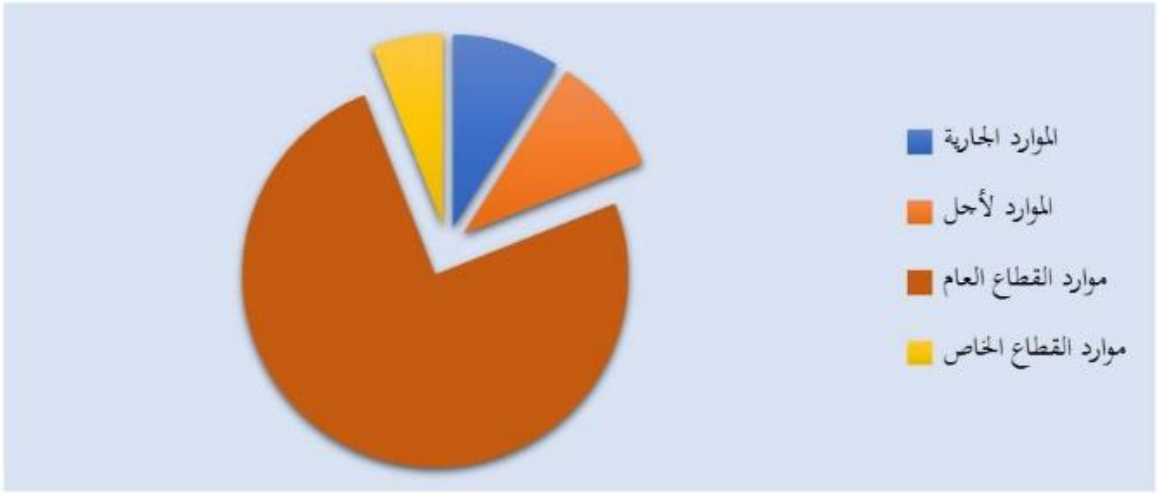

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz

الشكل 02: الموارد المالية المستقطبة حسب نوعها لسنة 2018

2- التوطين البنكي: بفضل جهود شبكة الاستغلال الهادفة لاستمالة زبائن جدد خاصة من فئة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، إضافة إلى نجاعة الإجراءات المتخذة بهدف تخفيف إجراءات فتح الحسابات

لمختلف الزبائن الجدد، فقد سجلت محفظة زبائن البنك نموا بنسبة 4%، حيث تم خلال سنة 2018 فتح 108425 حساب جديد على مستوى شبكة البنك، حيث استقر عدد الحسابات الخاصة بالزبائن الممسوكة على مستوى البنك عند 2780481 حساب مع نهاية ديسمبر 2018، في ما كان عددها 2672056 حسابا عند نهاية السنة المالية 2017؛ يعود هذا الأداء الإيجابي المحقق بشكل أساسي إلى النمو المسجل في عدد دفاتر الادخار الكلاسيكية الممسوكة على مستوى الشبكة، والتي تعززت با 41278 دفتر جديد (مقابل 35985 دفتر ممسوك في السنة المالية 2017)، لتليها فيما بعد الحسابات بالعملة الصعبة والتي سجلت فتح 32309 جديد، متبوعة فيما بعد بالحسابات الجارية والتي سجلت تدفقا إضافيا مقداره 26569 حساب جديد.

من جهة أخرى، سجلت صيغة دفتر التوفير (مستقبلي) زيادة معتبرة في عددها، حيث بلغت نسبة نموها 66% وهو ما يوافق 10772 حسابا جديدا، وذلك إثر مراجعة وتخفيض البنك للمبلغ المطلوب لدى الافتتاح نزولا عند رغبة الزبائن، حيث تم اعتماد 1000 دج كرصيد إجباري عند افتتاح الدفتر بدلا من 10000 دج المعتمدة سابقا.

الشكل رقم (04): هيكل الحسابات إلى غاية 31 ديسمبر 2018

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz

الشكل 03: هيكل الحسابات الى غاية 31 ديسمبر 2018

قروض الزبائن: شهد نشاط توزيع القروض ديناميكية خاصة في السنة المالية 2018، حيث بلغ إجمالي هذه القروض 3117226 مليون دج، أي بزيادة 381663 مليون دج وهو ما يمثل نسبة 13.95 ٪ مقارنة بالسنة المالية الفارطة 2735563 مليون دج؛ هذا النمو المسجل في مستوى القروض الموجهة للزبائن خلال السنة المالية 2018 يعود أساسا إلى ارتفاع حجم القروض المباشرة وكذا حجم التوظيفات في السوق المالي، حجم تعهدات البنك، إضافة إلى نجاعة عمليات استقطاب المتعاملين الجدد التي قام بهما البنك والتي أرفقها بالدعم والمرافقة المالية لزبائنه بصفة عامة، حريصا في ذلك على تقديم مختلف الصيغ التمويلية الكفيلة بالاستجابة لاحتياجاتهم.

ثانيا: نشاط الخزينة وسوق رؤوس الأموال :

1. نشاط الخزينة: شهدت وضعية الحزينة على مستوى البنك تحسنا خلال السنة المالية 2018 مقارنة مع السنة المنصرمة، حيث سجل البنك أرصدة متوسطة يومية إيجابية بلغت 114507 مليون دج، مقابل أرصدة متوسطة يومية سلبية بلغت 257130 مليون دج في السنة المالية 2017 أي بزيادة قدرت ب 371637 مليون دج.

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz

الشكل 04: الوضعية الشهرية لخزينة البنك خلال السنة المالية 2018

2. نشاط سوق رؤوس الأموال: عرفت وضعية الخزينة تحسنا ملحوظا خلال السنة المالية 2018 وعلى ضوء هذا فإن تكوين الاحتياطي الإجباري للبنك على مستوى بنك الجزائر، لم يستدعي اللجوء إلى السوق النقدي لسد العجز إلا بغرض اقتراض 17683250 مليون دج، من جهة أخرى، فقد حقق البنك ما مقداره 12733 مليون دج كناتج لنشاطه في السوق النقدي مع نهاية السنة المالية 2018، حيث تعود هذه النتيجة أساسا إلى الفوائد المترتبة عن الإحتياطي الإجباري المودع لدى بنك الجزائر بما قيمته 39753 مليون دج؛ بمقابل ذلك فقد تم صرف ما قيمته 136396 مليون دج كأعباء مالية، منها 143346 مليون دج تتعلق بالفوائد المدفوعة على السلفات التي طلبها البنك، وهو ما أسفر عن نتيجة سلبية قدرت ب 24623 مليون دج

ثالثا: النشاط النقدي

بغية ضمان تقديم أفضل وأحدث الخدمات، واصل البنك جهوده في مجال تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية والرقمية، من خلال حزمة التدابير الآتية:

- قام البنك الوطني الجزائري بتدشين أول وكالة رقمية بشارع ديدوش مراد، مزودة بموزع أوتوماتكي للأوراق المالية وشباك أوتوماتيكي للبنك وكذا فضاء رقمي يضمن باقة من الخدمات في متناول الجميع، وذلك بغية التقرب أكثر من زبائنه؛

- الشروع في الأعمال التحضيرية بمدف توسيع باقة بطاقات البنكية المسوقة من خلال صيغ جديدة: بطاقات CIB الخاصة بأصحاب الشركات، الادخار وElite، كذلك البطاقات الدولية

VISA و MasterCard BNA؛

- تعزيز ديناميكية تطوير خدمة "الدفع بالبطاقة" وذلك من خلال اقتناء 6269 آلية خاصة بالدفع الالكتروني TPE، بهدف تزويد التجار وكبار المفوترين لدى البنك بها.

من جهة أخرى، فقد شهدت السنة المالية 2018 تسجيل زيادة معتبرة في عدد المشتركين في خدمة البنك عن بعد " BNA.net " بلغت 22.69 % ليصل عدد الحسابات المستفيدة من هذه الخدمة إلى 41158 حساب مشترك عند تاريخ 31/12/2018 مقارنة مع 33545 حساب مسجل نهاية 2017. وخلال نفس السنة، اقتنى البنك أداة إشراف ومتابعة جديدة لتسيير أرضية "BNA.net " والمتمثلة في " Portail e-Banking "P2B"، التي ستسمح بإطلاق خدمات بنك عن بعد أكثر تطورا، تتمثل فيما يلي: - خدمة "

Push to Ban:" الموجهة أساسا لكبار المفوترين لدى البنك والمالكين لحسابات متعددة؛ - خدمة الرسائل النصية القصيرة " SMS-Banking " والتي تسمح لعملاء البنك باستقبال إشعارات دورية حول رصيد الحساب عن طريق رسالة قصيرة عبر الهاتف المحمول، تنبيه الرسائل القصيرة حول الرصيد المتوفر، مبلغ المعاملات وكذا الرصيد المدان به، .... إلخ؛ - خدمة BNA@TIC: وهي خدمة البنك عن بعد المتوفرة عن طريق تطبيق يتم تحميله على الهواتف الذكية .

رابعا: النشاط الدولي

خلال السنة المالية 2018، سجل النشاط الدولي انتعاشا إيجابيا فيما يتعلق بالمعاملات مع الخارج والالتزامات الخارجية، حيث سجل نمو بنسبة 21.39 % في حركة الأموال مع الخارج، ويرجع ذلك أساسا إلى:

- توطين متعاملين جدد ومستثمرين من القطاع الخاص؛

- إعادة إطلاق بعض المشاريع الكبرى من قبل السلطات العمومية؛

- رفع الحظر على بعض المنتجات واعتماد نظام رخص الاستيراد بالنسبة لمنتجات أخرى.

1. **القروض المستندية على عمليات الاستيراد:** بلغ مستوى القروض المستندية على عمليات الاستيراد 230683 مليون دج في 31/12/2018 ، مقابل 183242 مليون دج مع نهاية 2017، أي بنسبة نمو مقدرة ب 25.89 ٪ (47441 مليون دج)، وتعود هذه الزيادة المعتبرة إلى ارتفاع المبالغ المطلوبة التي استلزمتها بعض المعاملات الموجهة لقطاعات نشاط معنية.

من جانب آخر، تم رصد نمو إيجابي في ما يخص فتح القروض المستندية على عمليات الاستيراد، من حيث العدد 9.39%، ومن حيث القيمة المالية 31.08 %، حيث تم فتح 2003 قرض مستندي خلال السنة المالية 2018 بما قيمته 180423 مليون دج؛ هذا المستوى المسجل من الأداء يعود بشكل أساسي إلى:

- رفع الحظر على استيراد بعض المنتجات؛

- اعتماد نظام رخص الاستيراد على بعض المنتجات التي يستوردها عملاء البنك؛

- نجاعة الجهود المبذولة من طرف المديرية العامة، والتي نجحت في استقطاب وتوطين عملاء ناشطين في مختلف المجالات.

2. **التحويلات إلى الخارج:** خلال السنة المالية 2018، سجلت التحويلات المالية للزبائن نحو الخارج زيادة معتبرة بمقدار 32.23 % (139929 مليون دج)، حيث بلغت 574159 مليون دج في نهاية ديسمبر 2018، مقارنة بحجم التحويلات المسجلة حماية السنة المالية 2017 والذي بلغ 434230 مليون دج، ويعود هذا النمو الملحوظ إلى إعادة تأهيل صيغتي التسليم المستندي والتحويل الحر، وفق ما جاء به قانون المالية لعام 2017.

3. **التحويلات المالية التجارية من الخارج:** شهدت التحويلات المالية التجارية من الخارج لزبائن البنك الوطني الجزائري منحى تنازليا، قدر بنسبة 31.36% أي (27958 مليون دج). ليتم تسجيل 61189 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2018، مقابل 89147 مليون دينار تم تسجيلها في السنة المالية 2017، وذلك في أعقاب انخفاض حجمي التحويلات التجارية، العمولات والأعباء المتعلقة بالضمانات الدولية واستحقاق البعض منها، بما مقداره توالي 16983 مليون دينار و10827 مليون دينار.

4. **الضمانات الدولية:** مع نهاية السنة المالية 2018، بلغ إجمالي الضمانات 1592 ضمانا بما يعادل 26008 مليون دج، حيث سجل حجم الضمانات التعاقدية الجديدة الخاصة بالإستيراد تراجعا في العدد والقيمة بنسبة 12.58 % و4.89% على التوالي، وذلك بعد انخفاض عدد وقيمة الضمانات الخاصة بالمناقصات وكذا قيمة ضمانات استرداد التسبيقات؛ فيما سجلت الإلتزامات التعاقدية غير المسددة تراجعا قدر ب 48002 مليون دج (13.39%) مقارنة بالسنة المالية 2017، حيث استقرت في نهاية عام 2018 عند 310565 مليون دج.

خامسا: شبكة التشغيل

في إطار تعزيز العلاقة بين البنك وزبائنه، قام البنك خلال السنة المالية 2018 بتفعيل عدد من الإجراءات الهادفة إلى عصرنة وتحديث شبكته وفقا للمعايير المعتمدة، حيث تم ما يلي: - تدشين وفتح وكالات جديدة؛ - هيئة، تحويل وتحديث مقار بعض الوكالات والمديريات الجهوية؛ - هيئة مقار الوكالات والمديريات الجهوية؛ - تحويل مقار سبعة (7) وكالات.

سادسا: ميدان التأمين البنكي

شهدت شبكة البنك تعميم توزيع مختلف المنتجات المتعلقة بالتأمين على الأشخاص من خلال التوقيع على ملحق بين البنك الوطني الجزائري والجزائرية للحياة AGLIC ويسمح لجميع وكالات البنك بتسويق منتجات هذه الشركة، حيث مكّن هذا الاشتراك من تسجيل 79447 عقد تأمين في السنة المالية 2018.

المطلب الثالث: شبكة استغلال البنك الوطني الجزائري وإحصائيات عنه

أولا: شبكة استغلال البنك الوطني الجزائري

1. سنة 2018: وسع البنك الوطني الجزائري شبكته، ووضع تحت تصرف زبائنه 214 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني، تشرف علها 17 مديرية جهوية للاستغلال؛ وقصد تطوير النقد يقدم البنك الوطني لزبائنه بطاقات بيبنكية تسهل عليهم القيام بعملياتهم البنكية اليومية المتنوعة عن طريق وضع 97 شباك بنكي آلي و145 موزع آلي للأوراق النقدية على مستوى مختلف الوكالات.

2. سنة 2019: تضم شبكة الاستغلال للبنك الوطني الجزائري 19 مديرية جهوية للاستغلال، تشرف على 217 وكالة تجارية من مختلف الفئات، موزعة عبر كافة التراب الوطني.

	2018	2019
عدد الوكالات التجارية	214	2016
عدد المديريات الجهوية	17	19
عدد موزعات آلية للأوراق النقدية (DAB)	145	145
عدد الشبابيك آلية للبنك	97	99

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz

الجدول 02: توزيع شبكة استغلال البنك الوطني الجزائري

ثانيا: إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري

يتضمن الجدول أدناه إحصائيات عن بعض المعلومات المتعلقة بالبنك الوطني الجزائري وتغيرها خلال سنتي 2018 و2019، وهي كالتالي :

الجدول 03: احصائيات البنك الوطني الجزائري

إحصائيات	2018	2019
عدد الموظفين بالبنك	أكثر من 5000	أكثر من 5000
بطاقة بيبنكية	234122	236169
حساب للزبائن Comptes Clientèles	2780481	2839525
إجمالي الأصول	3082299 مليون دج	3491982 مليون دج
النتيجة الصافية	35832 مليون دج	19064 مليون دج
رأس المال	150000 مليون دج	150000 مليون دج

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz

المبحث الثاني: دور البنك الوطني الجزائري BNA سعيدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في هذا المبحث سنقوم بعرض تشكيلة القروض التي يقدمها BNA للمقبلين على الاقتراض، وكذلك الودائع التي يستقبلها من زبائنه، إضافة إلى الغرض من كل نوع من أنواعهما، كما سنقوم بتحليل تطور قيم القروض والودائع خلال الفترة من 2015 إلى 2019، وإلى تطور قيمتها نسبة إلى بعض البنود الأخرى الموجودة في القوائم المالية لنفس الفترة.

المطلب الأول: القروض المقدمة من قبل البنك الوطني الجزائري

يقدم البنك الوطني الجزائري تشكيلة من القروض متمثلة في :

أولا: القروض البنكية للأفراد

تتمثل القروض التي يمكن أن يستفيد منها الأفراد من البنك الوطني الجزائري في الأنواع المبينة في الشكل أدناه:

الشكل رقم (06): القروض البنكية للأفراد في البنك الوطني الجزائري

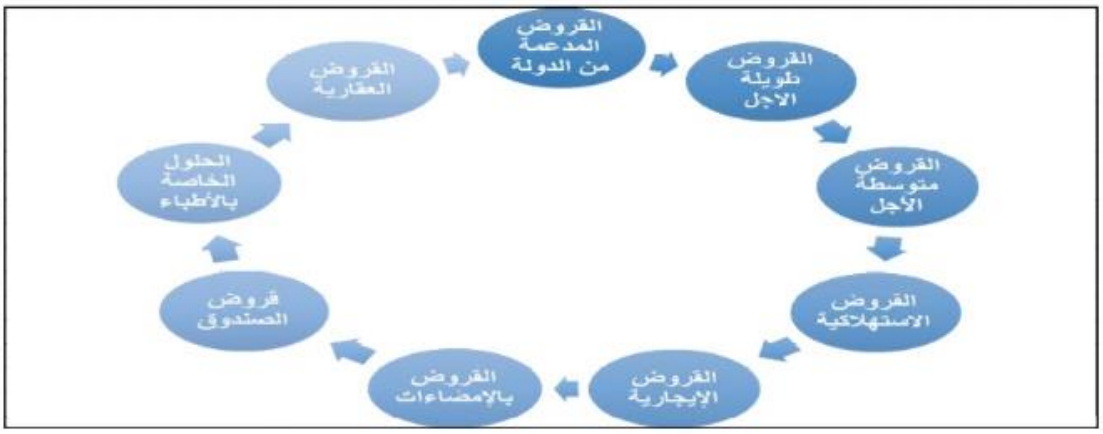

المصدر: من إعداد الطالبتين

الشكل 05: القروض البنكية للأفراد في البنك الوطني الجزائري

1. القروض المدعمة من الدولة Credits Specifiques:

البنك الوطن الجزائري يرافق الأفراد (شباب، بطالين وبدون مدخول يحملون شهادة أو مؤهل علمي) في الشروع في نشاطهم، وذلك عن طريق القروض المدعمة من قبل الدولة التي تتلاءم مع احتياجاتهم، حيث يستفيدون من تخفيض نسبة فائدة هذه القروض التي قد تصل حتى 100%، ويمكن أن يتم تمويل كافة مشاريعهم، كما يستفيدون من فترة تأجيل الدفع تتلاءم مع مشروعهم.

1.1. **قرضANGEM** : القرض المصغر ANGEM يمنح لفئة المواطنين الذين هم من دون مدخول أو لديهم مدخول غير منتظم، مخصص لخلق نشاطات جديدة بما في ذلك الأنشطة الممارسة منزليا، قصد شراء المعدات والمواد الأولية للشروع في العمل.

2.1. قرض ANSEJ قرض ANSEJ هو قرض موجه للشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 19-35 سنة، وحائزين على مؤهل مهني له علاقة بالعمل المراد تمويله، ولديهم القدرة على توفير مساهمة ذاتية محددة قصد تمويل المشروع.

3.1. قرض CNAC: قرض CNAC هو قرض استثماري مدته 08 سنوات أو أكثر، يسمح بتمويل المشاريع التي يقدمها الشباب البطال لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، قرض

CNAC موجه أساسا إلى : شراء تجهيزات جديدة أو محددة و بالأخص شراء المواد الأولية ومعدات أخرى بعد انطلاق المشروع.

2. القروض طويلة الأجل Crédits à long terme: القروض طويلة المدى هي قروض تتجاوز مدته 07 سنوات موجهة التمويل استثمارات الأفراد الضخمة، مثل بناء الهياكل الأساسية، مع فترة تأجيل الدفع تتلاءم مع نشاطهم قد تصل حتى 05 سنوات، يقوم الموظفون المكلفون على مستوى البنك بدراسة مسبقة تتعلق بالجدوى من المشروع، المصداقية وكذا مردودية المشاريع، يمكن أن تصل نسبة التمويل إلى غاية 80% من تكلفة المشروع، تستفيد المشاريع من تقليص نسبة الفائدة في حالة اختيار أحد المشاريع في إطار تلك القروض المدعمة من قبل الدولة.

3. القروض متوسطة الأجل Crédits a moyen terme: يضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف الذين يرغبون في إنشاء عمل خاص أو تطوير أو توسيع شركتهم، مكتبهم، أو حتى تحديد معدات الإنتاج الخاصة بهم، قرض متوسط المدى تتراوح مدته من 02 إلى 07 سنوات مع فترة تأجيل الدفع تتناسب مع النشاط الذي يمارسونه تتراوح مدتها من 01 إلى 03 سنوات، يقوم الموظفون المكلفون على مستوى البنك بدراسة مسبقة، يدرسون من خلالها الجدوى من المشروع، المصداقية وكذا مردودية المشروع، يمكن أن تصل نسبة التمويل إلى غاية 80% من تكلفة المشروع؛ يمكن الاستفادة من تقليص في نسبة الفائدة في حالة اختيار أحد المشاريع في إطار القروض المدعمة من قبل الدولة.

4. القروض الاستهلاكية Crédits a la consommation: الذين يرغبون في شراء سيارة أو تأثيث منزلهم أو الحصول على جهاز كمبيوتر جديد أو أجهزة كهرومنزلية وليس لديهم الأموال اللازمة ولا يرغبون في استعمال مدخراتهم، الBNA يرافقهم ويضع تحت تصرفهم حلولا تتكيف مع احتياجاتهم وذلك عن طريق الاختيار ما بين قرض الرفاهية أو قرض السيارة كما بإمكانهم الجمع بين تلك الصيغتين من خلال دفعات شهرية ثابتة تتلاءم مع قدرة السداد الخاصة بهم.

1.4. قرض السيارة: يمول قرض السيارة اقتناء سيارات سياحية، مجمعة أو مركبة في الجزائر، والمستفيد هو كل شخص مقيم في الجزائر ولديه دخل ثابت ومنتظم أعلى أو يساوي مرتين (02) الحد

الأدنى للأجر المضمون، تصل نسبة التمويل إلى 85% من ثمن السيارة، وفترة التسديد تتراوح ما بين اثني عشر (12) وستون (60) شهرا.

2.4. قرض الرفاهية: قرض الرفاهية قرض حر وشخصي، موجه لتمويل ما يصل إلى 100% من مشتريات الأفراد الاستهلاكية، والمستفيد هو كل شخص لديه إقامة ثابتة بالجزائر دخله ثابت ومنتظم يفوق أو يساوي مرتين (02) الأجر الوطني الأدنى المضمون، مبلغ القرض محدد بمليون (100000000 دج) دون أن يقل مبلغه عن مائة ألف دج، مدة القرض يمكن أن تمتد إلى 36 شهرا على الأكثر دون أن تقل عن 12 شهرا (وفق طلب المقترض).

5. القرض الإيجاري Credit-bail : البنك الوطني الجزائري يؤجر العقار لمدة تتناسب على العموم مع الفترة الاستهلاكية مع إمكانية شراء العقار عند نهاية العقد، هذا النوع من القروض لم يفعل بعد.

6. القروض بالإمضاءات Crédits par signature: إذا أراد شخص استيراد السلع والبضائع أو المشاركة في صفقات ويتوجب عليه تقديم ضمان، أو لديه احتياجات من الخزينة ويريد تأجيل الدفع، أو استفاد من صفقة ويطلب منه تقديم ضمانات في كل مرحلة من الإنجاز، يمكن للبنك الوطني الجزائري أن يكون ضامنا له وهذا عن طريق إمضائه، وهناك تشكيلة متنوعة للقروض بإمضاءات هي:

1.6. الضمان الاحتياطي: هو ضمان خاص بالأوراق التجارية، في حالة ما إذا ألزم الشخص محمولة بتقديم ضمان بالدفع الأجل، يمكن البنك الوطني الجزائري من الاستفادة من نوعية إمضائه وذلك بضمان أوراقه التجارية.

2.6. الكفالات: وهناك أنواع:

- كفالة التعهد: هي كفالة ضرورية في إطار الصفقات العمومية أو الخاصة، الوطنية منها أو الدولية لتجنيب المؤسسة إيداع أموالها في حالة قبول عرضها؛

- كفالة حسن التنفيذ: هي كفالة ضرورية عند رغبة المؤسسة في المساهمة في ورشات عمل مطلوبة من قبل الدولة أو الجماعات المحلية، وتجنب هذه الكفالة الخاصة بالمناقصة وحسن التنفيذ المؤسسة من إيداع أموالها كضمان عند مشاركتها في مناقصة؛

تعهد خاص بقرض السحب: قرض يسمح للمؤسسة بسحب السلع والبضائع المستوردة قبل تصفية ودفع الحقوق والرسوم المتوجبة.

3.6. القرض المستندي: هو قرض يستخدم في إطار التعاملات الدولية من أجل استيراد وتصدير السلع ومعدات التجهيز، وهناك تشكيلة متنوعة وغنية من التمويلات على مستوى وكالات البنك: كفالة جمركية، كفالة الإرجاع المسبق، تسبيق على وثيقة التصدير).

7. قروض الصندوق Crédits par caisse: قروض الصندوق قصيرة المدى متوفرة في عدة صيغ:

1.7. تسهيلات الصندوق: هذا القرض مقدم لتسيير وتغطية الفارق الزمني في الحزينة لمدة جد قصيرة، مواجهة صعوبات نهاية الشهر، الأرباح محسوبة على أساس الأموال المستعملة فعليا.

2.7. خصم الأوراق التجارية: يحول BNA القروض المجسدة بأوراق تجارية إلى أموال نقدية بفضل خصم الورق التجاري.

3.7. السحب المكشوف: يجسد هذا القرض بسحب مرخص من الحساب يتجاوز قيمة الرصيد، مكيف وسريع، هذا السحب موضوع تحت تصرف الأفراد لمواجهة المصاريف الفورية والغير متوقعة والتي تدخل في دورة الاستغلال.

4.7. تسبيق على الصفقات: هو قرض يسمح للمؤسسات والشركات المشاركة في الصفقات العمومية بمواجهة فارق الزمن في الخزينة الناتج عن المصاريف الضخمة (الأشغال، التموينات...) وآجال التسديد؛ يضع البنك الوطني الجزائري باقة غنية ومتنوعة من التمويلات قصيرة المدى على مستوى وكالاته (تسبيق على الفواتير /وضعية الأشغال، تسبيق على السندات، القرض الريفي).

8. الحلول الخاصة بالأطباء Med solution: هذا القرض موجه لتمويل فتح عيادة طبية جديدة (إنشاء جديد)، أو توسيع عيادة موجودة أصلا، هو قرض استثماري متوسط أو طويل المدى، والمستفيدون من القرض: كل شخص طبيعي أو معنوي (عيادة جماعية) إن كان (طبيب عام، طبيب مختص جميع التخصصات)، جراح/ طبيب أسنان، صيدلي، طبيب الأمراض العقلية، طبيب الأمراض النفسية، بيطري).

9. القروض العقارية Credits immobiliers: مخصص للأفراد الذين يملكون مسكنا يريدون تحميئته أو بتوسيعه بأنفسهم ولا يملكون الأموال اللازمة لذلك، أو وجدوا مسكنا ويبحثون عن التمويل، البنك الوطني الجزائري يرافق مشاريعهم العقارية حيث يمكن أن يصل سن المقترض إلى غاية 75 سنة، وقد تصل نسبة التمويل حتى 90% من كلفة المشروع. ثانيا: القروض الممنوحة للمهنيين يقدم البنك الوطني الجزائري لفئة المهنيين مجموعة من القروض لتمويل نشاطاتهم وفق ما يوضحه الشكل أدناه :

الشكل 06 القروض البنطية الممنوحة للمهنيين في البنك الوطني الجزائري

المصدر:من إعداد الطالبتين

1. **القروض متوسطة المدى:** القرض متوسط المدي تتراوح مدته من 02 إلى 07 سنوات مع فترة تأجيل الدفع تتناسب مع النشاط الذي تمارسونه تتراوح مدتها من 01 إلى 03 سنوات، يمكن أن تصل نسبة التمويل إلى غاية 80% من تكلفة المشروع، ويمكن الاستفادة من تقليص في نسبة الفائدة في حالة اختيار أحد المشاريع في إطار القروض المدعمة من قبل الدولة.

2. القروض طويلة المدى: القروض طويلة المدى هي قروض تتجاوز مدته 07 سنوات موجهة لتمويل الاستثمارات الضخمة، مع فترة تأجيل الدفع تتلاءم مع النشاط قد تصل حتى 05 سنوات، يمكن أن تصل نسبة التمويل إلى غاية 80% من تكلفة المشروع، يمكن الاستفادة من تقليص نسبة الفائدة في حالة اختيار أحد المشاريع في إطار القروض المدعمة من قبل الدولة.

3. القروض المدعمة من الدولة:

1.3. القرض ANGEM: القرض المصغر ANGEM يمنح لفئة المواطنين الذين هم من دون مدخول أو لديهم مدخول غير منتظم، مخصص لخلق نشاطات جديدة بما في ذلك الأنشطة الممارسة منزليا، قصد شراء المعدات والمواد الأولية للشروع في العمل.

2.3. القرض CNAC: قرض CNAC هو قرض استثماري مدته 08 سنوات أو أكثر، يسمح بتمويل المشاريع التي يقدمها الشباب البطال لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، قرض CNAC موجه أساسا إلى (شراء تجهيزات جديدة أو محددة وبالأخص شراء المواد الأولية ومعدات أخرى بعد انطلاق المشروع).

3.3. القرض ANSEJ: قرض ANSEJ هو قرض موجه للشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 19-35 سنة، وحائزين على مؤهل مهني له علاقة بالعمل المراد تمويله، ولديهم القدرة على توفير مساهمة ذاتية محددة قصد تمويل المشروع.

ثالثا: القروض الممنوحة للمؤسسات الكبرى تتكون القروض الممنوحة لمؤسسات الكبرى في البنك الوطني الجزائري حسب الشكل أدناه من:

الشكل رقم (08): القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الكبرى في البنك الوطني الجزائري

المصدر: من إعداد الطالبتين

الشكل 07: القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الكبرى في البنك الوطني الجزائري

1. قروض الاستثمار:

1.1. القروض متوسطة المدى: القرض متوسط المدى تتراوح مدته من 02 إلى 07 سنوات مع فترة تأجيل الدفع تتناسب مع النشاط الذي تمارسونه تتراوح مدتها من 01 إلى 03 سنوات، يمكن أن تصل نسبة التمويل إلى غاية 80% من تكلفة المشروع، يمكن الاستفادة من تقليص في نسبة الفائدة في حالة اختيار أحد المشاريع في إطار القروض المدعمة من قبل الدولة.

2.1. القروض طويل المدى: القروض طويلة المدى هي قروض تتجاوز مدته 07 سنوات موجهة لتمويل الاستثمارات الضخمة، مثل بناء الهياكل الأساسية، مع فترة تأجيل الدفع تتلاءم مع نشاطكم قد تصل حتى 05 سنوات، يقوم الموظفون المكلفون على مستوى البنك بدراسة مسبقة، تتعلق بالجدوى من المشروع، المصداقية وكذا مردودية المشروع، يمكن أن تصل نسبة التمويل إلى غاية 80% من تكلفة المشروع، يمكن الاستفادة من تقليص نسبة الفائدة في حالة اختيار أحد المشاريع في إطار القروض المدعمة من قبل الدولة.

3.1. القرض الإيجاري: البنك الوطني الجزائري يؤجر العقار لمدة تتناسب على العموم مع الفترة الاستهلاكية مع إمكانية شراء العقار عند نهاية العقد، هذا القرض لم يفعل بعد.

2. قروض الاستغلال :

1.2. قروض الصندوق : قروض الصندوق قصيرة المدى متوفرة في عدة صيغ: - تسهيلات الصندوق: هذا القرض مقدم لتسيير وتغطية الفارق الزمني في الحزينة لمدة جد قصيرة، لمواجهة صعوبات نهاية الشهر؛

خصم الأوراق التجارية: يقوم البنك الوطني الجزائري بتحويل القروض المجسدة بأوراق تجارية إلى أموال نقدية بفضل خصم الورق التجاري؛

- السحب المكشوف: يجسد هذا القرض بسحب مرخص من الحساب يتجاوز قيمة الرصيد، مكيف وسريع، هذا السحب موضوع تحت التصرف لمواجهة المصاريف الفورية والغير متوقعة والتي تدخل في دورة الاستغلال؛

- تسبيق على الصفقات: هو قرض يسمح للمؤسسات المشاركة في الصفقات العمومية بمواجهة فارق الزمن في الحزينة الناتج عن المصاريف الضخمة (الأشغال، التموينات...) وآجال التسديد، يضع البنك باقة متنوعة من التمويلات قصيرة المدى على مستوى وكالاته: (تسبيق على الفواتير /وضعية الأشغال، تسبيق على السندات، القرض الريفي).

2.2. قروض بإمضاءات: عندما تريد مؤسسة إستيراد السلع والبضائع أو المشاركة في صفقات ويتوجب عليها تقديم ضمان، أو لديها احتياجات من الخزينة وتريد تأجيل الدفع أو استفادت من صفقة ويطلب منها تقديم ضمانات في كل مرحلة من الإنجاز، يمكن للبنك الوطني الجزائري أن يكون ضامنا لها، وهذا عن طريق إمضائه، هناك تشكيلة متنوعة للقروض بإمضاءات:

- الضمان الاحتياطي: هو ضمان خاص بالأوراق التجارية، في حالة ما إذا ألزمت المؤسسة ممولها بتقديم ضمان بالدفع الأجل، يمكنها البنك الوطني الجزائري من الإستفادة من نوعية إمضائه وذلك بضمان أوراقها التجارية؛

- الكفالات: وهي أنواع كما ذكرت في القروض الممنوحة للأفراد:

كفالة التعهد وهي كفالة ضرورية في إطار الصفقات العمومية أو الخاصة، الوطنية منها أو الدولية لتجنيب المؤسسة إيداع أموالها في حالة قبول عرضها، كفالة حسن التنفيذ هي كفالة ضرورية عند رغبة المؤسسة في المساهمة في ورشات عمل مطلوبة من قبل الدولة أو الجماعات المحلية، وتجنب هذه الكفالة الخاصة بالمناقصة وحسن التنفيذ المؤسسة من إيداع أموالها كضمان عند مشاركتها في مناقصة؛ تعهد خاص بقرض السحب هو قرض يسمح للمؤسسة بسحب السلع والبضائع المستوردة قبل تصفية ودفع الحقوق والرسوم المتوجبة؛

- القرض المستندي: هو قرض يستخدم في إطار التعاملات الدولية من أجل استيراد وتصدير السلع ومعدات التجهيز، يضع تحت التصرف تشكيلة متنوعة وغنية من التمويلات على مستوى وكالاته (كفالة جمركية، كفالة الإرجاع المسبق، تسبيق على وثيقة التصدير). في التجارية؛

رابعا: القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمنح البنك الوطني الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القروض الوضحة في الشكل التالي:

المصدر:من إعداد الطالبتين

الشكل 08: القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنك الوطني الجزائري

1. قروض الاستغلال:

1.1. قروض الصندوق: قروض الصندوق قصيرة المدى متوفرة في عدة صيغ (لقد تم شرحها سابقا) وهي (تسهيلات الصندوق، خصم الأوراق التجارية، السحب المكشوف، تسبيق على الصفقات).

2.1. قروض بإمضاءات: تم شرحها سابقا هي وتشكيلاتها المتكونة من الضمان الاحتياطي، الكفالات، القرض المستندي.

2. قروض الاستثمار:

1.2. القروض متوسطة المدى: تم شرحها سابقا، لا يوجد تغيير.

2.2. القروض طويلة المدى: تم شرحها سابقا، لا يوجد تغيير.

3.2. القرض الإيجاري: تم شرحها سابقا، لا يوجد تغيير.

3. القروض المدعمة من الدولة:

1.3. القرضANGEM : تم شرحها سابقا.

2.3. القرض CNAC: تم شرحها سابقا.

3.3. القرض ANSEJ: تم شرحها سابقا.

المطلب الثاني: الودائع البنكية في البنك الوطني الجزائري

يتيح البنك الوطني الجزائري لزبائنه فتح حسابات الإيداع حسب ما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل 09: يبين الودائع البنكية في بنك BNA

المصدر: من إعداد الطالبتين

أولا: الإيداعات لأجل حسابات الإيداعات لأجل DAT:

الهدف من هذا النوع من الحسابات هو حماية أموال أصحابها وضمان مكافئة مستحقة الدفع، الإيداع لأجل هو استثمار يجازى بمدة محددة يمكن أن تتراوح بين 03 إلى 120 شهرا ويمكن أن تكون قيمته بالدينار أو العملة الصعبة، المبلغ الأديني هو 10000 دج، ويتميز بالخصائص التالية :

- **الحماية:** حماية الأموال من خطر السرقة والضياع؟

- **المرونة:** يمكن صرف الأموال بحرية تامة قبل الاستحقاق؛

- **المكافئة:** الاستفادة من المكافئة المحفزة التي تمنحها صيغة الاستثمار هذه.

2. سند الصندوق : يخصص هذا الحساب للذين يملكون أموالا ويرغبون في استثمارها مع ضمان تأمينها، البنك الوطني الجزائري يمنحهم إمكانية ادخار أموالهم في صيغة "وصل الصندوق" لمدة تتراوح ما بين 3 و12 شهرا وقسيمات متنوعة حسب اختيارهم، المبلغ الأدني: 10000 دج، ويتميز بالخصائص التالية :

- **الضمان:** الاستفادة من الضمان الذي يمنحه لهم سند الصندوق عند تقديم طلب القرض؛

- **الفوائد:** الاستفادة من نسب الفوائد التنافسية التي تقترحها عليهم صيغة الاستثمار هذه؛

- **قابلية التحويل :** يمكن أن يقوموا بتحويل سند الصندوق عن طريق التظهير.

ثانيا: الإيداع الحر

1. دفتر التوفير بفائدة: هو حساب للذين يرغبون في مضاعفة مدخراتهم لتحقيق مشاريعهم، و يمكنهم ذلك من خلال دفتر التوفير الخاص بالبنك الوطني الجزائري، هذا النوع من الاستثمار يمكنهم من: مضاعفة أموالهم، التصرف في أموالهم وقتما يشاءون، الاستفادة من الشروط التفضيلية عند منح القرض العقاري؛ ويتميز بالخصائص التالية:

- **المرونة:** يمكن أصحاب الحساب من القيام بعمليات الدفع والسحب بكل حرية بدون قيود أو تحديد المبلغ؟ .

الضمان: يحافظ على الأموال من مخاطر السرقة والضياع؛

- **المكافأة:** يجعل المدخرات أكثر مردودية، مع نسبة فائدة تقدر ب2.5% سنويا، و حساب الفوائد كل ستة أشهر؛

- **الوفرة النقدية:** يمكن لأصحاب الحساب التصرف في أموالهم حسب رغبتهم.

2. دفتر التوفير بدون فائدة: حساب الذين يرغبون في ادخار الفائض من أموالهم بكل أمان، ويرغبون التصرف فيه في أي وقت، ولا يريدون الحصول على فوائد عنه، يقترح عليهم البنك الوطني الجزائري منتوجه المسمى دفتر توفير بدون فائدة، هذا النوع من التوظيف "دون فائدة" يمكنهم من: الادخار بكل أمان، التصرف في أموالهم في أي وقت لإنجاز مشاريعهم، التحكم في مصاريفهم أو مواجهة عوارض الحياة؛ ويتميز بالخصائص التالية:

المرونة: يمكنهم القيام بعمليات السحب والدفع بكل حرية وبدون أية قيود ولا تحديد للمبلغ؟ - الأمان: حماية أموالهم من مخاطر السرقة والضياع؛

- **الوفرة النقدية:** يمكنهم التصرف في أموالكم حسب رغبتكم.

3. دفتر التوفير المغناطيسي: حساب للذين يرغبون في التحويل إلى الصيغة الآلية لعملياتهم الادخارية لدفتر التوفير البنكي، ويريدون التمكن من سحب مدخراتهم في أي وقت، يقترح عليهم البنك الوطني الجزائري دفتر التوفير ذو الشريط المغناطيسي، يمنحهم دفتر التوفير ذو الشريط المغناطيسي، علاوة على مميزات دفتر التوفير العادي، إمكانية القيام بكل عملياتهم البنكية على مستوى الشبابيك الإلكترونية للبنك الوطني الجزائري؛ ننوه أن هذه الخدمة ليست متوفرة بعد؛ ويتميز بالخصائص التالية :

- **أكثر عصرنة:** الاستفادة من الشكل الجديد لدفتر التوفير بحجم الجيب ؛

- **أكثر راحة:** يمكنهم الحصول على أموالهم وقت ما شئتم بما فيه خارج أوقات العمل للوكالات؛

- **أكثر استقلالية:** يمكنهم إنجاز العمليات على حسابهم للتوفير بدون أدنى مساعدة من الموظف، وذلك بمجرد نقرات؛

- **أكثر أمان:** الإستفادة من رمز سري، مع ضمان الأمان الأمثل لعملياتهم المصرفية.

ويسمح هذا الحساب بإمكانية السحب من الشباك الأوتوماتيكية للبنك الوطني الجزائري؛ إيداع الأموال في حساب صاحب الدفتر؛ إيداع الأموال في حساب الطرف الثالث؛ تحديث نسب الفائدة للدفتر.

4 دفتر التوفير للقصر "مستقبلي": هو حساب للذين يرغبون في ضمان مستقبل أولادهم، يعتبر منتوج استثماري، آمن ومرن، موجه للأطفال (من 0 إلى 15 سنة)، يسمح لهم بتوفير مبلغ لتمويل دراستهم مستقبلا، شراء سيارة أو بداية مشروع، هذا الدفتر يمنح الحق في الحصول على فوائد مريحة وكذلك يمنح BNA إمكانية اختيار صيغة دفتر توفير بدون فائدة وهذا حسب الرغبة، يمكن فتح عدة حسابات، أي حساب لكل واحد من الأطفال، ويتميز بالخصائص التالية:

- **المرونة :** يمكن التصرف في الأموال المدخرة بكل حرية وحسب الرغبة؛

- **المكافأة:** يتمتع هذا الحساب بنسبة فائدة ثابتة وجد تنافسية تصل إلى 3% في العام.

5. توفير للتقاعد "شحيحتي": هذا الحساب مخصص للأجراء، فلاحين، تجار ويفكروا منذ الآن في تقاعدهم، يمنحهم البنك الوطني الجزائري إمكانية شراء أسهم في صندوق دعم الاستثمار والشغل FSIE، تمكنهم أسهم هذا الصندوق من رفع وزيادة رأسمال المدخر والاستفادة من المردود بالإضافة إلى علاوة تمنح لهم عند تقاعدهم؛ ويتميز بالخصائص التالية: **- الحصر:** متوفرة فقط وحصريا لدى شبابيك البنك الوطني الجزائري؛

- انخفاض السعر: الاستفادة من تخفيض في السعر متاح من طرف الدولة عند شرائهم لأسهم "شحيحتي"؛

- المرونة: يمكنهم إعداد ادخاراتهم للتقاعد حسب رغبتهم مع تعليق أو وقف العملية متى شاءوا.

المطلب الثالث: تطور بنود القروض والودائع للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015-2019

تعتبر حسابات صنف الزبائن من أهم الحسابات التشغيلية داخل البنك كونها تعبر عن النشاط الرئيسي له، فالقروض تمثل ديونا لصالح المؤسسة على حساب الزبائن وتدرج في الجانب المدين من الميزانية ضمن حسابات الأصول، أما الودائع فتمثل ديونا على المؤسسة لصالح الزبائن وتدرج في الجانب الدائن ضمن حسابات الخصوم؛ توضح الجداول المدرجة أدناه تطور هذه الحسابات داخل البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2015-2019):

من خلال الجدول الخاص بتطور بعض البنود في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015-2019 نلاحظ أن:

- البند الأول يتمثل في إجمالي الأصول حيث أنها كانت في تزايد مستمر ب 2719081 مليون دج إلى 2843371 مليون دج في سنة 2016 ليصل في سنة 2019 إلى مليون 3491982 دج وبالتالي فهي تطورات إيجابية.

- البند الثاني يعبر عن النتيجة الصافية حيث كانت المبالغ في حالة تفاوت، فخلال الفترة من 2015 إلى 2016 اتخذت مسار تصاعدي، ففي سنة 2015 بلغت النتيجة الصافية 29538 مليون دج لتصل إلى 31420 مليون دج في سنة 2016، التشهد بعد ذلك في السنوات الموالية تذبذبا بين مسار تنازلي في سنة 2017 إلى تصاعدي في 2018 لتكون النتيجة الصافية لسنة 2019 قد بلغت 19064 مليون دج وهي أقل قيمة تم تحقيقها مقارنة بالسنوات المدروسة.

- البند الثالث يتمثل في إجمالي القروض الممنوحة من طرف BNA خلال الفترة المدروسة، حيث نلاحظ أنها كانت في تفاوت، فقد قدرت سنة 2015 ب 2018392 مليون دج لتأخذ مسار تنازلي سنة 2016 بمبلغ 1551709 مليون دج ثم عاودت الارتفاع خلال السنوات الموالية حيث حققت أكبر قيمة لها سنة 2019 بمبلغ 2464021 مليون دج.

- البند الرابع وهو إجمالي الودائع التي يستقبلها البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015-2019، حيث أنها كانت في حالة تزايد مستمر ما عدا سنة 2016 التي شهدت انخفاض طفيف حيث بلغت 1833833 مليون دج بعدما كانت 2170872 مليون دج سنة 2015 لتعود بعدها إلى مسارها التصاعدي لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2019 ب 2580493 مليون دج.

- البند الخامس والذي يعرض الالتزامات الممنوحة التي تعبر عن الجزء الأول من قائمة خارج الميزانية، وهي تمثل التمويلات غير المباشرة التي يقدمها البنك؛ شهدت هذه التمويلات انخفاض سنة 2016 حيث قدرت قيمتها ب 873975 مليون دج بعدما كانت سنة 2015 قد بلغت 1129826 مليون

دج، لتعاود الارتفاع خلال السنوات الموالية لكن بنسب أقل لتحقق أكبر قيمة لها خلال سنة 2019 حيث ارتفعت بشكل ملحوظ لتبلغ 2101951 مليون دج.

الجدول 04: يبين الودائع والقروض لبنك BNA خلال سنوات من (2015-2019)

السنوات	القروض/الأصول	الودائع/الخصوم	الالتزامات الممنوحة/القروض	القروض/الودائع
2015	٪74.23	٪79.84	٪55.89	٪92.98
2016	٪54.57	٪66.25	٪56.32	٪82.37
2017	٪67.15	٪71.05	٪47.86	٪94.51
2018	٪71.83	٪72.84	٪44.24	٪98.61
2019	٪70.56	٪73.90	٪85.31	٪95.49

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz

يقدم هذا الجدول تطور قيمة بعض البنود نسبة إلى بنود أخرى ذات علاقة خلال الفترة (2015-2019) ، ومن خلالها نلاحظ أنه: شكلت القروض التي منحها البنك الوطني الجزائري سنة 2015 نسبة 74.23% من إجمالي الأصول، ورغم انخفاض هذه النسبة سنة 2016 حيث قدرت ب (54.57 %) إلا أنها استمرت بعد ذلك في الارتفاع إلى غاية سنة 2019 (70.56%) أين شكلت القروض في هاته الفترة % من إجمالي الأصول. | أما بالنسبة للودائع فقد شكلت 79.84% من إجمالي الخصوم سنة 2015، و استمرت هي الأخرى في الارتفاع بعد أن انخفضت في سنة 2016 إلى 66.25 % لتصل في سنة 2019 إلى73.90%، حيث شكلت هي الأخرى أيضا في هاته الفترة % من إجمالي الخصوم. مثل وزن الالتزامات الممنوحة التي تعبر عن قروض التمويل الغير مباشر الذي يقدمه البنك نسبة55.98% بالنسبة الوزن القروض المباشرة خلال سنة 2015، وانخفض هذا الوزن خلال سنتي 2017 و2018 إلى نسبة47.86 % و44.24 على التوالي، مقابل ارتفاعه إلى ضعف هذا الوزن خلال سنة 2019 حيث قدرت نسبته ب 85.31%. تم تمويل القروض التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزبائنه خلال سنة 2015 بنسبة92.98% من الودائع التي يستلمها من الزبائن المودعين، ورغم أن هذه النسب كانت في تذبذب وتفاوت في السنوات الأربع اللاحقة إلا أنها كانت مرتفعة حيث بلغت 95.49% سنة 2019، أي أن البنك يمول القروض بنسبة كبيرة من الموارد التي يتحصل عليها عن طريق الإيداع.

الجدول 05: تطور الودائع (ديون) البنك (2015-2019) الوحدة: مليون دج

الودائع	2015	2016	2017	2018	2019
ديون اتجاه الهيئات المالية	419 634	195 742	158 992	243 452	454 327
ديون اتجاه الزبائن	1 732 218	1 673 845	1 834 456	1 982 926	2 103 525
ديون ممثلة بورقة مالية	19 020	14 246	16 428	18 685	22 641
المجموع	2170872	1883833	2009876	2245063	2480493

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz

الشكل رقم (11):تطور الودائع (ديون) البنك (2015-2019) الوحدة: مليون دج

الشكل 10: تطور الودائع (ديون) البنك (2015-2019) الوحدة: مليون دج.

يقدم الجدول والشكل أعلاه الودائع التي استلمها البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2015-2016) والتي تتكون من الأنواع التالية: ديون اتجاه الهيئات المالية، ديون اتجاه الزبائن، ديون ممثلة بورقة مالية، حيث كان تطور قيم هذه الودائع خلال هاته الفترة كالتالي: |

بلغت ودائع الهيئات المالية لدى البنك 419634 مليون دج سنة 2015 ثم انخفضت في السنتين المواليتين، ليصل بذلك الانخفاض في سنة 2017 إلى 158992 مليون دج، وفي سنة 2018 عاودت الارتفاع لتبلغ في السنة الأخيرة سنة 2019 قيمة 419512 مليون دج

تشكل ودائع الزبائن (الأفراد والمؤسسات الاقتصادية) المكون الأكبر قيمة لمجموع الودائع في BNA حيث بلغت 1732218 مليون دج سنة 2015، ورغم انخفاضها خلال سنة 2016 إلا أنها بدأت في الارتفاع محددا خلال السنوات الموالية لتبلغ مليون 2103525 دج في سنة 2019.

مثلت الديون المالية المكون الأقل قيمة في إجمالي الودائع مقارنة بديون الزبائن والهيئات المالية، حيث كانت قيمتها 19020 مليون دج خلال سنة 2015 مقابل انخفاضها إلى 14246 مليون دج في 2016، وفي سنة 2017 بدأت قيمة هذه الديون في الارتفاع لتصل في سنة 2019 إلى 22641 مليون دج.

الجدول رقم (6): تطور قيم القروض (السلفيات) للفترة (2015-2019) الوحدة: مليون دج

2019	2018	2017	2016	2015	القروض
419512	407271	277 338	166 797	503 339	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية
2044509	1806662	1 622 181	1 384 912	1 515 053	سلفيات وحقوق على الزبائن
2464021	2213933	1899519	1551709	2018392	المجموع

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz

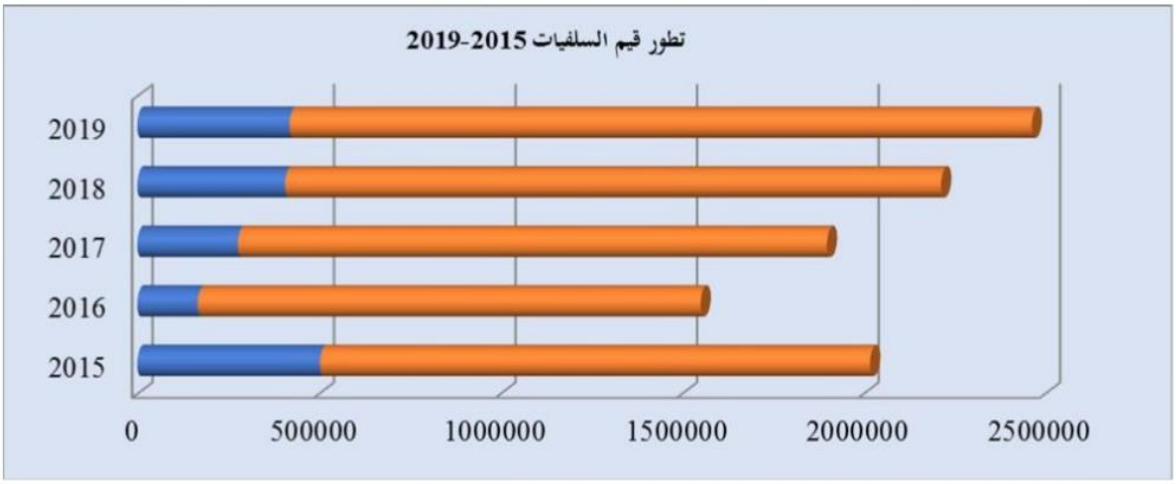

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz

الشكل 11: تطور قيم القروض (السلفيات) للفترة (2015-2019) الوحدة: مليون دج

يمثل الجدول والشكل أعلاه تطور القروض لدى البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015 - 2019، حيث يبين أن قيمة القروض تتكون من قروض وحقوق على الهيئات المالية، وقروض وحقوق على الزبائن، حيث نلاحظ أن قروض وحقوق على الهيئات المالية شهدت تزايد مستمر حيث قدرت سنة 2015 ب 509339 مليون دج، لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2019 ب 419512 مليون دج إلا أن قروض وحقوق الزبائن شكلت أكبر قيمة في إجمالي القروض طول فترة الدراسة حيث قدرت سنة 2015 ب 1515053 مليون دج، ثم انخفضت سنة 2016 لتقدر ب 1384912 مليون دج، ثم في سنة 2017 عاودت الارتفاع لتبلغ أعلى قيمة لها خلال سنة 2019 وقدرت ب 2044509 مليون دج.

المبحث الثالث: تفريغ وتحليل البيانات

دراسة حالة ببنك BNA فرع ولاية سعيدة 2022

المطلب الأول: مجتمع وعينات الدراسة

1- مجتمع الدراسة

- **المجتمع (مجمع الدراسة):** عمال BNA سعيدة يساوي 22عامل

22<==========100

17<==========x

$$X=\frac{100\times17}{22}$$

X=77,27%

2- عينة الدراسة: (عينة عشوائية)

17 عامل أي ما يعادل في 77.27% من مجتمع الدراسة وهذا ما يدل على أن العينة مثالية

المطلب الثاني: تحليل محور البيانات الشخصية

الجدول 7 توزيع أفراد العينة من حيث الجنس

	التكرار	النسبة
ذكر	12	%70.6
أنثى	5	%29.4
المجموع	17	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

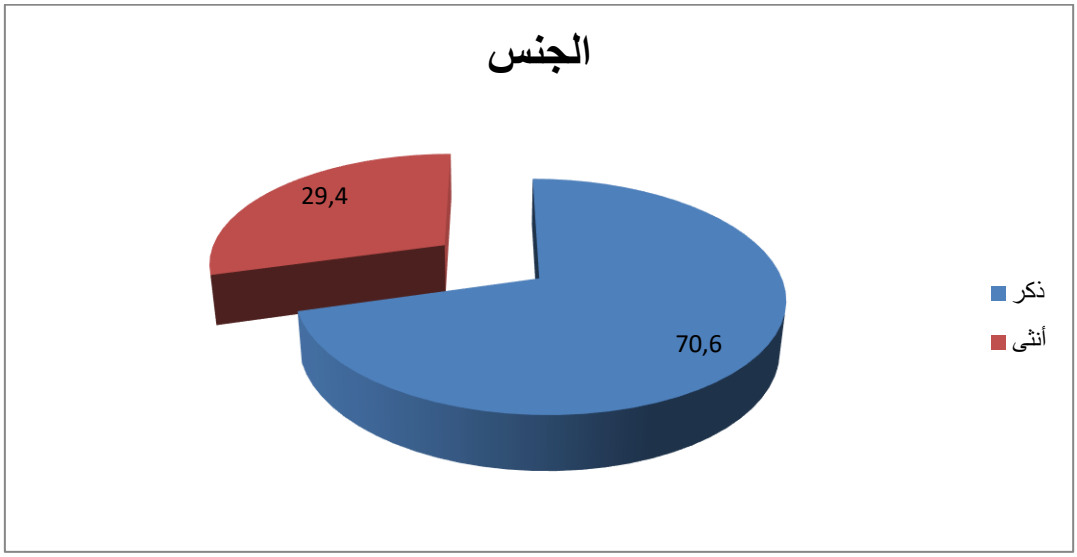

الشكل 12 توزيع أفراد العينة من حيث الجنس

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

تظهر نتائج الجدول جل أفراد عينة دراسة هم ذكور بنسبة 70.6% يليه فئة الإناث بنسبتهم البالغة 29.4%

وهذا يرجع الى عدم قبول العاملات في المؤسسة الاجابة على اسئلة الاستبيان

الجدول 8 توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث العمر

	التكرار	النسبة
30 سنة فأقل	5	%29.4
39-31 سنة	6	%35.3
49-40 سنة	6	%35.3
المجموع	17	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

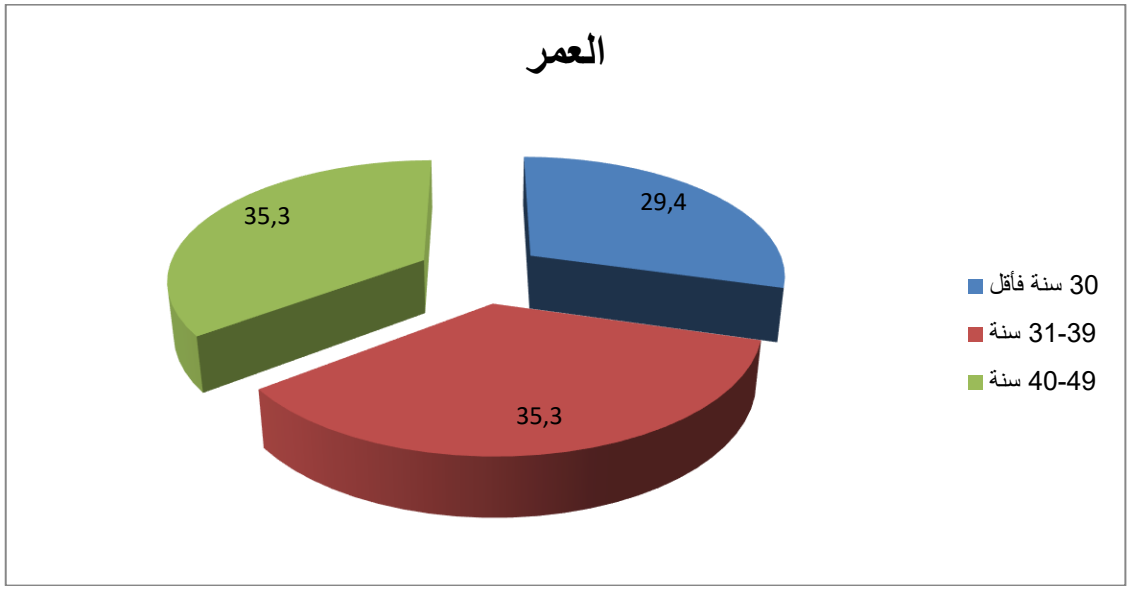

الشكل 13 توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث العمر

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

تظهر نتائج الجدول أن جل أفراد عينة الدراسة أعمارهم ما بين 31-39 سنة و40-49 سنة بنسبة 35.3%، في حين نجد من أعمارهم 30 سنة فأقل كانت نسبتهم 29.4% وهي أقل نسبة.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين ان هناك تنوع العمري لإفراد الدراسة وان الهيكل الاداري هيكل منظم قادر على بدل الجهد والعطاء وذلك من خلال التنوع في مفردات عينات الدراسة

الجدول 9 توزيع أفراد العينة من حيث المؤهل العلمي

	التكرار	النسبة
ليسانس	4	%23.5
ماستر	9	%52.9
ماجستير فأكثر	4	%23.5
المجموع	17	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

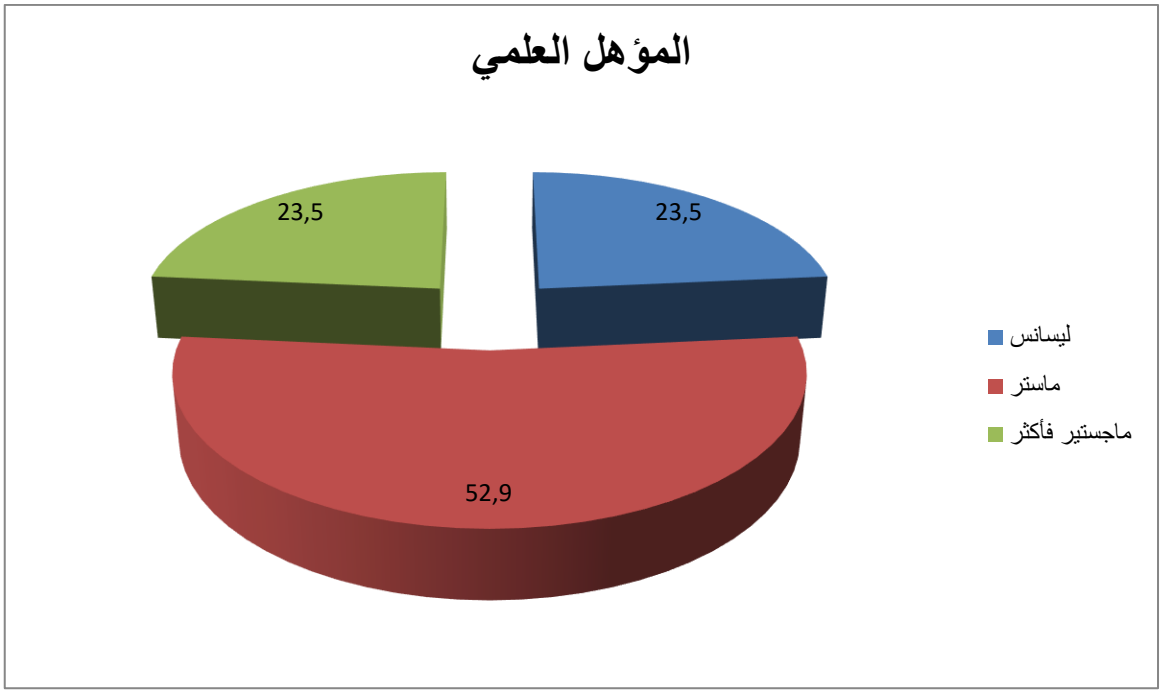

الشكل 14 توزيع أفراد العينة من حيث المؤهل العلمي

المصدر من اعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

قد أظهرت نتائج الجدول أعلاه أن جل أفراد العينة مؤهلهم العلمي ماستر بنسبة 52.9%، في حين نجد الذين يحملون مؤهل ليسانس وماجستير فأكثر فقد قدرت نسبتهم 23.5% .

ان اغلبية النسب نجد ان افراد العينة يحملون مؤهل تعليمي جامعي وهذا راجع الي طبيعة العمل داخل البنك.

الجدول 10 توزيع أفراد العينة من حيث سنوات الخدمة

	التكرار	النسبة
5 سنوات فأقل	5	%29.4
6-10 سنوات	6	%35.3
11 سنة فأكثر	6	%35.3
المجموع	17	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

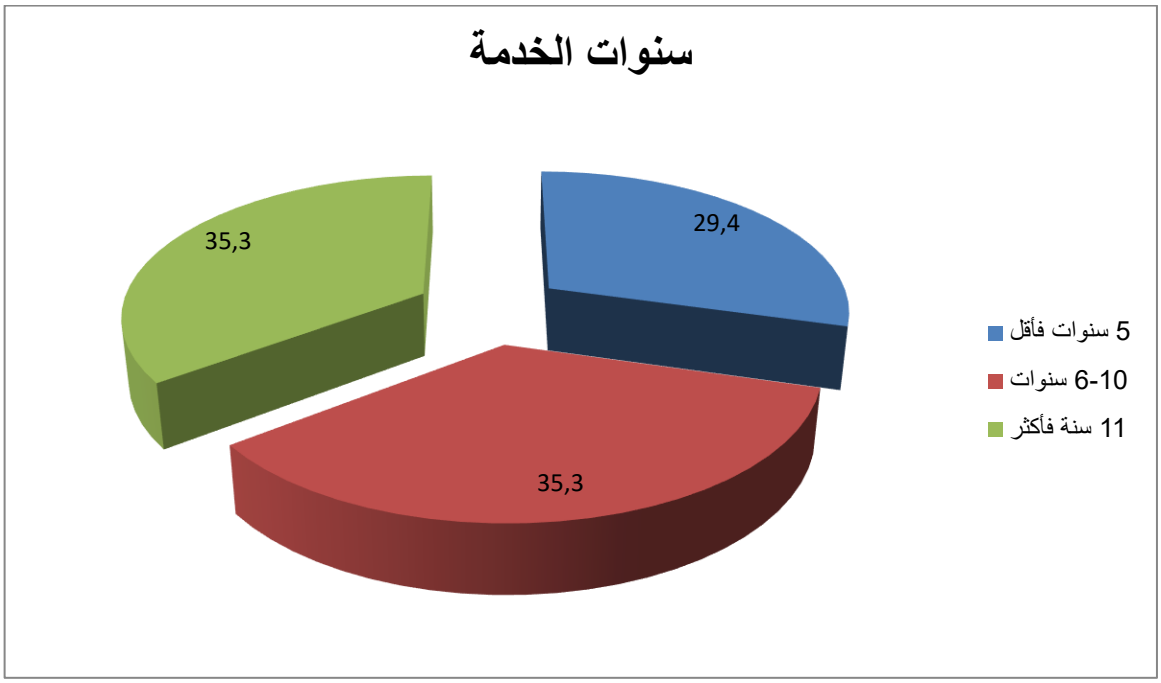

الشكل 15 توزيع أفراد العينة من حيث سنوات الخدمة

المصدر من اعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

تشير نتائج الجدول أن جل أفراد عينة الدراسة أقدميتهم في العمل كانت بين 6-10 سنوات و11 سنة فأكثر بنسبة 35.3%، في حين نجد أن الأفراد الذين أقدميتهم كانت 5 سنوات فأقل قد قدرت نسبتهم بـ 29.4%.

نظرا لحاجة البنك لهذه الفئة حيث قد يمر البنك ببعض المشاكل و العراقيل التي تستلزم وجود افراد اصحاب خبره طويلة في المجال لأنها الوحيدة التي يمكنها ان تتعامل مع هذه الازمات .

المطلب الثالث: تحليل نتائج المحور الأول

المحور الأول: الاساليب التي تنتهجها البنوك التجارية في تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول 11 استجابات أفراد العينة حول قيام بنك BNA بالتخطيط المسبق لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	التكرار	النسبة
نعم	13	%76.5
لا	4	%23.5
المجموع	17	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

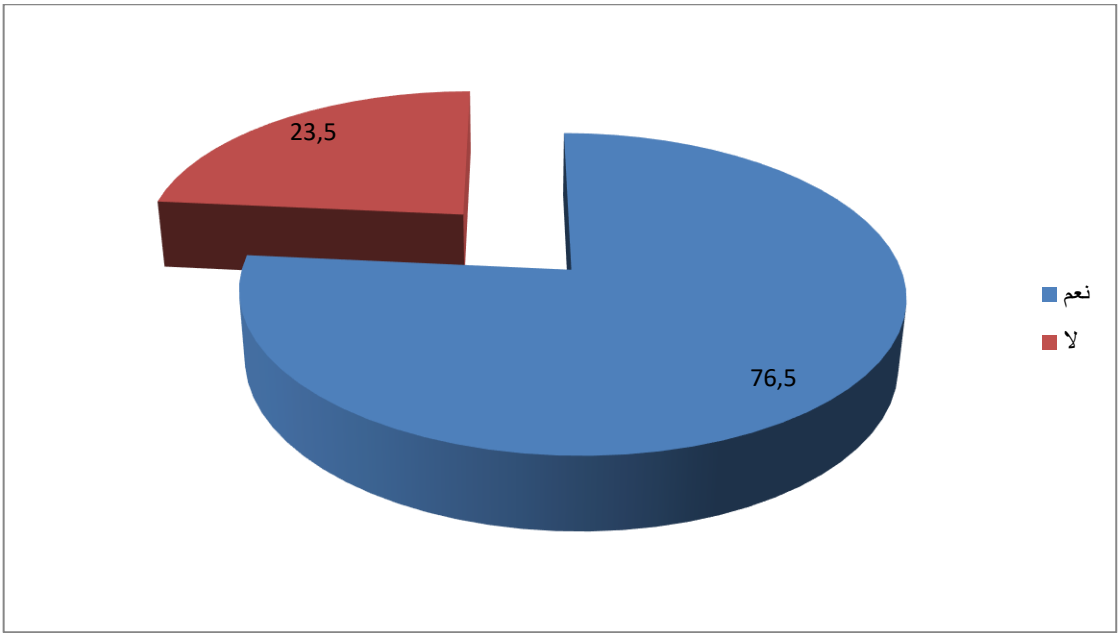

الشكل 16 استجابات أفراد العينة حول قيام بنك BNA بالتخطيط المسبق لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر من اعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

تشير نتائج الجدول على أن معظم أفراد عينة الدراسة يتفقون على قيام بنك BNA بالتخطيط المسبق لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 76.5%، في حين هناك نسبة قليلة مقدرة بـ 23.5% يشيرون إلى عدم قيام البنك بالتخطيط المسبق.

لان التخطيط وظيفة من وظائف الادارة التي يقوم بها المرؤوسين والنائبون في البنك

اما بالنسبة لإفراد العينة التي اجابت ب(لا) فهم يعتبرون عون اداري بسيط.

الجدول 12 استجابات أفراد العينة حول اهتمام بنك BNA في تمويل المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة

	التكرار	النسبة
كبيرة	9	%52.9
متوسطة	8	%47.1
المجموع	17	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

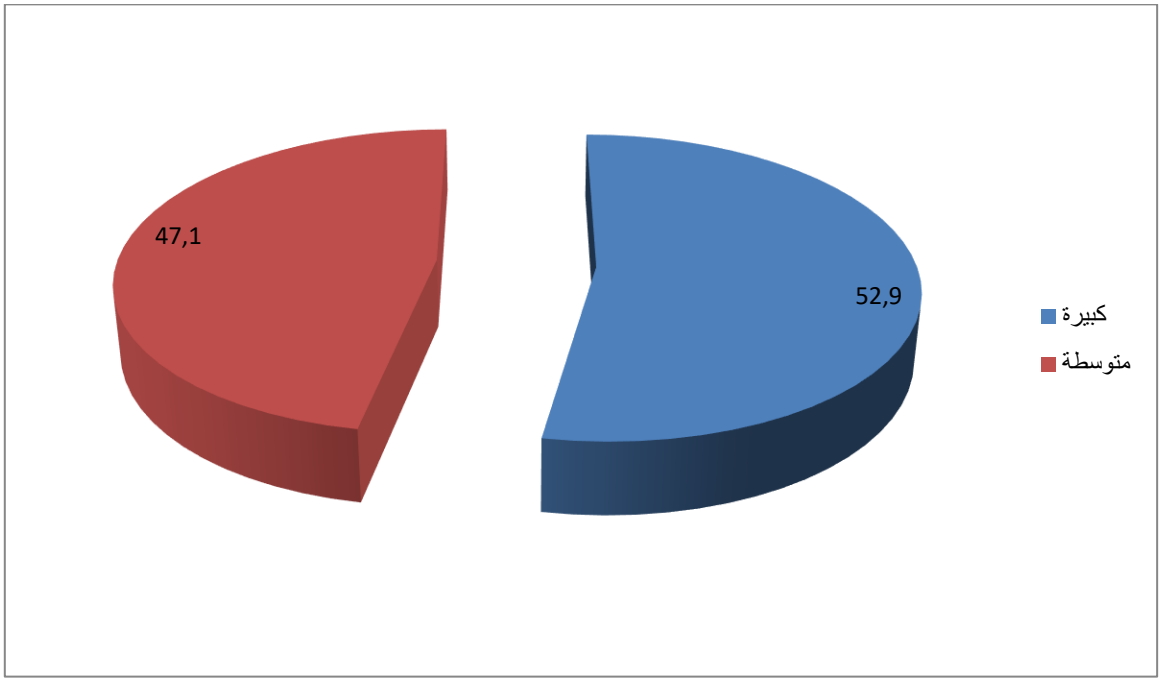

الشكل 17 استجابات أفراد العينة حول اهتمام بنك BNA في تمويل المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة

المصدر من اعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

تشير نتائج الجدول إلى اتفاق 52.9% من أفراد عينة الدراسة على أن اهتمام بنك BNA في تمويل المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة بدرجة كبيرة، أما نسبة 47.1% فنجدهم يشيرون إلى أن درجة اهتمام البنك متوسطة.

نظرا لقدرتها العالية على تنمية الاقتصاد والحد من البطالة وتطوير المستوي المعيشي.

الجدول 13 استجابات أفراد العينة حول الهدف المنتظر من تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	التكرار	النسبة
زيادة ربحية البنك	8	%47.1
رفع من تنافسية البنك	5	%29.4
إعطاء صورة جيدة للبنك	4	%23.5
المجموع	17	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

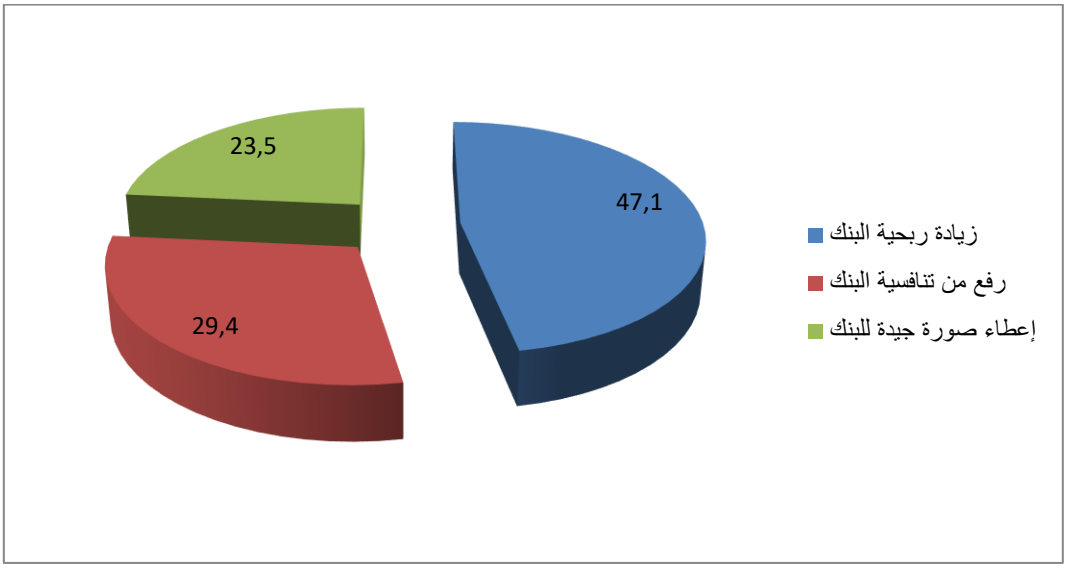

الشكل 18 استجابات أفراد العينة حول الهدف المنتظر من تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر من اعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

تظهر نتائج الجدول أن 47.1% من عينة الدراسة قد اتفقوا على أن الهدف المنتظر من تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو زيادة ربحية البنك، بينما تشير نسبة29.4 % لمن يشيرون إلى رفع من تنافسية البنك، كما هناك من أشار إلى إعطاء صورة جيدة للبنك بنسبة 23.5%.

الزيادة في الربحية تؤدي الي الزيادة في الايردات وبالتالي خلق مشاريع جديدة للمؤسسة.كما ان الرفع من تنافسية البنك يساهم في تحقيق الاهداف المسطرة.

الجدول 14 استجابات أفراد العينة تنوع الخدمات التي يقدمها البنك مقارنة بخدمات البنوك الأخرى

	التكرار	النسبة
نعم	5	%29.4
لا	12	%70.6
المجموع	17	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

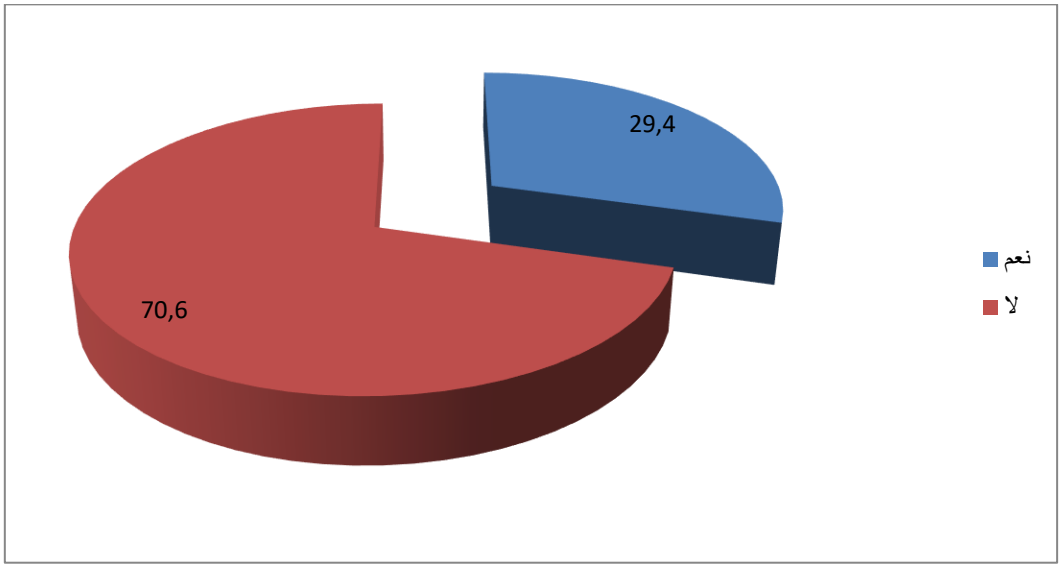

الشكل 19 استجابات أفراد العينة تنوع الخدمات التي يقدمها البنك مقارنة بخدمات البنوك الأخرى

المصدر من اعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

تبين لنا استجابات أفراد العينة على 70.6% من المستجيبين وهم الفئة الغالبة قد اتفقوا على أن الخدمات التي يقدمها البنك أقل تنوعا مقارنة بخدمات البنوك الأخرى، بينما تشير نسبة 29.4% إلى عكس ذلك.

وذلك لزيادة الربحية والرفع من تنافسيته وإعطاء صورة جيدة للبنك غلى عكس ذلك هناك بعض الافراد الذين يرون ان هناك خدمات اكتر تنوع لا يقدمها البنك في تعاملته.

الجدول 15 استجابات أفراد العينة حلو الحافز الذي يدفع بنك BNA إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	التكرار	النسبة
الأرباح والاستثمار	2	%11.8
تحسين مستوى البنك	1	%5.9
تشجيع ونمو الاقتصاد	2	%11.8
خلق مناصب شغل	1	%5.9
طرح منتوجات جيدة	1	%5.9

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

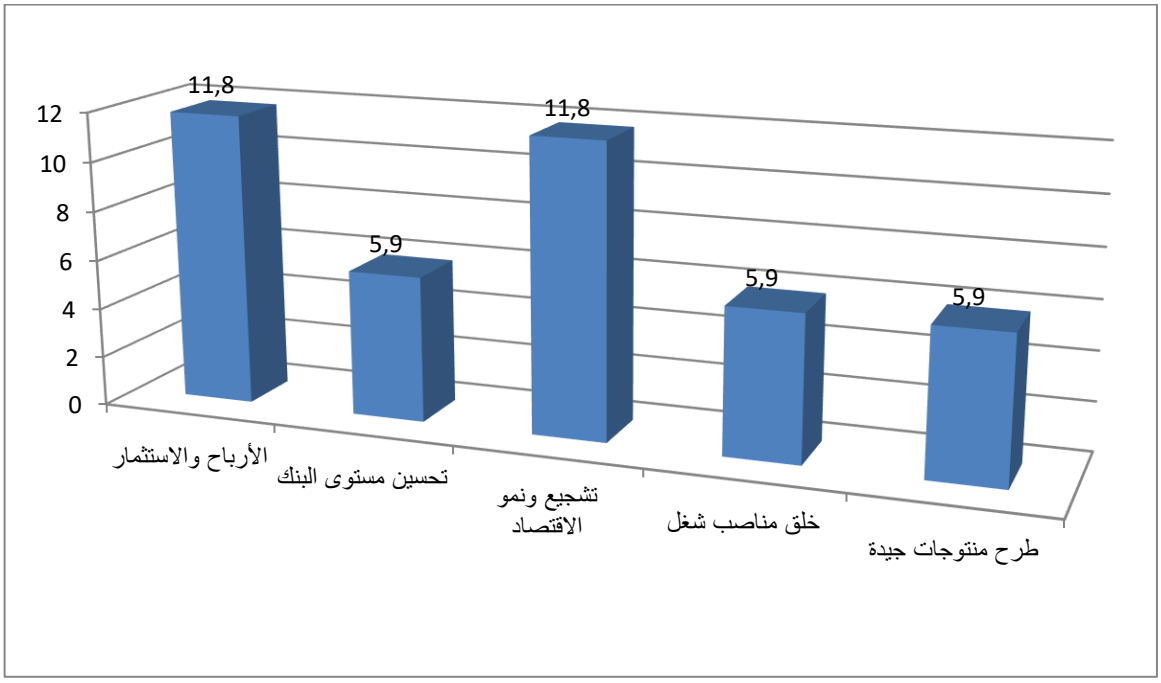

الشكل 20 استجابات أفراد العينة حلو الحافز الذي يدفع بنك BNA إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر من اعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى تنوع في استجابات أفراد عينة حول حوافز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تراوحت نسبها بين 5.9% كأقل نسبة لتحسين مستوى البنك وخلق مناصب شغل وطرح منتوجات جديدة ، ثم 11.8% كأعلى نسبة للأرباح والاستثمار وتشجيع ونمو الاقتصاد.

الجدول 16 استجابات أفراد العينة حول انتهاج البنك لسياسة معنية من أجل تحسين سير عملية التمويل

	التكرار	النسبة
نعم	15	%88.2
لا	2	%11.8
المجموع	17	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

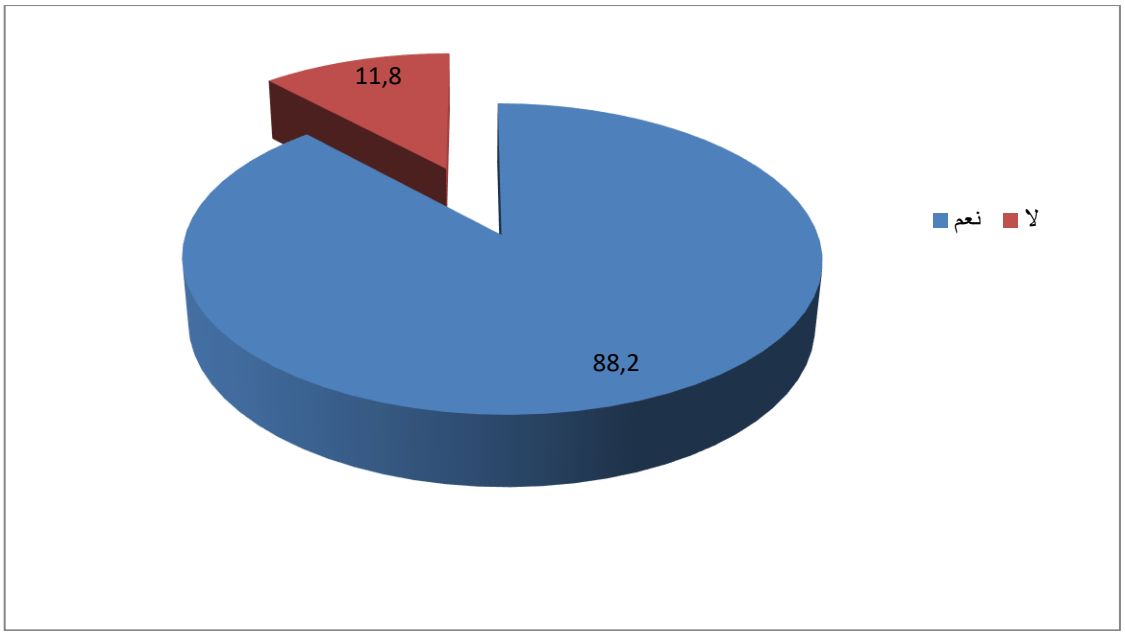

الشكل 21 استجابات أفراد العينة حول انتهاج البنك لسياسة معنية من أجل تحسين سير عملية التمويل

المصدر من اعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

تظهر نتائج الجدول أن 88.2% من عينة الدراسة نجدهم يتفقون حول انتهاج البنك لسياسة معنية من أجل تحسين سير عملية التمويل بينما هناك نسبة قلقلة بالغة 11.8% ممن لا يتفقون في هذا الطرح.

نستنتج من خلال الجدول والشكل السابقين ان البنك يعتمد في تدريبه للعمال على دورات تكوينية وملتقيات اما بالنسبة للإفراد الذين اجابو ب (لا) فهم اعوان استقبال.

الجدول 17 استجابات أفراد العينة حول أثر البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسط

	التكرار	النسبة
إيجابي	16	%94.1
سلبي	1	%5.9
المجموع	17	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

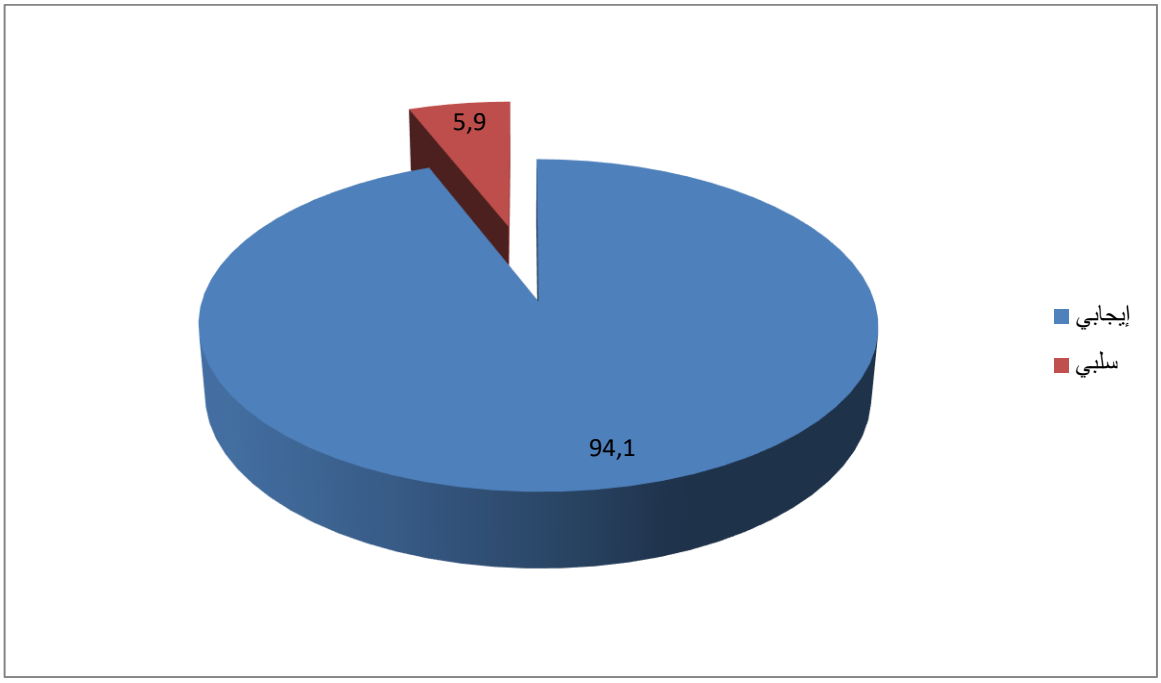

الشكل 22 استجابات أفراد العينة حول أثر البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسط

المصدر من اعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

تشير نتائج الجدول إلى أن معظم أفراد العينة وبنسبة 94.1% يشيرون إلى أن للبنك أثر إيجابي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما هناك نسبة مقدرة بـ 5.9% من يشير إلى أن أثر بنك كان سلبي.

يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية بالاضافة الي توفير مناصب عمل وانتاج السلع والخدمات.

المطلب الثالث: تحليل بيانات المحور الثاني

المحور الثاني: دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول 18 استجابات أفراد العينة حول نوع القروض التي يطلبها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	التكرار	النسبة
قروض دورة الاستغلال	9	%58.8
قروض دورة الاستثمار	6	%35.3
قروض الاعتماد التجاري	1	%5.9
المجموع	17	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

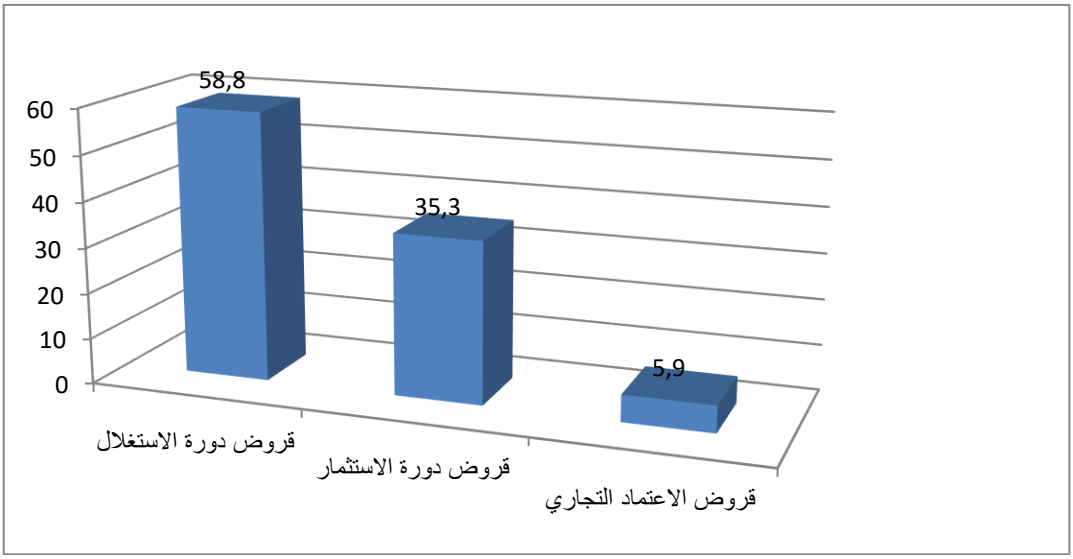

الشكل 23 استجابات أفراد العينة حول نوع القروض التي يطلبها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر من اعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

تشير بيانات الجدول أن 58.8% نجدهم يتفقون حول أن طبيعة القروض التي يطلبها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي قروض دورة الاستغلال، بينما 35.3% منهم يشيرون إلى قروض دورة الاستثمار، ونسبة 5.9% من يشير إلى قروض الاعتماد التجاري.

الجدول 19 استجابات أفراد العينة حول المدة اللازمة لمنح الفروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	التكرار	النسبة
من 1 إلى 30 يوم	7	%41.2
من شهر إلى ثلاث أشهر	8	%47.1
من ثلاث أشهر وأكثر	2	%11.7
المجموع	17	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

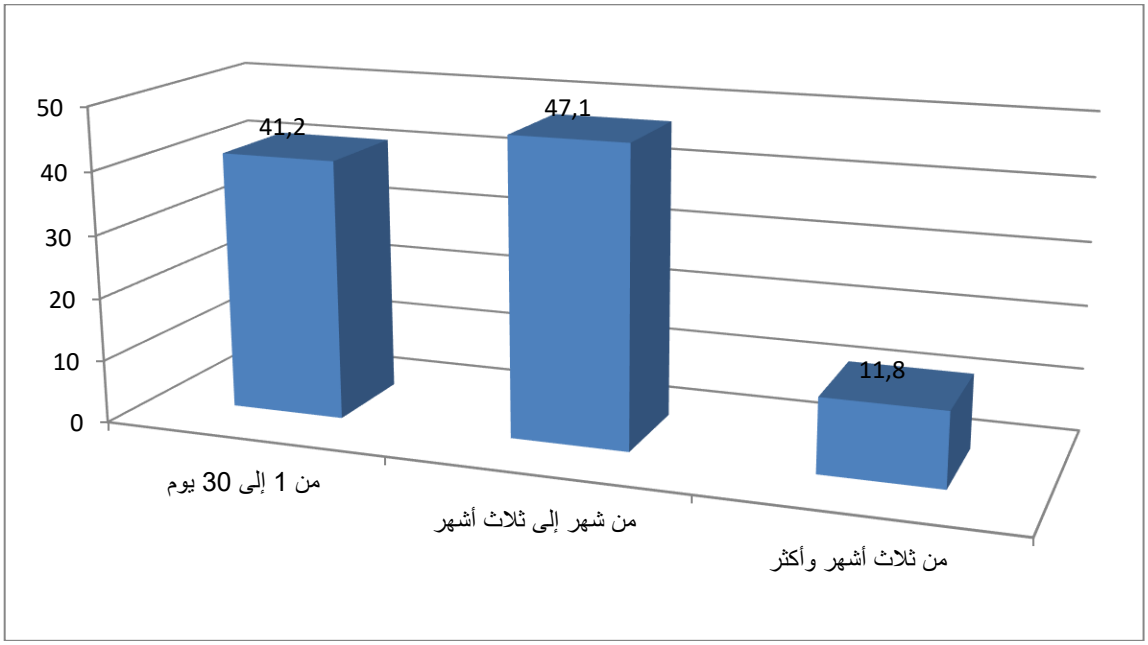

الشكل 24 استجابات أفراد العينة حول المدة اللازمة لمنح الفروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر من اعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

تبين نتائج الجدول أن جل أفراد العينة يشيرون إلى أن المدة اللازمة لمنح الفروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي من شهر إلى ثلاث أشهر بنسبة 47.1%، ثم نجد نسبة منهم يشيرون إلى أن المدة اللازمة هي من 1 إلى 30 يوم بنسبة بلغت 41.2%، وأقل نسبة كانت 11.7% وهي لمن أشاروا إلى أن المدى اللازمة هي من ثلاث أشهر وأكثر.

لان هذه الفترة يقوم بنك BNA بدراسة معمقة لمختلف الجوانب القانونية والمالية والتحقق من صحة الوثائق المقدمة من طرف العميل.

الجدول 20 استجابات أفراد العينة حول إجراءات منح القروض

	التكرار	النسبة
سهلة	3	%17.6
سهلة نوعا ما	13	%76.5
معقدة	1	%5.9
المجموع	17	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

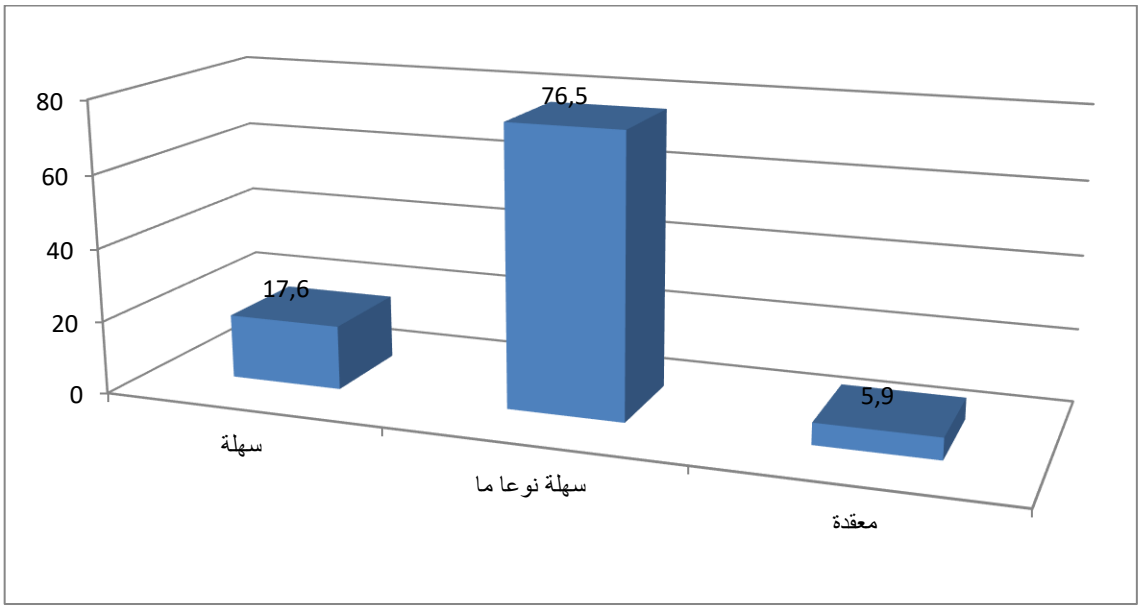

الشكل 25 استجابات أفراد العينة حول إجراءات منح القروض

المصدر من اعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

تشير نتائج الجدول أن 76.5% من أفراد عينة الدراسة يتفقون على أن إجراءات منح القروض هي سهلة نوعا ما، بينما نجد نسبة 17.6% منهم يشيرون إلى أنها سهلة، وأقل نسبة كانت 5.9% لمن أشار أنها معقدة.

نظرا لكثرة الوثائق التي يطلبها بنك ال BNA.

الجدول 21 استجابات أفراد العينة حول طرق متابعة القروض الممنوحة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	التكرار	النسبة
عن طريق تسديد أقساط القرض	16	%94.1
عن طريق زيارة ميدانية	1	%5.9
المجموع	17	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

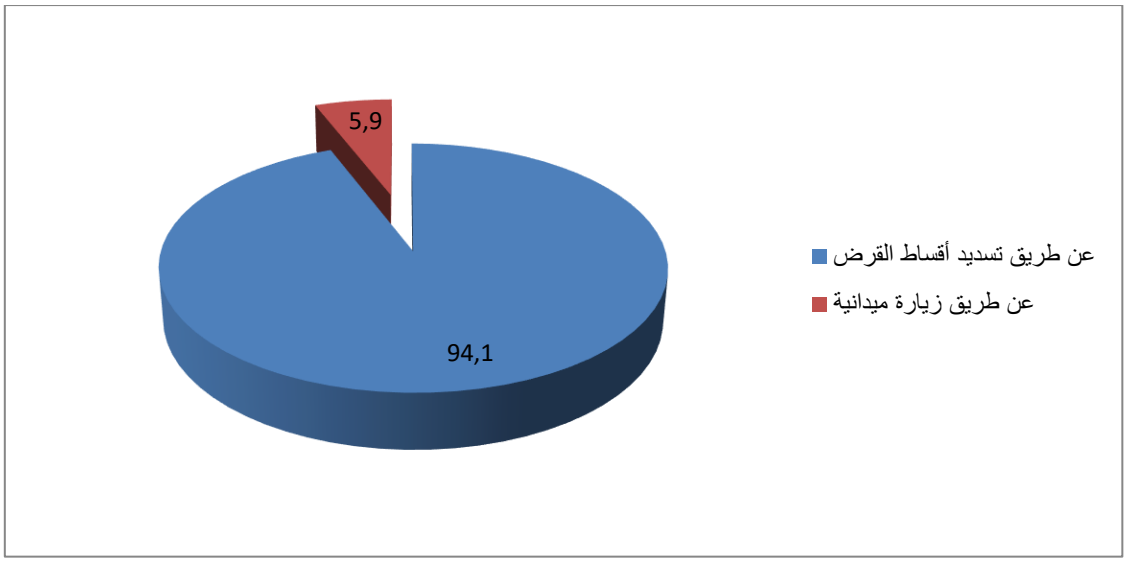

الشكل 26 استجابات أفراد العينة حول طرق متابعة القروض الممنوحة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر من اعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

تظهر نتائج الجدول أن جل أفراد العينة يتفقون في أن طرق متابعة القروض الممنوحة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي من خلال تسديد أقساط القرض بنسبة 94.1%، بينما نجد نسبة 5.9% يشير إلى عن طريق زيارة ميدانية.

وهذا راجع لطبيعة بنك ال BNA في طريقة متابعة القروض الممنوحة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول 22 استجابات أفراد العينة حول طبيعة المشاكل التي تواجه البنك من خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	التكرار	النسبة
التأخر في تسديد أقساط القرض في آجال محددة	11	%64.7
عدم قدرة أصحاب المؤسسات على تقديم ضمانات كافية	5	%29.4
مستوى الخبرة المهنية والتكوين لأصحاب المؤسسات غير كافي	1	%5.9
المجموع	17	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

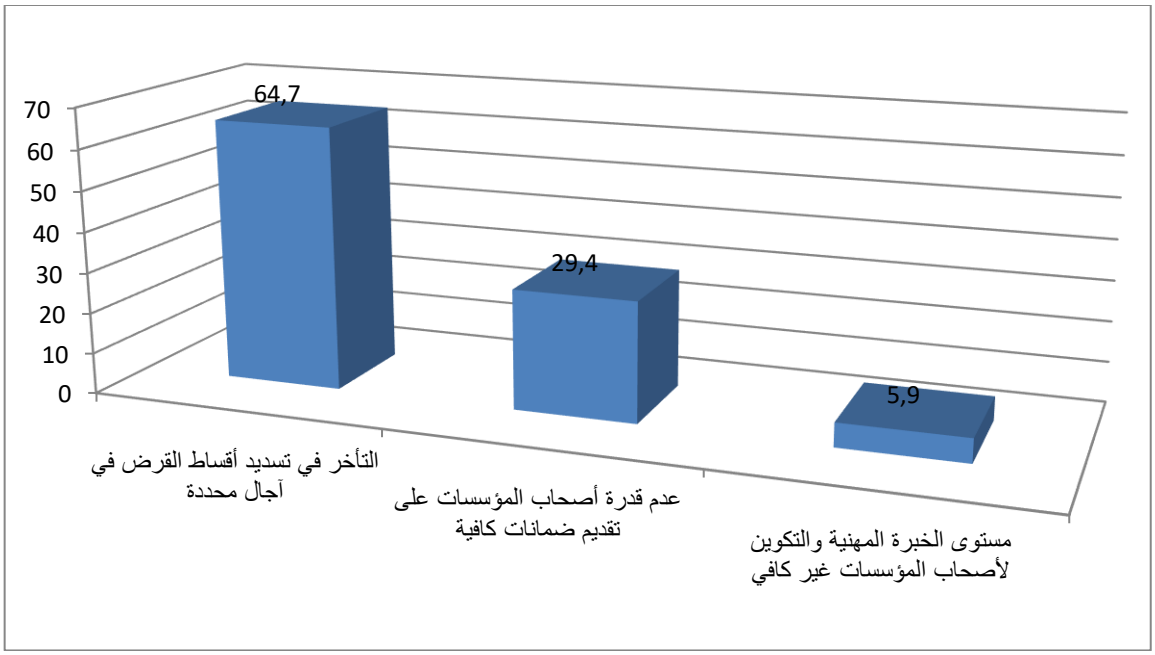

الشكل 27 استجابات أفراد العينة حول طبيعة المشاكل التي تواجه البنك من خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر من اعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

تبين نتائج الجدول أن أفراد العينة يتفقون حول أن طبيعة المشاكل التي تواجه البنك من خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التأخر في تسديد أقساط القرض في آجال

محددة بنسبة 64.7%، وعدم قدرة أصحاب المؤسسات على تقديم ضمانات كافية بنسبة 29.4%، ثم نجد نسبة 5.9% تشير إلى أن مستوى الخبرة المهنية والتكوين لأصحاب المؤسسات غير كافي.

الجدول 23 استجابات أفراد العينة حول نسبة المخاطر التي يواجهها البنك خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	التكرار	النسبة
ضعيف	1	%5.9
متوسط	12	%70.6
قوي	4	%23.5
المجموع	17	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

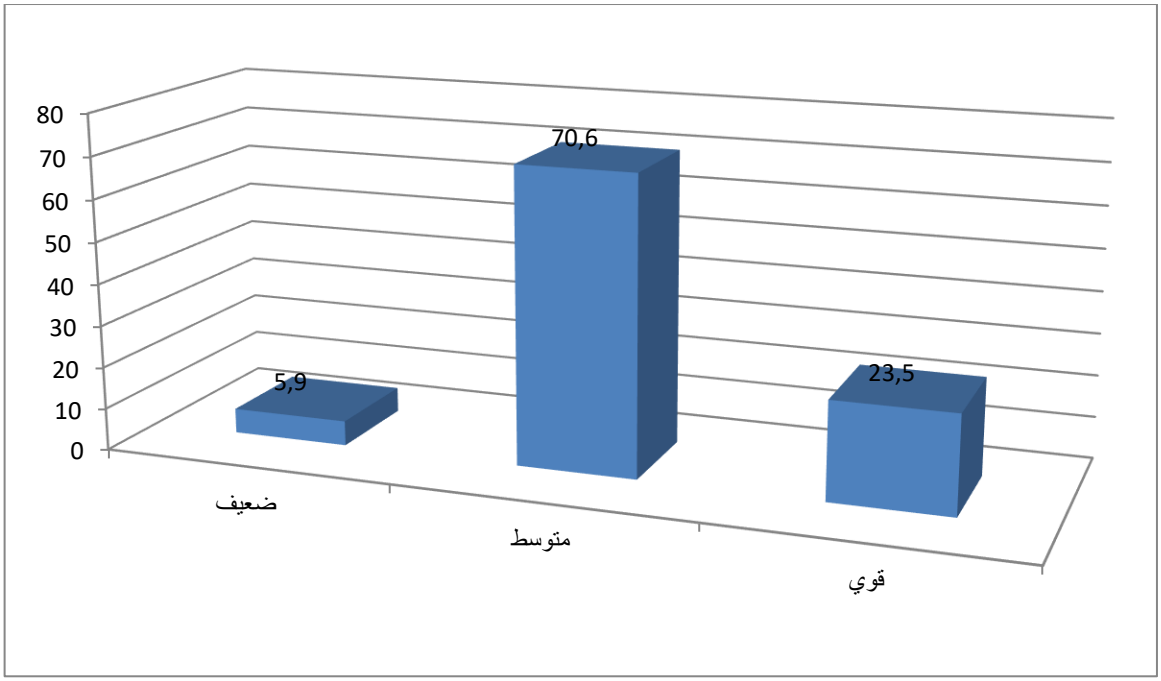

الشكل 28 استجابات أفراد العينة حول نسبة المخاطر التي يواجهها البنك خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر من اعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

تبين نتائج الجدول على أن غالبية استجابات أفراد العينة كانت تشير إلى أن نسبة المخاطر التي يواجهها البنك خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي نسبة متوسطة حيث قدرت بـ 70.6%، بينما نجد منهم من يشير إلى أنها نسبة قوية 23.5%، ونجد 5.9% من أشار إلى أنها نسبة ضعيفة.

على الرغم من ايجابيات بنك BNA بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمنع ذلك من وجود بعض المخاطر التي توجهها مع هذه المؤسسات كالعدم احترام الفترة الزمنية لتسديد أقساط القروض وعدم قدرة أصحاب المؤسسات على تقديم ضمانات كافية.

الجدول 24 استجابات أفراد العينة حول وجود نظرة مستقبلية للبنك في أساليب التمويل المبتكرة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	التكرار	النسبة
نعم	15	%88.2
لا	2	%11.8
المجموع	17	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

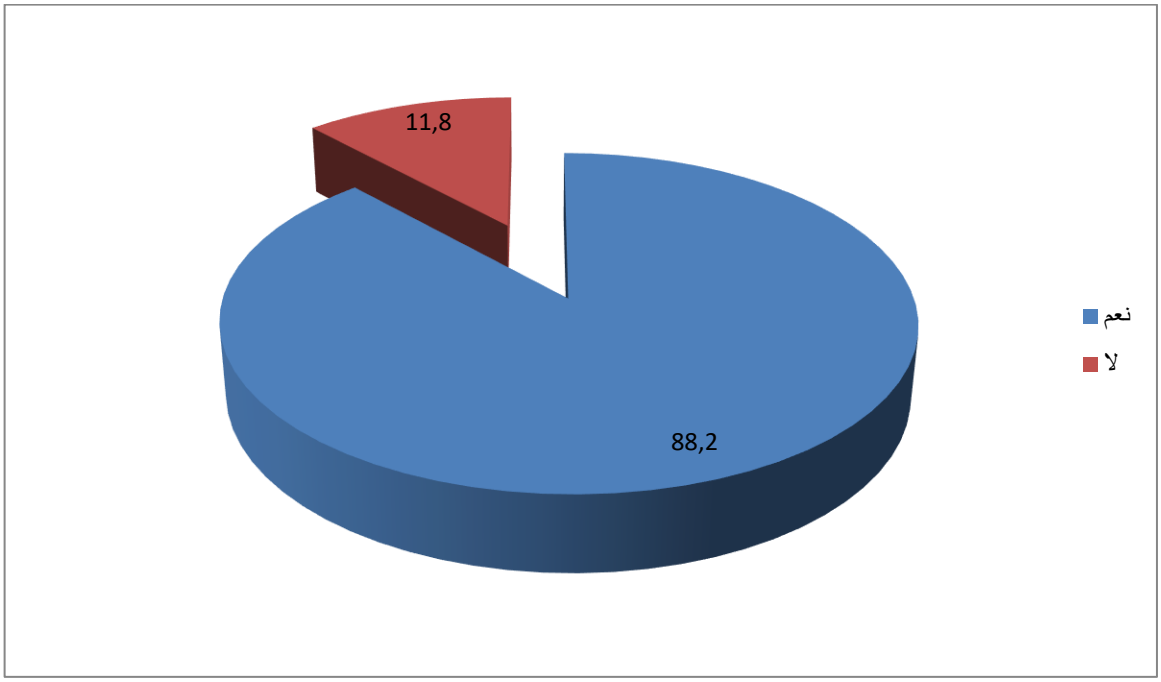

الشكل 29 استجابات أفراد العينة حول وجود نظرة مستقبلية للبنك في أساليب التمويل المبتكرة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر من اعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات spss

أشارت نتائج الجدول على أن 88.2% من أفراد عينة الدراسة يشيرون إلى وجود نظرة مستقبلية للبنك، بينما نجد نسبة 11.8% أشاروا إلى عدم وجود نظرة مستقبلية.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل استنتجنا أن بنك BNA يعتبر من أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمثل أبرز شبكة مصرفية في الجزائر ويلعب دورا هاما في مجال تمويل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها لكل أنواع القروض التي يمنحها بنك BNA وملفاتها. والضمانات التي يطلبها من المستثمرين حسب كل نوع من القروض، بالتالي فهو يقوم بدور إيجابي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبهذا يؤدي إلى تنمية الاقتصاد الوطني وتطويره من خلال القروض التي يمنحها لتدعيمها في إطار كل من الوكالة الوطنية لدعم الشباب، والصندوق الوطني لتامين على البطالة وقرض الوكالة الوطنية للقرض المصغر.

الخاتمة العامة

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع إثر البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA)حاولنا الإجابة على إشكالية البحث المتمثلة في دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ? وقد تمت معالجة هذه الإشكالية من خلال ثلاثة أجزاء رئيسية جزئين نظريين وجزء تطبيقي حيث خصصنا **الجزء النظري الأول** لمختلف المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية والتمويل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعي. كما قمنا بإبراز احتياجات ومصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري من خلق مناصب شغل والمساهمة في القيمة المضافة.

أما بالنسبة **للجزء النظري الثاني** فقمنا بتخصيصه لدراسات سابقة تناولت موضوع بحثنا ثم توضيح مكانة درستنا الحالية والمقارنة من هذه الدراسات.

أما الجزء التطبيقي فخصصناه لدراسة حالة الوكالة التابعة لبنك **BNA** فرع سعيدة باعتبار هذا البنك يلعب دور أساسي في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وذلك من خلال معرفة مختلف السياسات وأنواع القروض التي يقدمها وطبيعة المشاكل والمخاطر التي يوجهها البنك في تمويل هذه المؤسسات.

بناءا على نتائج التحليل توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

1- النتائج: ن خلال الدراسة النظرية والميدانية تبين لنا:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نواة الاقتصاديات المعاصرة نظرا للمساهمة الكبيرة والدور الفعال الذي تؤديه لزيادة ونمو الدول والخصائص والميزات التي تتمتع بها.
- اختلاف الدول في تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع إلى مكانة الدول الاقتصادية المختلفة والإمكانيات والقدرات الاقتصادية لكل دولة.
- عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من المشاكل والمعوقات غير أن الحكومة أعطت اهتماما لهذا من خلال وضع هيئات وبرامج تمويلية إضافة إلى صناديق لدعمها والتي هي من أسباب نهوض هذا القطاع كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تم تحديد العلاقة التي تربط البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة المتوسطة بنموذجين أمريكي وألماني، كما تفضل البنوك التجارية ربط علاقات تمويلية مع المؤسسات التي تكون في مرحلة النمو والتوسع، وهذا نتيجة قدرة البنك على قياس مردو ديتها وتقدير خطر إقراضها.

- يعرض بنك BNA على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صيغ مختلفة من القروض تلبي رغبات طالبي القروض.
- يقوم بنك BNA بدراسة معمقة لمختلف الجوانب القانونية والمالية ويأخذ بالحسبان لاعتبارات الشخصية للعميل لتفادي المخاطرة قبل منح القروض.
- **تم إثبات صحة الفرضية الأولى المتمثلة في:** انتهاج البنوك عدة أساليب في تمويلها للمؤسسات فهي تعتمد على التخطيط المسبق لتمويل كما تعتمد على عدة سياسات لتكوين وتدريب العمال من اجل تحسين سير عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **تم أيضا إثبات صحة الفرضية الثانية والتي تشير إلى أن:** البنوك هي المصدر الأساسي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إن البنوك توفر قروض لتمويل دورة الاستغلال، وتوفر قروض استثمارية سواء في بداية نشاط المؤسسة أو في مراحل توسعها وتطورها، وتوفر قروض لتمويل التجارة الخارجية.
- **تم إثبات صحة الفرضية الأولى المتمثلة في:** وجود بعض العراقيل التي توجهها البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتأخر في تسديد أقساط القروض في أجال المحددة وعدم قدرة أصحاب المؤسسات على تقديم ضمانات كافية.

2- التوصيات والاقتراحات:

- ضرورة مساعدة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوجيههم.
- ضرورة تفعيل دور البنوك التجارية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم المشاريع للقيام بها لتفادي من الوقوع في الخسائر.
- ضرورة وضع قانون خاص لخدمة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل.
- التحكم في العقبات والمشاكل التي تعرقل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المصادر والمراجع

1. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك دار وائل للنشر والتوزيع ط4، الاردن، 2013،
2. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، ط ،2011
3. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الازاريطة.
4. عبد الغفار حنفى عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، الازاريطة، ط 01،2000
5. محمد سعيد أنور سمطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الازارايطة، مصر 2005،
6. خالد أمين عبدالله، العمليات المصرفية،دار وائل لنشر،1998،
7. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك دار الجامعية، مصر الإسكندرية، سنة2007.
8. سعيد سامي الحلاق، النقود او البنوك والمصارف المركزية، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2010
9. عبد فضل الشعراوي، المصارف الإسلامية،دراسة عملية فقهية للممارسات العملية دار الميسر للنشر والتوزيع،2008
10. مصطفى كمال طه، وائل أنور،الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،2002.
11. مجدي محمود شهاب،اقتصاديات النقود و المال،الدار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية،2000.
12. سمير محمد عبد العزيز،اقتصاديات إودارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرين،الجزء الأول،المكتب العربي الحديث،الاسكندرية،مصر،2006
13. إبراهيم الهندي،المكتب العربي الحديث ،الطبعة الأولى،ط 01،1996.
14. الطاهر لطرش،تقنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2003.
15. سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة للنشر و التوزيع الطبعة الأولى، عمان الاردن،2009.
16. محمد عبد العزيز عجيمة ومدحت محمد الفقاد، النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،2008.
17. رشاد العطار، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الاردن،2000.

18. ريما حيدر شيخ السوق، أثر كفاية راس المال في المصارف التجارية الخاصة في سوريا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماة الجمهورية العربية السورية، 2017 .
19. منير ابراهيم هنيدي، ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاد القرارات، المكتب العربي الحديث،الاسكندرية،ط 3 ، 2000.
20. سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة لمنشر والتوزيع، الاردن،2009.
21. محمد عبد الفتاح الصيرفي، ادارة البنوك ، دار المناهج لمنشر والتوزيع ، الاردن.
22. نايت إبراهيم محمد، آليات تمويل المنشآت الرياضية والمتابعة المالية لها دراسة وصفية لمجموعة من المنشآت الرياضية الجزائرية، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،تخصص إدارة وتسيير رياضي،معهد التربية البدنية والرياضية،جامعة الجزائر ،2011 2012.
23. عاطف جابر طه عبد الرحيم،أساسيات التمويل والإدارة المالية،الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، 2008 .
24. فريد راغب النجار،التمويل المعاصر،الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،الإسكندرية ، 2009.
25. طارق الحاج، مبادئ التمويل،دار الصفاء للطباعة والنشر،عمان،الأردن ، 2002 .
26. زواوي فضيلة، تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر(دراسة حالة سونلغاز)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة محمد بوقرة–بومرداس ،2008–2009.
27. رابح خوني، حساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
28. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، ادارة البنوك، دار وائل لنشر، عمان 2001،.
29. محمد ابراهيم عبيدات، أساسيات الإدارة المالية، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 1997 .
30. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1995.
31. يوسف حسين يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2012.
32. بزطوح جابر، السوق المالية الثانية وسيلة تمويل الأمثل للمشروعات الصغيرة ا ولمتوسطة، مذكرة ماجيستر، جامعة سطيف ، 2004 .

33. عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر اولتوزيع، القاهرة،مصر ، ط 1 ،2002.

34. محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى ،مجموعة النيل العربية، القاهرة،2003.

35. طلحي سماح، قرض الإيجار إ وشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة ا ولمتوسطة ،رسالة ماجيستير ،2007/2006،المركز الجامعي العربي بن مهيدي،أم البواقي.

36. سحنون سمير، "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" –حالة الجزائر– ماجستير في اقتصاد التنمية ،كلية العلوم ألاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان،04 05 .

37. خليل عبد القادر، بوفاسة سليمان " دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة ا ولمتوسطة"الملتقي الدولي لمتطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، المركز الجامعي بالمدية،2006.

38. طارق الحاج، " مبادئ التمويل" ، دار الصفاء للنشر، عمان والطبعة الأولى، سنة2010.

39. قاسم كريم، أمرزيق عدمان، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة،يوم 17 18 افريل 2005،حول دور حضنات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المدرسة العليا للتجارة ،الجزائر.

40. مبارك لسلوس ،التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر 2004.

41. أشنهو فريدة، "نظام تمويل المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب،دراسة حالة ولاية تلمسان،مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية ،تخصص نقود وبنوك ،جامعة تلمسان،2004–2005.

42. شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992.

43. جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهظة العربية، بيروت، لبنان، دون ذكر سنة النشر.

44. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2002.

45. هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر،2000.

46. عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2000.

47. صلاح الدين حسن السيسي ،إستراتجيات وآليات دعم وتنمية المشروعات المتناهية الصغر والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية والمحلية، دار الفكر العربي.

48. عثمان لخلف، دور ومكانة الصناعة الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية،الجزائر،1995.

49. ليلى لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مساهمة القرض الشعبي الجزائري، CPA،وكالة بسكرة،رسالة ماجيستير،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2005/2004.

50. عبد الرحمن يسري، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية– المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب– البنك الإسلامي للتنمية، سلسلة بحوث العلماء الزائرين،ط 1995،1.

51. سحنون سمير، بونوة شعيب " المؤسسات الصغيرة ا ولمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر الملتقى الدولي حول متطلبات ، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة الشلف ،يومي 18/17،افريل، 2006.

52. فؤاد نجيب الشيخ ،ممارسات التخطيط في منشاة الأعمال الصغيرة في الإمارات العربية المتحدة ، المجلة العربية للعلوم، المجلد السابع ، العدد الأول،2000 .

53. طاهر محسن منصور الغالبي، منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، الطبعة الأولى، جامعة الأردن،2009 .

54. سيد علي بلحميدي،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة،دراسة حالة الجزائر،رسالة ماجيستير، تخصص، إدارة أعمال،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة سعد دحلب،البليدة،2006 .

55. توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2008.

56. كنوش عاشور،طرشي محمد، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،مداخلة ضمن الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،يومي 18/17 افريل2006، ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

57. محمد مولود غزيل ،عبد الحميد مراكشي،دور خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصورة الذهنية والميزة التنافسية، مجلة الباحث العدد 16 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة غرداية، 2016 الجزائر.

58. جمال بلخياط جميلة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة،مداخلة ضمن الملتقي الدوالي حول متطلبات تأهيل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتسير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر،17-18 افريل 2006 .

59. قارة ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع بالجزائر – دراسة حالة ولاية مستغانم، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2012،2011.

60. مكاحلية محي الدين، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية ولايتي قالمة وتبسة، أطروحة مقدمة لنيل شيادة دكتورا نظام جديد،lmd، كلية العموم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة 8 ماي 1945،قالمة،2015/2014.

61. مدخل خالد، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة حالة الجزائر 2005-2010، رسالة مقدمة لنيل شيادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 2011،03-2012،.

62. عمران عبد الحكيم ،استراتجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير والعلوم التجارية،جامعة محمد بو ضياف ،

63. لوكادير مالحة، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ، في القانون،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، 2012.

الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر -سعيدة-

استبيان حول:

أثر البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة بنك الوطني الجزائري BNA سعيدة 2021-2022

تحية طيبة وبعد

يهدف هذا الاستبيان الى التعرف على دور بنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة حاضرا ومستقبلا بولاية سعيدة المتمثلة في البنك الوطني الجزائري BNA لذا نرجو من سيادتكم تفضل الإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بدقة وموضوعية حيث أن صحة نتائج هذا البحث تعتمد بالدرجة الأولى على تعاونكم معنا وصحة اجابتكم

ونحيطكم علما بأن اجابتكم سنتعامل معها بسرية تامة وتستخدم لأغراض البحث فقط

تقبلوا أسمى عبارات التحية والشكر على تعاونكم.

ملاحظة: من فضلك ضع علامة (x) في الخانة المناسبة

المحور الأول: محور البيانات الشخصية

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر: 30 سنة فأقل ☐ 31-39 ☐ 40-49 ☐

3- المؤهل العلمي: بكالوريا ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجيستر فأكثر ☐

4- سنوات الخدمة: ☐ 5سنوات فأقل ☐ 6-10 سنوات ☐ 11سنة فأكثر ☐

القسم الثاني:

المحور الأول: الأساليب التي تنتهجها البنوك التجارية في تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- هل يقوم البنك BNA بتخطيط مسبق للتمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نعم ☐ لا ☐

2- ما نسبة اهتمام بنك BNA في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كبيرة ☐ متوسطة ☐ صغيرة ☐

3- ما هو هدف المنتظر من تمويلكم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- زيادة ربحية البنك ☐ -رفع من تنافسية البنك ☐ إعطاء صورة جيدة للبنك ☐

4- هل الخدمات البنكية BNA التي يقدمها أقل تنوعا من خدمات البنوك الأخرى

نعم ☐ لا ☐

5- ماهو الحافز الذي يدفع بنك BNAإلى التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

.....

6- هل تنتهجون سياسة معينة لتكوين وتدريب العمال من أجل تحسين سير عملية تمويل مؤسسات صغيرة ومتوسطة؟

نعم ☐ لا ☐

7- ماهو أثر البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

إيجابي ☐ سلبي ☐

المحور الثاني: تأثير البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- ما نوع القروض التي يطلبها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قروض دورة الاستغلال ☐ قروض دورة الاستثمار ☐ قروض الاعتماد الايجاري ☐

2- ماهي المدة اللازمة لمنح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من 1 إلى 30 يوم ☐ من شهر إلى ثلاث أشهر ☐ من ثلاث أشهر وأكثر ☐

3- كيف تكون إجراءات منح القروض لمؤسسات صغيرة ومتوسطة

سهلة ☐ سهلة نوعا ما ☐ معقدة ☐

4- كيف تكون متابعتكم للقروض الممنوحة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عن طريق تسديد أقساط القرض ☐ عن طريق زيارة ميدانية ☐

5- ماهي طبيعة المشاكل التي يواجهها البنك من خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- التأخر في تسديد أقساط القرض في آجال محددة ☐
- عدم قدرة أصحاب المؤسسات على تقديم ضمانات كافية ☐
- مستوى الخبرة المهنية والتكوين لأصحاب المؤسسات غير كافي ☐

6- ماهي نسبة المخاطر التي يواجهها البنك خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ضعيف ☐ متوسط ☐ قوي ☐

7- هل للبنك BNA نظرة مستقبلية (استراتيجية) في أساليب التمويل المبتكرة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نعم ☐ لا ☐

prie la BANQUE NATIONALE D'ALGERIE de bien vouloir ouvrir un compte livret d'épargne BNA sur ses livres dont le montant ne doit pas exéder 100.000 DA.

Avec intérêt au taux de 5 % l'an

Je déclare que je jouis de tous mes droits et que (les femmes préciseront : je suis célibataire, ou mariée, ou divorcée ou veuve).

Je m'engage expressément à être seul à utiliser le présent livret, et à en signaler la perte ou le vol à la BANQUE NATIONALE D'ALGERIE.

A .....

Le .....

أرجو من البنك الوطني الجزائري أن يفتح حسابا لدفتر التوفير بسجلاته لمبلغ يجب أن لا يتجاوز 100،000 د،ج

بفائدة قدرها 5% سنويا

أعلن أنني أتمتع بكامل حقوقي (I) وتبين المرأة حالتها : عازبة متزوجة،مطلقة،أرملة)

أتعهد باستعمال هذا الدفتر شخصيا ، وأعلم حالا البنك الوطني الجزائري في حالة ضياعه أو اختلاسه،

بـ .....

يوم .....

طلب حساب لدفتر التوفير بـ بـوج

Demande d'ouverture
de compte livret d'épargne B.N.A.

Dossier ..... ملـــف .....

Compte N° | | | | | | | | | | حساب رقم

Je soussigné (nom et prénom - la femme mariée indique le nom et le prénom du mari suivi de ses noms et prénoms de jeune fille)

انا الممضي اسفلـه (اللقب والاسم ، المـرأة المتزوجـة تذكر لقب واسم زوجها متبوع بلقبها واسمها قبل الـزواج)

Agissant (en mon nom personnel) désirant ouvrir un compte livret d'épargne B.N.A.

الـمتصرف (باسمي الشخصي) أرغب في فتح حساب لدفتر التـوفير بالبنـك الوطنـي الجزائـري

Date et lieu de naissance ..... تاريخ ومكـان الازديـاد .....

Nationalité ..... الجنسيـــة .....

Profession ..... المهنـــة .....

Adresse fiscale ..... العنوان الجبائي .....

Autres adresses (courrier) ..... عناوين أخـــرى (البريد) .....

N° de téléphone ..... رقم الهاتـف .....

Pièce d'identité présentée (nature, numéro, date, lieu, autorité l'ayant délivrée) ..... بطاقة التعريف المقدمة (نوعها ، رقمها ، تاريخها ، مكان تسليمها ، السلطة التي سلمتها) .....

Formule 305 - Imp. BNA

- en cas de caution ou de co-emprunteur, le revenu cumulé avec celui de l'emprunteur ne doit pas dépasser douze (12) fois le SNMG.

III. DOCUMENTS CONSTITUTIFS DE DOSSIERS

8. L'emprunteur présente un dossier renfermant les documents suivants:

- une demande de crédit selon le modèle joint en annexe III ;
- une copie de la pièce d'identité ;
- une fiche familiale ou une fiche individuelle;
- un acte de naissance ;
- un certificat de résidence ;
- une copie de la carte fiscale pour les entrepreneurs individuels (commerçants, artisans, professionnels… etc.) ;
- une attestation de travail récente et les trois (03) dernières fiches de paie ou le relevé des émoluments pour les salariés ;
- les trois (03) derniers avertissements fiscaux ou tout autre justificatif de revenu pour les non-salariés ;
- un extrait de rôles de date récente pour les non-salariés ;
- une autorisation de consultation de la Centrale des Risques Entreprises et Ménages « C.R.E.M» (Cf. note n° 3483.116.12 du 1er juin 2016).

Le dossier de la caution ou du co-emprunteur est constitué :

- d'une fiche familiale ou une fiche individuelle;
- d'une copie de la pièce d'identité ;
- d'un acte de naissance ;
- d'un certificat de résidence ;
- d'une copie de la carte fiscale pour les entrepreneurs individuels (commerçants, artisans, professionnels… etc.) ;
- d'une attestation de travail récente et des trois (03) dernières fiches de paie ou du relevé des émoluments pour les salariés;
- des trois (03) derniers avertissements fiscaux ou tout autre justificatif de revenu pour les non-salariés ;
- d'un extrait de rôles de date récente pour les non-salariés ;
- d'une autorisation de consultation de la Centrale des Risques Entreprises et Ménages « C.R.E.M ».

Les justificatifs de revenus présentés par les non-résidents doivent être visés par les services consulaires territorialement compétents de leur lieu de résidence.

4.Ce crédit est destiné au financement de l'acquisition par des particuliers des produits neufs produits ou assemblés en Algérie figurant dans la liste jointe en annexe II.

II. CONDITIONS D'ELIGIBILITE AU FINANCEMENT

5.Ce crédit est destiné à des particuliers remplissant les conditions suivantes :

- avoir une résidence fixe en Algérie ;
- avoir un revenu stable et régulier supérieur ou égal à deux (2) fois le SNMG ;
- présenter un dossier constitué des documents suivants :
  - une demande de crédit selon le modèle joint en annexe III ;
  - une copie de la pièce d'identité en cours de validité ;
  - une fiche familiale ou une fiche individuelle ;
  - un certificat de résidence ;
  - un acte de naissance ;
  - une attestation de travail récente et les trois (03) dernières fiches de paie ou le relevé des émoluments pour les salariés ;
  - un avertissement fiscal ou tout autre justificatif pour les non-salariés ;
  - une copie de la carte fiscale pour les commerçants, artisans, professionnels…etc ;
  - une autorisation de consultation de la Centrale des Risques Entreprises et Ménages « C.R.E.M. » signée selon le modèle joint en annexe IV;
  - une demande de changement de domiciliation du salaire suivant le modèle repris en annexe V ;
  - une copie des deux (02) premières pages du livret épargne BNA pour les épargnants ;
  - une facture pro-forma établie au nom du bénéficiaire par une entreprise exerçant une activité de production sur le territoire national précisant que le bien, objet de la demande de financement, est produit ou assemblé en Algérie;
  - un reçu de versement des frais de dossier qui s'élèvent à deux mille dinars (2.000,00 DA) majorés de la TVA ;
  - un devis de la police d'assurance décès-IAD, en prime unique.

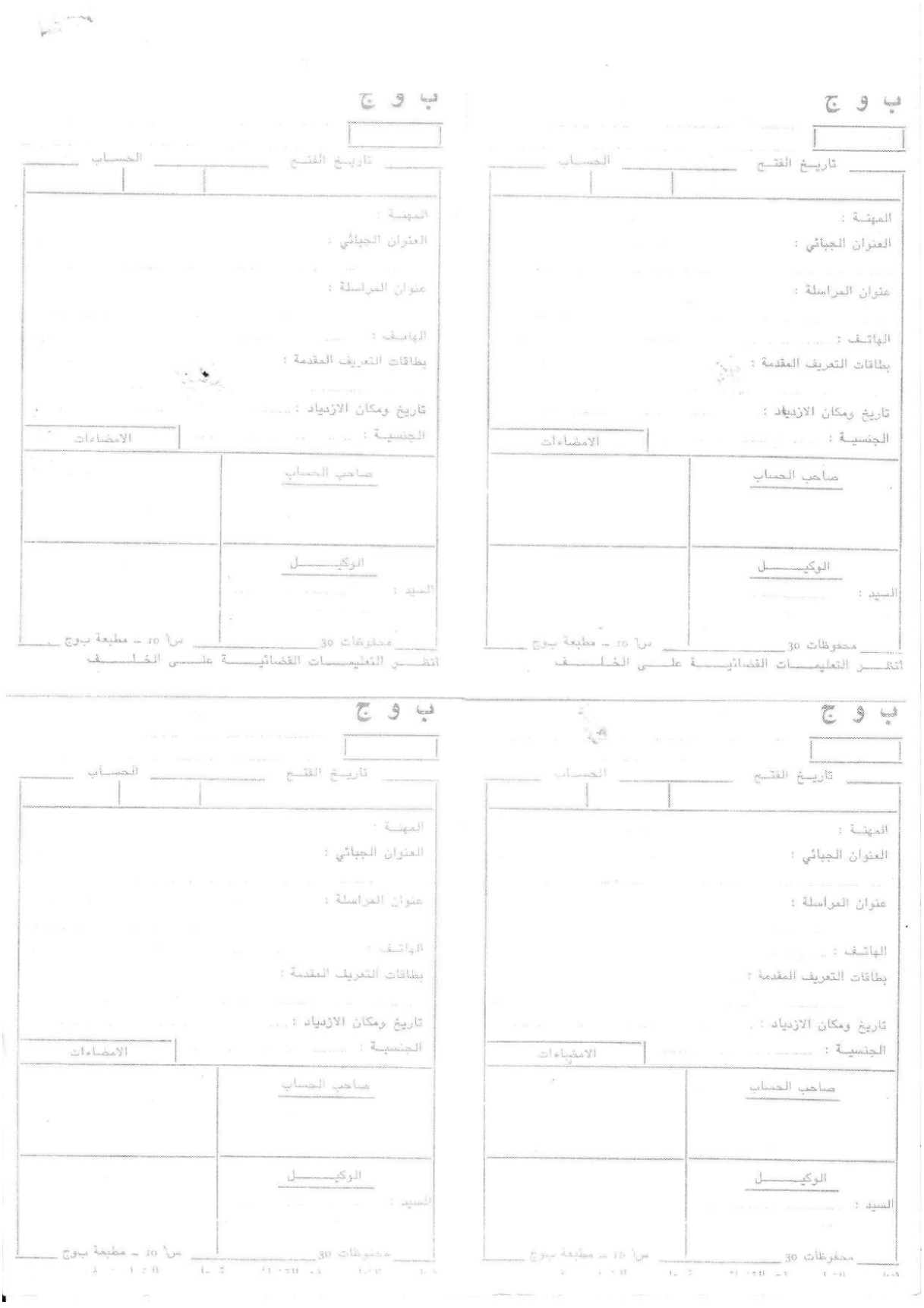
ب و ج

تاريخ الفتح ____ الحساب ____

المهنة :

العنوان الجبائي :

عنوان المراسلة :

الهاتف :

بطاقات التعريف المقدمة :

تاريخ ومكان الازدياد :

الجنسية :

الامضاءات	
صاحب الحساب	
الوكيل السيد :	

محفوظات 30 ____ س أ 10 ـ مطبعة بوج ____

انظر التعليمات القضائية على الخلف

ب و ج

تاريخ الفتح ____ الحساب ____

المهنة :

العنوان الجبائي :

عنوان المراسلة :

الهاتف :

بطاقات التعريف المقدمة :

تاريخ ومكان الازدياد :

الجنسية :

الامضاءات	
صاحب الحساب	
الوكيل السيد :	

محفوظات 30 ____ س أ 10 ـ مطبعة بوج ____

انظر التعليمات القضائية على الخلف

ب و ج

تاريخ الفتح ____ الحساب ____

المهنة :

العنوان الجبائي :

عنوان المراسلة :

الهاتف :

بطاقات التعريف المقدمة :

تاريخ ومكان الازدياد :

الجنسية :

الامضاءات	
صاحب الحساب	
الوكيل السيد :	

محفوظات 30 ____ س أ 10 ـ مطبعة بوج ____

ب و ج

تاريخ الفتح ____ الحساب ____

المهنة :

العنوان الجبائي :

عنوان المراسلة :

الهاتف :

بطاقات التعريف المقدمة :

تاريخ ومكان الازدياد :

الجنسية :

الامضاءات	
صاحب الحساب	
الوكيل السيد :	

محفوظات 30 ____ س أ 10 ـ مطبعة بوج ____

III. LE CREDIT SOLLICITE

1- Objet du Crédit :

O Acquisition d'un logement neuf achevé auprès d'un promoteur.
O Acquisition d'un logement vendu sur plans.
O Acquisition d'un logement auprès d'un particulier.
O Auto construction.
O Extension d'une habitation.
O Travaux d'aménagement.

2- Renseignements sur le bien immobilier objet de financement :

Adresse :.....
.....
Prix d'acquisition du logement ou devis des travaux d'extension, d'aménagement ou de construction du logement :.....DA

3- Structure de financement :

Montant de l'apport personnel :.....DA
Autres apports (aide d'accès à la propriété CNL,FNPOS,..etc) conjoint :.....DA
Montant de crédit sollicité :.....DA

IV. DECLARATION SUR L'HONNEUR

J'atteste l'exactitude des informations portées ci-dessus et m'engage à fournir à la BNA tous les renseignements, justificatifs complémentaires et autres informations nécessaires qu'elle jugera utile de me demander et l'autorise à procéder à leur vérification.

Fait à .....Le.....

SIGNATURE DE L'EMPRUNTEUR

SIGNATURE DU CO-EMPRUNTEUR OU CAUTION

b/**Crédit en cours** :
Nature du crédit :.....
Banque :.....
Montant de l'échéance :.....
Date de la dernière échéance :.....

II. LE CO-EMPRUNTEUR ou CAUTION

S'agit –il du Conjoint ? Oui O Non O

1- IDENTIFICATION :

Nom :.....
Prénom :.....
Fils(fille)de :.....et de.....
Date et lieu de naissance :.....
Situation familiale : Célibataire O Marié(e) O Veuf(ve) O
Adresse du domicile actuel:.....
N° Tél(mobile, fixe) :.....
Pièce d'identité N° :.....délivrée le .....à.....
N° sécurité sociale :.....
Registre de commerce N°.....Identification fiscale.....
Domiciliation bancaire : Banque O CCP O
RIB/RIP :.....

2- SITUATION PROFESSIONNELLE :

Nom et adresse de l'employeur : ..... N° Tél .....
Date de recrutement :.....
Situation : permanent (e) O contractuel(le) O
Poste occupé :.....

3- SITUATION FINANCIERE :

a/**Revenus** :
Revenu mensuel de l'intéressé (Co-emprunteur ou caution) :.....DA
Revenu du conjoint :.....DA
Revenu des enfants :.....DA
Autres(à détailler) :.....DA
Nombre de personne à la charge :.....

b/**Crédit en cours** :
Nature du crédit :.....
Banque :.....
Montant de l'échéance :.....
Date de la dernière échéance :.....

BNA البنك الوطني الجزائري

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

ANNEXE A LA CIRCULAIRE N°2158 DU 17/07/2017
CREDIT IMMOBILIER AUX PARTICULIERS

DRE : 198
AGENCE : SAIDA 724

DEMANDE DE PRET IMMOBILIER AUX PARTICULIER

I. L'EMPRUNTEUR

1- IDENTIFICATION :

Nom :.....
Prénom :.....
Fils(fille)de :.....et de.....
Date et lieu de naissance :.....
Situation familiale : Célibataire O Marié(e) O Veuf(ve) O
Adresse du domicile actuel:.....
N° Tél(mobile, fixe) :.....
Pièce d'identité N° :.....délivrée le .....à.....
N° sécurité sociale :.....
Registre de commerce N°.....Identification fiscale.....
Domiciliation bancaire : Banque O CCP O
RIB/RIP :.....

2- SITUATION PROFESSIONNELLE :

Nom et adresse de l'employeur : ..... N° Tél .....
Date de recrutement :.....
Situation : permanent (e) O contractuel(le) O
Poste occupé :.....

3- SITUATION FINANCIERE :

a/**Revenus** :
Revenu mensuel de l'intéressé (emprunteur) :.....DA
Revenu du conjoint :.....DA
Revenu des enfants :.....DA
Autres(à détailler) :.....DA
Nombre de personne à la charge :.....

الملخص

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وزيادة الناتج المحلي الخام.. الخ ,إلا أن هذا الأخير ما زال يعاني العديد من المشاكل أهمها مشكل التمويل. سنتطرق في هذه الدراسة إلى الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،البنوك التجارية والتمويل.

Résumé :

Les Petits moyens entreprise sont des secteurs importants dans l'économie nationale par son investissement dans le développement Économique et pour la création des emplois et son rôle dans L'augmentation de la production locale etc. reste ce dernier, rencontre Des problèmes d'approvisionnement, dans cette étude nous allons Parler du rôle des banques dans le financement ces établissements. Mots-clés : petites et moyennes entreprise, banque commerciales et finance, financement, les Agences de soutien.

ABSTRACT:

The small and medium enterprises sector is an important sector in the national economy through its contribution to achieving economic development, providing jobs, increasing the gross domestic product, etc., but the latter still suffers from many problems, the most important of which is the problem of financing. In this study, we will discuss the role that commercial banks play in financing these small and medium enterprises

Keywords: small and medium enterprises, commercial banks and finance.